

**الجمهورية الإسلامية الموريتانية**

شرف- إباء- عدل

**وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقييات الجديدة**

**و**

**وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة**

# **الاستراتيجية الوطنية لعصرنة الإدارة وتقييات الإعلام والاتصال**

**2016-2012**

**من أجل إنجاح مجتمع المعرفة والاتصال ...**

2011/06/10



Groupe  
**FONDAS**  
Audit & Conseils



## لائحة الاختصارات:

النظام الآلي للتعرف على الهوية عن طريق بصمة الأصبع	AFIS
معدل الدقائق بالنسبة لكل مستخدم	AMPU
الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة	ANRPTS
القمر الصناعي العربي للاتصالات	Arabsat
سلطة التنظيم	ARE
الدخل الشهري المتوسط للمستخدم بدون حساب الضرائب	ARPU
البنك المركزي الموريتاني	BCM
الغرفة التجارية والصناعية والزراعية لموريتانيا	CCIAM
المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، السيراليون والتوغو).	CDAO
مركز التكوين والتبادل عن بعد،	CFED
شركة اتصالات	Chinguitel
نظام تسيير المحتوى	CMS
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية	CNUCED
المفوضية المكلفة برقية الاستثمار	CPI
الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر	CSLP
الحكومة الإلكترونية (المفهوي الإداري)	e-Gouvernement
الإدارة الإلكترونية (المفهوي الإداري)	e-Gov
الخدمات عبر الاتصال	e-Services
مزود بالولوج للإنترنت	FAI
تجمع ذو نفع اقتصادي	GIE
التجمع المصرفي للخدمات النقدية والمعاملات الإلكترونية	Gimtel
شبكة المعلومات القانونية العالمية	GLIN
لغة تأشير النص الفائق	HTML
قوة المهام لهندسة الانترنت	IETF
اتصالات موريتانيا الدولية	IMT
ابروتوكول الانترنت	IP
نقطة تبادل الانترنت	IXP
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	MAEC
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	MAED
وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	MAIEO
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة	MASEF
الموريتانية التونسية للاتصالات	Mattel
الشركة الموريتانية للبريد	Mauripost
الموريتانية للاتصالات	Mauritel
وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة	MCAT
وزارة الثقافة والشباب والرياضة	MCJS
وزارة الاتصال والعلاقات مع البرلمان	MCRP
'نموذج مدفوعة بنية'	MDA
وزارة الدفاع الوطني	MDN
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الأفريقية	MDPMAA
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	MDPMEDD
وزارة التنمية الريفية	MDR

وزارة التعليم الأساسي	MEF
وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة	MEFPTN
وزارة التعليم الثانوي وال العالي	MESS
وزارة التجهيز والنقل	MET
وزارة المالية	MF
وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة	MFPTMA
وزارة المياه والصرف الصحي	MHA
وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	MHUAT
وزارة الداخلية واللامركزية	MID
وزارة العدل	MJ
وزارة المعادن والصناعة	MMI
مجموعة وسائل التسديد المعلوماتية والالكترونية	Monétique
سرفيير نقطة تبادل ميكروسوفت أو فيس	MOSS
المقاطعة الإدارية (توجد 54 مقاطعة موزعة بين الولايات 12)	Moughataa
وزارة البترول والطاقة	MPE
وزارة الصيد والاقتصاد البحري	MPEM
لوحة التحويل المتعددة البروتوكولات	MPLS
وزارة الصحة	MS
التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	NTIC
أهداف الألفية التنموية	OMD
مجموعة تسيير الأهداف	OMG
منظمة استثمار نهر السنغال	OMVS
المكتب الوطني للإحصاء	ONS
مشغلو شبكة الاتصالات (ماتل، موريتل وشنقيتل)	Opérateurs
مكتب البريد والمواصلات سابقا	OPT
برنامج الاستثمار العمومي	PIP
الشركات المتوسطة والصغرى	PME
الناتج الوطني الخام	PNB
البرنامج الوطني للتنمية قطاع التهذيب	PNDSE
المرجعية المشتركة لقابلية الاستغلال المتبادل	RCI
نقل الحالة التمثيلي	REST
شبكة الربط بالتدفق العالي للإدارة	RIAD
نظام الأرشيف الإلكتروني	SAE
نظام المعلومات الجغرافية	SIG
النظام المعلوماتي لتسيير عمال الدولة	SIGPE
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	SNIM
الاستراتيجية الوطنية للمخطط الرئيس لتنمية التقنيات الجديدة (2002-2006)	SNPDTN
البنية الموجهة للخدمات	SOA
النظام المعلوماتي للجمارك	SYDONIA
تقنيات الإعلام	TI
تقنيات الإعلام والاتصال	TIC
ميدان المستوى الأعلى	TLD
التقنيات الجديدة	TN
الاتحاد الإفريقي	UA
الاتحاد الدولي للمواصلات	UIT
اتحاد المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس ، موريتانيا	UMA

الدولار الأمريكي  
الجامعة الافتراضية الإفريقية  
إقليم إداري (توجد 13 ولاية في موريتانيا)

USD  
UVA  
Wilayas

## الفهرس

1. مقدمة.....	1.1. الدياجة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.2. النظرة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.3. مخطط الوثيقة.....
2 التخخيص.....	2.1. تحليل الوضعية الراهنة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.1.1. الخلفية التاريخية لـتكنولوجيـا الإعلام والاتصال في موريـتانيا.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.1.2. تحليل الوضعية الراهنة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.1.2.1. تطوير وسائل ولوـج الجميع إلى مؤسـسة المعلومات.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2. عصرنة الإدارـة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.1.2. الإدارة الـلـكترونية.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.1.3. تطوير الاقتصاد الرقمـي.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.1.4. الداعـم التـكنـولوجـي القطاعـي.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.1.5. مـلاـعـمة الإـطـار القـانـونـي لـتقـنيـات الإـعلام والـاتـصال.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2. المـوهـلات والمـخـاطـر.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.1. موقع موريـتانيا على المستـوى الدولـي.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.2. أفضل الممارسـات في هذا المجال.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.3. المـبـادـيـات المـتبـعةـ في بعض الدول.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4. مـمارـسـاتـ جـيـدة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.1. الخطـةـ المـوجـهـةـ: المواطن / المستـخدم / مـجمـوعـةـ المستـخدمـين.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.2. الخـدـمـاتـ المتـعدـدةـ القـنـوات.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.3. التـنـديـقـ فيـ التـوـعـيـةـ وإـعادـةـ التـنظـيم.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.4. الدـمـجـ الـاجـتمـاعـي.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.5. الأمـانـ وـالـثـقـة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.6. التـقـيـيس.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.7. الحـاكـمة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.2.4.8. مـلـخصـ للمـمارـسـاتـ الجـيـدة.....
3 إـدادـ الاستـراتـيجـيـة.....	3.1. مـبـادـيـاتـ إـدادـ الاستـراتـيجـيـة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	3.2. اـصطـلاحـ التـرقـيم.....
Erreurs ! Signet non défini.....	4 المـخطـطـ الاستـراتـيجـي.....
1.4. المـحـورـ 1: تـنـميـةـ وـسـائـلـ وـلـوـجـ الجـمـيعـ إـلـىـ مجـتمـعـ المـعـلـومـات.....	1.4.1. التـوـجـهـ 11: تـدـعـيمـ المـكـتـسـباتـ المـتـعـلـقةـ بـالـفـاعـلـينـ فـيـ مـجـالـ الـهـاتـف.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.2. المـشـرـوعـ 111: إـقـامـةـ آلـيـةـ لـلـشـارـكـ فـيـ الـبـنـيـةـ التـحتـيـةـ لـلـموـاصـلـات.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.3. المـشـرـوعـ 112: إـاسـتـغـالـ الأـمـلـ لـاستـخـدامـ مـسـاهـمـاتـ الـفـاعـلـينـ فـيـ مـجـالـ الـموـاصـلـات.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.4. المـشـرـوعـ 113: مـراـجـعـ دـافـاتـرـ التـرـامـاتـ الـفـاعـلـين.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.5. المـشـرـوعـ 114: إـقـامـةـ مرـصـدـ قـطـاعـيـ عـلـىـ مـسـطـةـ سـلـطةـ التـنظـيمـ يـتمـ شـرـتـقـيرـهـ بـشـكـلـ نـصـفـ سـنـويـ عـلـىـ الـاقـلـ.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.6. المـشـرـوعـ 115: إـطـلاقـ مـشاـورـةـ تـحـتـ إـشـرافـ سـلـطةـ التـنظـيمـ وـذـلـكـ مـعـ الـفـاعـلـينـ وـمـمـثـيـ الـمـسـتـهـاـكـينـ حـولـ فـرـصـةـ تـنظـيمـ
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.7. التـنـافـسـ مـنـ خـلـالـ الرـصـيدـ الإـضـافـي.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.8. التـوـجـيهـ 12: إـقـامـةـ التـنـدقـ العـالـيـ فـيـ مـورـيـتـانـيا.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.9. المـشـرـوعـ 121: رـبـطـ مـورـيـتـانـياـ بـالـكـابـيلـ الـبـحـري.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.10. المـشـرـوعـ 122: نـشـرـ شـبـكةـ وـطنـيـةـ لـلـلـاـيـفـ الـبـصـرـيـة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.11. المـشـرـوعـ 123: إـقـامـةـ نقطـةـ لـتـبـادـلـ الـاـنـتـرـنـتـ IXP.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.12. التـوـجـيهـ 13: تـسـهـيلـ الـلـوـجـ إـلـىـ الـاـنـتـرـنـتـ وـإـلـىـ التـقـافـةـ الـرـقـمـيـة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.13. المـشـرـوعـ 131: إـقـامـةـ مـراكـزـ جـمـاعـيـةـ لـلـلـوـجـ إـلـىـ الـاـنـتـرـنـت.....
Erreurs ! Signet non défini.....	1.4.14. المـشـرـوعـ 132: تـشـجـعـ تـطـوـيرـ الـخـدـمـاتـ ذـاتـ الـقـيـمةـ الـمـضـافـةـ وـالـخـدـمـاتـ الـمـصـرـفـةـ عـبـرـ الـهـاتـفـ النـقال~
2.4. المـحـورـ 2: مـلاـعـمةـ الإـطـارـ القـانـونـيـ لـتقـنيـاتـ الإـعلامـ وـالـاتـصال.....	2.4.1. التـوـجـيهـ 21: تـطـوـيرـ وـاقـعـ الـأـعـمـالـ وـالـحـاكـمةـ الـاـقـتصـاديـة.....
Erreurs ! Signet non défini.....	2.4.2. المـشـرـوعـ 211: توـفـرـ الإـطـارـ القـانـونـيـ وـالـتـنظـيميـ الـعـلـيـ وـالـمـشـجـعـ لـلـأـعـمـالـ مـعـ الرـفـعـ مـنـ نوعـيـةـ الـخـدـمـات~!
Erreurs ! Signet non défini.....	2.4.3. المـشـرـوعـ 212: إـعـادـ الإـطـارـ القـانـونـيـ لـتـوجـيـهـ تـطـوـيرـ أدـوـاتـ التـسـدـيد~
Erreurs ! Signet non défini.....	2.4.4. المـشـرـوعـ 213: خـلـقـ بـيـنـةـ قـانـونـيـةـ لـتـطـوـيرـ الـاـقـتصـادـ الـرـقـمـي~
Erreurs ! Signet non défini.....	2.4.5. المـشـرـوعـ 214: تـطـوـيرـ الـتجـارـةـ الـلـكـتـروـنـيـة~

5.1.2.4	مشروع 215: تطوير هيئات مؤسسية للثقافة الرقمية	Erreur ! Signet non défini.
2.2.4.4	التجييه 22 - الدولة والهيئات العامة	Erreur ! Signet non défini.
1.2.2.4	المشروع 221: إقامة إطار توجيهي شامل لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال	Erreur ! Signet non défini.
2.2.2.4	المشروع 222: حماية حقوق الإنسان كفرد	Erreur ! Signet non défini.
3.2.2.4	المشروع 223: تدعيم قدرات الدولة من أجل إرضاء المستخدمين ومن أجل إشراكم في الحياة العمومية !	Signet non défini.
4.2.2.4	المشروع 224: تسهيل الولج إلى العدالة	Erreur ! Signet non défini.
3.2.2.4	التجييه 23 - الحياة المدنية والثقافية	Erreur ! Signet non défini.
1.3.2.4	المشروع 231: نشر المعلومات القانونية حول إطار تقنيات الإعلام والاتصال	Erreur ! Signet non défini.
2.3.2.4	المشروع 232: تطوير الثقافة الرقمية للاقتصاد	Erreur ! Signet non défini.
4.3.3	المحور 3: الرفع من نوعية الخدمات العمومية ومن الاستفادة منها .	Erreur ! Signet non défini.
1.3.4	التجييه 31: إقامة بيئة مناسبة لتسخير التغيير	Erreur ! Signet non défini.
1.1.3.4	المشروع 311 إقامة لجنة وطنية مكلفة بتسهيل وتبسيط الترتيبات والإجراءات الإدارية	Signet non défini.
2.1.3.4	المشروع 312: إزامية إحداث الإصلاحات	Erreur ! Signet non défini.
2.3.3.4	التجييه 32 - جعل الإدارة مسؤولة أمام المستخدم	Erreur ! Signet non défini.
1.2.3.4	المشروع 322: إجبار الإدارة على الاستجابة للمستخدمين	Erreur ! Signet non défini.
3.3.3.4	التجييه 33- تسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية والرفع من استقبال المواطن	Erreur ! Signet non défini.
1.3.3.4	المشروع 331: إقامة قاعدة بيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية	Erreur ! Signet non défini.
2.3.3.4	المشروع 332: تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية	Erreur ! Signet non défini.
3.3.3.4	المشروع 333: تفعيل مراكز الاتصال	Erreur ! Signet non défini.
4.3.3.4	المشروع 334: إقامة مكاتب للاستقبال	Erreur ! Signet non défini.
5.3.3.4	المشروع 335: تنظيم حملات للتحسيس	Erreur ! Signet non défini.
4.4.4	المحور 4: تطوير الإدارة الإلكترونية	Erreur ! Signet non défini.
1.4.4	التجييه 41- إقامة هيئات الإشراف الضرورية من أجل تسخير مشروع الحكومة الإلكترونية ومن أجل لعب دور صاحب المشروع	Erreur ! Signet non défini.
2.1.4.4	المشروع 412: تحديد سياسة التشارك في المصادر في مجال تقنيات الإعلام والاتصال	Signet non défini.
2.4.4.4	التجييه 42 - تحديد الإطار المعياري للحكومة الإلكترونية	Erreur ! Signet non défini.
1.2.4.4	المشروع 421: تحديد مرجعية مشتركة للتشغيل المتداول (RCI) لنظم المعلوماتية وحماية المعلومات !	Signet non défini.
2.2.4.4	المشروع 422: إقامة مرجعية مشتركة لبيانات الإدارة (RCBA)	Erreur ! Signet non défini.
3.2.4.4	المشروع 423: تحديد سياسة الاندماج بين البرامج الحرة في الإدارة	Erreur ! Signet non défini.
3.4.4	التجييه 43: إقامة بني تحتية للحكومة الإلكترونية مندمجة وقادرة على تقديم خدمات تعاملية	Signet non défini.
1.3.4.4	المشروع 431: الرفع من مستوى مركز البيانات خدمة للمنصة الموحدة لاستضافة تطبيقات الحكومة الإلكترونية	Erreur ! Signet non défini.
2.3.4.4	المشروع 432: إقامة نظام للاتصال موحد على مستوى الشبكة الداخلية للحكومة	Erreur ! Signet non défini.
3.3.4.4	المشروع 433: إقامة مركز وطني للبيانات (CND)	Erreur ! Signet non défini.
4.3.4.4	المشروع 434: إقامة مصلحة أو هيئة للأمن المعلوماتي للدولة	Erreur ! Signet non défini.
5.3.4.4	المشروع 435: إقامة مقدم للخدمات في مجال التوثيق الإلكتروني.....	Erreur ! Signet non défini.
4.4.4	التجييه 44- دمج الإدارات العمومية في شبكة عالية التدفق للإدارة وتجهيزها بالأدوات المعلوماتية !	Signet non défini.
1.4.4.4	المشروع 441: دمج الإدارات المركزية والمجموعات المحلية في أنواكشوط RIAD	Signet non défini.
2.4.4.4	المشروع 442: تجهيز الإدارة والمجموعات المحلية بوسائل المعلوماتية ..	Erreur ! Signet non défini.
5.4.4	التجييه 45- إفادة الإدارات والمجموعات المحلية من التطبيقات المعاصرة	Erreur ! Signet non défini.
1.5.4.4	المشروع 451: إعداد محفظة تطبيقات معاصرة	Erreur ! Signet non défini.
6.4.4	التجييه 46- تطوير محتوى رقمي وطني.....	Erreur ! Signet non défini.
1.6.4.4	المشروع 461: إقامة هيئة لتسخير المحتوى	Erreur ! Signet non défini.
7.4.4	التجييه 47- تطوير الخدمات عبر الاتصال	Erreur ! Signet non défini.
1.7.4.4	المشروع 471: إقامة نظام لتسخير التصديق والتسديد بالخدمات عبر الاتصال (الخدمات الإلكترونية) !	Signet non défini.

2.7.4.4 المشروع 472: تطوير الخدمات عبر الاتصال .....  
8.4.4 التوجيه 48: إقامة إجراءات مصاحبة لمشروع الحكومة الالكترونية ....

Erreur ! Signet non défini. .....  
Erreur ! Signet non défini. ....

1.8.4.4	المشروع 481: إقامة بيئة ملائمة للتكوين في مجال تقنيات الإعلام والاتصال في الإدارات	Erreur ! Signet non défini.
2.8.4.4	المشروع 482: إقامة بوابة للاتصال حول مشروع الحكومة الإلكترونية وتسيير الاستفادة من التجارب	Erreur ! Signet non défini.
5.4	المحور 5: تطوير الاقتصاد الرقمي	.....Erreur ! Signet non défini.
1.5.4	التوجيه 51: تشجيع المعلوماتية والاستفادة من الانترنت بالنسبة للشركات المتوسطة والصغرى	.....Erreur ! Signet non défini.
1.1.5.4	المشروع 511: وضع سلة من التطبيقات المعيارية تحت تصرف الشركات المتوسطة والصغرى.	.....Signet non défini.
2.1.5.4	المشروع 512: وضع منصة لاستضافة الرسائل على الانترنت تحت تصرف الشركات المتوسطة والصغرى	.....Signet non défini.
3.1.5.4	المشروع 513: تعليم نشر المعلومات المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال لصالح الشركات المتوسطة والصغرى	.....Signet non défini.
2.5.4	التجييه 52 - تشجيع تطوير صناعة تقنيات الإعلام والاتصال	.....Erreur ! Signet non défini.
1.2.5.4	المشروع 521: إقامة قطب تكنولوجي في أنواكشوط	.....Erreur ! Signet non défini.
4.6	المحور 6: الدعم التكنولوجي القطاعي	.....Erreur ! Signet non défini.
1.6.4	التجييه 61 - تحديث أنظمة المعلومات الاستراتيجية القائمة بالفعل	.....Erreur ! Signet non défini.
1.1.6.4	المشروع 611: تحديث نظام تسيير مصروفات الدولة	.....Erreur ! Signet non défini.
2.1.6.4	المشروع 612: تحديث نظام تسيير العمليات الجمركية (SYDONIA)	.....Erreur ! Signet non défini.
3.1.6.4	المشروع 316: تحديث نظام تسيير الخزينة العمومية (SITP)	.....Erreur ! Signet non défini.
4.1.6.4	المشروع 614: تحديث النظم التي هي قيد التطوير	.....Erreur ! Signet non défini.
2.6.4	التجييه 62- تطوير النظم الإعلامية الاستراتيجية	.....Erreur ! Signet non défini.
1.2.6.4	المشروع 621: تحديث نظام مندمج للتعليم عن بعد (التعلم الإلكتروني)	.....Erreur ! Signet non défini.
2.2.6.4	المشروع 622: إقامة منصة للصحة عن بعد	.....Erreur ! Signet non défini.
3.2.6.4	المشروع 623: تطوير نظام معلوماتي جغرافي (SIG وطني)	.....Erreur ! Signet non défini.
4.2.6.4	المشروع 624: تطوير نظام لتسيير السجل العقاري	.....Erreur ! Signet non défini.
5.2.6.4	المشروع 625: تطوير نظام لتسيير أملاك الدولة	.....Erreur ! Signet non défini.
6.2.6.4	المشروع 626: تسيير المنصة المعلوماتية المنجزة مع البعثات الدبلوماسية	.....Erreur ! Signet non défini.
7.2.6.4	المشروع 627: نظام المعلوماتية في الصيد	.....Erreur ! Signet non défini.
5	<b>المخطط الرئيسي</b>	.....Erreur ! Signet non défini.
6	<b>تنفيذ الاستراتيجية</b>	.....Erreur ! Signet non défini.
1.6	الإشراف والمتابعة / التقييم	.....Erreur ! Signet non défini.
1.1.6	الهيئة المكلفة بالإشراف على الاستراتيجية	.....Erreur ! Signet non défini.
2.1.6	آلية المتابعة والتقييم	.....Erreur ! Signet non défini.
2.6	آلية التنفيذ	.....Erreur ! Signet non défini.
3.6	الأولويات	.....Erreur ! Signet non défini.
4.6	المخطط العملي	.....Erreur ! Signet non défini.
6.6	ميزانية الفترة 2012-2013	.....Erreur ! Signet non défini.
1.6.6	توزيعات الميزانية	.....Erreur ! Signet non défini.
1.1.6.6	التوزيع حسب المحاور	.....Erreur ! Signet non défini.
2.1.6.6	التوزيع السنوي	.....Erreur ! Signet non défini.
3.1.6.6	الميزانية حسب الأولويات	.....Erreur ! Signet non défini.
7.1	مسودة تنظيم اللجنة	.....Erreur ! Signet non défini.

## 1. مقدمة

### 1.1. الديباجة

لم يعد يخفى على أحد الأهمية الكبرى التي يكتسبها الاندماج الكامل في مؤسسة المعلومات فهذه الأهمية تتجلى في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، فالاندماج في شبكات التبادل الدولي التي تكتسي دعائمه ومحفوتها طابعاً افتراضياً بشكل متزايد وفك العزلة وتطوير التعاون من خلال العمل التعاوني، والتحكم بشكل أفضل في البيئة المحيطة والتحسين من نظمي الصحة والتعليم وعصرنة الإدارة وتطوير العلاقات بين السلطات العمومية والمواطنين تعتبر كلها تطبيقات لتقنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك ضمن سياق أوسع.

بالنسبة لموريتانيا فإن الاندماج في مؤسسة المعلومات يشكل وسيلة متميزة سواء بالنسبة للتنمية البشرية أو التلامح الاجتماعي أو النمو الاقتصادي. بفضل الإمكانيات التي تفتحها والمصادر التي تدرها فإن تقنيات الإعلام والاتصال تعتبر مكوناً أساسياً ضمن المقومات الضرورية للتنمية. إن تعليم وسائل الولوج وتوفير محتويات متعددة والتحسين من الإجراءات وتطبيق المعلوماتية كلها تشكل وسائل مصممة لتطوير الفدرات البشرية الكامنة في بلادنا. بفضلها يصبح المواطن قادراً على الحصول على المعلومات والخدمات الضرورية لتطوير ظروفه المعيشية ولتطوير إنتاجيته.

إن الحكومة الموريتانية تولي عناية خاصة لتطوير تقنولوجيا الإعلام والاتصال التي تؤثر على الوضعية العامة للبلد والتي توفر بشكل خاص فرصاً هامة في مجال التشغيل وتدعم الفدرات وتطوير الإدارة. ويجب على البلد الاستفادة من لامركزية الخدمات إذا تم إعداد الوسط المحلي لذلك. كما أن ذلك سيتمكن العديد من القطاعات الاقتصادية من تصدير عرضها. إن تقنيات الإعلام والاتصال هي أيضاً وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للشركات التي ترغب في الرفع من إنتاجيتها وذلك بفضل التحكم في المعلومات وفي المؤشرات.

ومن حيث تقديم الفدرات، فإن تقنيات الإعلام والاتصال يمكن أن تعيض النقص في الكثافة السكانية في البلد والتبعاد بين المناطق. إن التعليم الإلكتروني والمدارس والجامعات الافتراضية أثبتت نجاحها في هذا المجال. من جهة أخرى فإن علاقة الإدارة بالمواطن يجب أن تتطور بشكل سريع: إن إصلاح الخدمات العمومية لم تعد تقتصر فقط على تبسيط الإجراءات الإدارية بل إنها تشمل أيضاً تمريرها عبر الاتصال مما يمكن من تجنب المصاعب المرتبطة بالبعد وبفترات الانتظار.

وهكذا وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف قامت موريتانيا منذ عدة سنوات بفتح ورشة واسعة لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال: فتح السوق ومنح رخص المواصلات، إقامة سياسة وطنية للاستفادة من الخدمات الأساسية المحددة في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ، تشكيل هيئات للتنظيم وإطلاق مشروع الربط الدولي ذي التدفق العالي عبر الكابل البحري. يلاحظ كذلك إعداد استراتيجية وطنية وخطط رئيس لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة للفترة 2002-2006 وإقامة الربط بين الشبكات الحكومية من خلال الأسلك البصري وتطوير نظم المعلوماتية والتعاون.

إن إعداد استراتيجية 2002 شكلت انطلاقة جهود الاندماج في مؤسسة المعلومات وفي اقتصاد المعرفة. البرنامج المعد للفترة 2002-2006 قد شهد بعض التأخير والأنشطة المبرمجة لم تتطرق كلها إلى غاية 2010. إضافة إلى ذلك فإن البرنامج الأصلي لا يستجيب للأهداف ولا للحاجيات المحددة. ومن أجل ضمان التنمية المنسجمة لتقنيات الإعلام والاتصال والاستفادة القصوى من جهود تطوير الإدارة، فإن استراتيجية جديدة سيتم إعدادها للفترة 2012-2016. هذه الاستراتيجية ستتركز على تقنيات الإعلام والاتصال كوسيلة لعصرنة الإدارة وكموجه للتنمية الاقتصادية. في هذا الإطار، فإن الاستراتيجية تمنح مكانة هامة لمقهى الإدارة الذي يدخل ضمن محاور عصرنة الإدارة، ولتطوير تقنيات الإعلام والاتصال ولمقهى الاقتصادي.

وهكذا فإن استراتيجية المقهى الإداري المعدة بشكل مشترك بين القطاعات الوزارية المعنية ستساهم في تطوير موريتانيا في مجال استخدام الوسائل الإلكترونية من طرف الحكومة والإدارة. وبفضل الاستفادة من الممارسات الجيدة وبالتناسب الأقصى بين خطط عمل العصرنة وتنمية التقنيات الجديدة، فإن موريتانيا تعترم كذلك الدخول في مصاف الدول الأكثر تنافسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية التي تستفيد بشكل أكثر في الوقت الراهن من حركة الاستثمارات الخارجية.

### 1.2. النظرة

تتركز نظرة تقنيات الإعلام والاتصال وعصرنة الإدارة حول إنجاز عدد من الأهداف الاستراتيجية تتجه نحو تحقيق النتائج وتعتمد على الشركات وتطابق مع المحاور الاستراتيجية للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر:

- (1) تسريع النمو والحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي.
- (2) ترسیخ النمو في الدائرة الاقتصادية للفقراء.
- (3) تنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية
- (4) الرفع من مستوى الحكومة وتدعيم القدرات.
- (5) تدعيم الإشراف والمتابعة والتقييم والتيسير.

تعتمد الأهداف على الفرص التي توفرها تقنيات الإعلام والاتصال وتحتاج إقامة إطار مؤسسي وقانوني ملائم. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

#### **التنمية البشرية:**

- الرفع من الاستفادة من المعرف: إن تقنيات الانترنت والمواصلات تسهلان الاتصال والولوج إلى المعرف والعلم. كما تمكن المواطنون المستفيدين من الوصول بسهولة وبسرعة إلى المعلومات. إن دمقرطة الهاتف النقال والانترنت في البيت يجب استغلالها من أجل تزويد المواطن بالمعلومات وبالمعرفة والخدمات.
- تنمية خدمات التعليم: تقنيات الإعلام والاتصال تسمح لنا بربط وسائل التهذيب وفتحها من خلال القنوات الافتراضية. يجب أن تستفيد موريتانيا من هذه الجوانب التي تساعدها على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- تسهيل الاستفادة من المعلومات: إن تقنيات الإعلام والاتصال توفر وسيلة لفك العزلة. يمكن تطوير الولوج إلى الانترنت بتدفق عال في ولايات البلاد من تمكن السكان من الوصول إلى الخدمات التي لم تعد مادية بل أصبحت افتراضية. إضافة إلى ذلك يجب تطوير نشر كل المعلومات حول القطاع العمومي التي يحق للمواطن الحصول عليها وذلك من خلال مختلف قنوات الاتصال (الانترنت، تقنيات الجيل الثالث، الهاتف، مراكز الاتصال، القنوات الهرتزية، ... الخ).

#### **التنمية الاقتصادية:**

- الرفع من الإنتاج ومستوى المعاش: تقنيات الإعلام والاتصال تشكل أدوات رئيسية من أجل التنمية البشرية والاقتصادية وذلك بفضل الاستخدام الفعال الذي المردودية للمعلومات وتعزيز الاستفادة من هذه المعلومات عبر عدة قنوات. وهذا يتم التحسين من الإنتاج الكلي ويتم خلق قيمة مضافة هامة في مختلف القطاعات.
- الرفع من أداء الشركات: نسبة دخول تقنيات الإعلام والاتصال إلى الشركات واستخدامها بشكل واسع وفعال تلعب دوراً أساسياً في تنمية اقتصاد المعرفة وفي قدرة الشركات على إنتاج قيمة مضافة عليا وخلق فرص عمل جديدة. إن هذه النسبة لا تزال ضعيفة في موريتانيا ولا تتمكن الشركات من الاستجابة لمتطلبات قطاعاتها كما لا تمكنها من الوصول إلى أسواق جديدة.
- تطوير خدمات البحث والتنمية: إن خلق تعاون بين هيئات التعليم العالي والقطاع الخاص يمكن من تحويل القدرات المحلية خاصة في مجال تطوير البرامج المعلوماتية، إلى منتجات تكنولوجية يوثق فيها وقابلة للتسويق في البلاد وفي الخارج.

#### **الفاعلية المتزايدة للإدارة:**

- تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية والحد من التكاليف: يتعلق الأمر بإعادة تنظيم الخدمات الإدارية من أجل ضمان الاندماج والشفافية والتوفير. إن هذه المقاربة ستمكن من الحد من مصاريف القطاع العام التي تمثل جزءاً هاماً من ميزانية الدولة. إن القطاع العام سيحقق بالتأكيد مكاسب من حيث الفاعلية والمردودية تكتسي أهمية كبيرة ضمن تحقيق خدمات الحكومة الالكترونية من خلال المعالجة المبسطة والأالية للمعلومات (الإجراءات عن بعد، الشكليات العينية مسبقاً، نفس المعلومات عبر عدة قنوات (الانترنت، تقنيات الجيل الثالث، الهاتف، مراكز الاتصال، القنوات الهرتزية، ... الخ).
- الرفع من فاعلية نظم معلومات الإدارة: يتعلق الأمر بإقامة هيكلة قابلة للتطور تضمن حماية معلومات الإدارة ومداخل الدولة وتتوفر تكاليف أقل للصيانة.

### ١.٣. مخطط الوثيقة

✓ في الجزء الأول، نقدم رهانات الوثيقة الاستراتيجية والنظرة والأهداف.

مقدمة  
ديبياجة  
النظرة  
مخطط الوثيقة

✓ الجزء الثاني نهتم بتحليل ما هو متوفّر، والفرص والعوائق أمام تتميمة تكنولوجية الإعلام والاتصال بالإضافة إلى معايير أو مقارنة مرجعية تبين وضعية مورينيانا وأفضل الممارسات المعروفة في العالم.

التخисص  
تحليل ما هو متوفّر  
المؤهلات والمخاطر  
الموقع على المستوى الدولي  
أفضل الممارسات في العالم

✓ الجزء الثالث يعتمد على نتائج التخيسص. بعد تفصيل مبادئ إعداد الاستراتيجية، نعبر المحاور الاستراتيجية والمخطط الرئيس ونفصل المشاريع:

إعداد الاستراتيجية  
اصطلاح الترقيم  
المخطط الاستراتيجي (المحاور والتوجيهات)  
المشاريع المفصلة  
المخطط الرئيس

✓ في الجزء الرابع نهتم بالمخطط العملي وكذلك بالميزانية، وبالجدول الزمني وتسبيّر المخاطر

تنفيذ الاستراتيجية  
آلية الإشراف والمتابعة والتقييم  
آلية التمويل  
المخطط العملي  
المخاطر  
الميزانية

## 2. التشخيص

### 1.2. تحليل الوضعية الراهنة

#### 1.1.2. الخلفية التاريخية لتقنولوجيا الإعلام والاتصال في موريتانيا.

منذ بداية التسعينيات أدركت موريتانيا أهمية المواصلات وتقنيات الإعلام والاتصال بالنسبة لمستقبلها. وسعياً إلى تحديث شبكة المواصلات، أطلقت الدولة تفكيراً عميقاً بالتعاون مع الشركاء في التنمية. وقد قاد هذا التفكير إلى المصادقة على القانون 019/99 بتاريخ 11 يوليو 1999 حول المواصلات ليكرس نهاية احتكار الدولة لهذا القطاع. وهكذا تم فصل مكتب البريد والمواصلات إلى هيئتين منفصلتين هما موريبيوست وموريتل مع فتح رأس مال هذه الأخيرة. وقد أنشئت سلطة للتنظيم ومنحت رخصتان للهاتف النقال ثم رخصة ثالثة بعد ذلك في عام 2006... على مستوى الإدارة، تم إنشاء مركز لالانترنت في 1998 قبل أن يحل محله سنة 2000 كتابة للدولة مكلفة بالتقنيات الجديدة. إدخال المعلوماتية إلى الإدارة تم إطلاقه من خلال هذه الإنجازات وعرف تطوراً معيناً خصوصاً بعد إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التقنيات الجديدة لفترة 5 سنوات. وقد أقامت الإدارة شبكة للربط بين الشبكات بتدفق عال تمكن من ربط القطاعات الإدارية سنة 2005 وتزودت بمنصة للاستضافة (مركز البيانات) وضمن المجتمع المدني ظهرت عدة مبادرات.

من جهة أخرى اتخذت الحكومة عدة مبادرات في ما يخص حكامة سياسة مؤسسة المعلومات (انظر الجدول 1: الخلفية التاريخية لتقنولوجيا الإعلام والاتصال في موريتانيا)

انظر الجدول 1: الخلفية التاريخية لتقنولوجيا الإعلام والاتصال في موريتانيا

• إنشاء ميدان المستوى الأعلى (NIC) لتسهيل الميدان (mr). ضمن الجامعة	1999
• ظهور روابط الانترنت الأولى التي يسيرها مكتب البريد والمواصلات	1997
• إقامة الممولين بالولوج إلى الانترنت	
• إنشاء مركز لالانترنت	1998
• نشر الواجهة الوطنية <a href="http://www.mauritania.mr">http://www.mauritania.mr</a>	
• إنشاء سلطة التنظيم	1999
• إطلاق النظام البيوميترى لتسهيل بطاقة التعريف الوطنية	
• إنشاء منتدى الانترنت للمجتمع المدني	2000
• إنشاء كتابة للدولة مكلفة بالتقنيات الجديدة	
• منح رخصتين للهاتف النقال (مائل وموريتل)	
• إقامة روابط الانترنت في الولايات	2001
• إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية التقنيات الجديدة	2002
• إنشاء وكالة ترقية الفاذ الشامل إلى الخدمات سنة 2002 من أجل تسهيل تطوير الخدمات الأساسية (الماء، والكهرباء، وتقنولوجيا الإعلام والاتصال، وخدمات البريد) في الوسط الريفي وفي المناطق القابلة للاستفادة من الفاذ الشامل	
• إقامة شبكة تربط بين المستشفيات الرئيسية في العاصمة ومثيلاتها في الداخل من أجل تسهيل التبادل بين الأخصائيين سعياً إلى تحسين نوعية العلاجات المقدمة للمرضى (مشروع الطب عن بعد).	
• إقامة مركز لتكوين والتبادل عن بعد مجهز ويتدخل في عدة مجالات ويهم القطاع العام كما يهم القطاع الخاص والمجتمع المدني.	

<ul style="list-style-type: none"> <li>• إقامة الواجهة الموريتانية للتنمية من أجل تسهيل استخدام الشبكة الرقمية وتشجيع هذا المجال.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إقامة الانترنت ذي التدفق العالي للحكومة وإنشاء مركز للبيانات.</li> </ul>	2005
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تربية الانترنت في البيت من خلال إنشاء الوصول إلى ADSL.</li> <li>• ظهور مشغل ثالث في المواصلات (شقيق).</li> <li>• نهاية احتكار الوصول للانترنت الذي كانت تتوفر عليه موريتيل ومنح رخص إلى شقيق.</li> <li>• منح رخصة لـ تكنولوجيا الجيل الثالث.</li> <li>• تقييم وضعية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية التقنيات الجديدة</li> </ul>	2006
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء وزارة للوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة مكلفة بالإشراف على تطوير تقنيات الإعلام والاتصال وعصرنة الإدارة.</li> <li>• إنشاء الإدارة العامة للمعلوماتية والإدارة ضمن وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة.</li> <li>• ربط قطاع تقنيات الإعلام والاتصال بوزارة المياه والطاقة وتقنيات الإعلام والاتصال، حيث تم تجميع العديد من مكونات تقنيات الإعلام والاتصال.</li> <li>• إطلاق المرحلة الثانية من فتح قطاعات الاتصالات مما أدى في يونيو 2007 إلى منح رخص شاملة (ثلاث رخص)</li> <li>• افتتاح قافلة الانترنت (باص مجهز بأدوات المعلوماتية والاتصالات) من أجل الاستجابة إلى حاجيات تعليم تقنيات الإعلام والاتصال.</li> </ul>	2007
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ظهور الانترنت النقال من الجيل الثالث</li> <li>• تطوير موقع للانترنت في القطاعات الوزارية</li> <li>• ظهور أول الموقع الموجه للمواطن (موقعين).</li> <li>• إطلاق أول مكتب للاستقبال</li> <li>• إنشاء كتابة الدولة المكلفة بعصرنة الإداره وتقنيات الإعلام والاتصال</li> </ul>	2008
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق المخطط الرئيس للمعلومات والإدارة</li> <li>• إدخال التسيير الإلكتروني للوثائق والإدارة</li> <li>• إنشاء الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بعصرنة الإداره وتقنيات الإعلام والاتصال</li> <li>• توسيع الشبكة الرابطة بين الشبكات ذات التدفق العالي لدى الإداره</li> <li>• تدعيم قدرات مركز البيانات</li> </ul>	2009
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق برنامج تأمين الوثائق الوطنية لبطاقة التعريف الوطنية</li> <li>• إلحاقيات تقنيات الإعلام والاتصال بوزارة التشغيل والتكوين المهني والتكنولوجيات الجديدة</li> <li>• إطلاق نظام تسيير الضرائب</li> <li>• إطلاق استراتيجية عصرنة الإداره وتقنيات الجديدة</li> <li>• إقامة وكالة وطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة</li> <li>• إطلاق النظام المندمج لتسيير المصادر البشرية</li> <li>• إطلاق مشروع الربط الدولي وإقامة 'الموريتانية الدولية للاتصالات'</li> </ul>	2010

## 2.1.2 تحليل الوضعية الراهنة

### 1.2.1.2 تطوير وسائل ولوح الجميع إلى مؤسسة المعلومات

تبنت موريتانيا سنة 1998 برنامجاً واسعاً لإصلاح البريد والمواصلات. وقد سعى هدف هذه الاستراتيجية أساساً إلى فتح سوق الاتصالات مع خلق ظروف جذابة. وأدت هذه الجهود إلى المصادقة على القانون 019/99 بتاريخ 19 يوليو 1999 المتعلق بالمواصلات والذي جسد نهاية احتكار القطاع من طرف مكتب البريد والمواصلات. مكتب البريد والمواصلات تم تقسيمه إلى هيئتين هما من جهة مرسيوصت التي تمثلت مهمتها في تسيير الجانب المتعلق بمهمة البنك والمالية والبريد ومن جهة أخرى موريتل التي تهتم بجانب الاتصالات مع فتح رأس المال هذه الأخيرة أمام المساهمين الخصوصيين. وهكذا تخلت الدولة تماماً عن قطاع الاتصالات واحتقطت بدور واحد معرف بالقانون ويقتصر على منح الرخص واحترام النظم المعمول بها في هذا المجال.

ومنذ ذلك التاريخ أنشأت الدولة هيئتين هامتين من أجل دعم وتنظيم القطاع.

سلطة التنظيم تم إنشاؤها كهيئة مستقلة للتنظيم متعدد القطاعات وهي تتمتع بالاستقلالية المالية واستقلالية التسيير وتتبع لوزير الأول.

وتتمثل مهامها خصوصاً في قطاع المواصلات في ما يلي:

- السهر على تطبيق ترتيبات النصوص التشريعية والتنظيمية ضمن شروط موضوعية شفافة وغير تمييزية ضمن استمرارية الخدمة وحماية المصلحة العامة.
- حماية مصالح المستخدمين والمشغلين من خلال اتخاذ كل الإجراءات الازمة التي يتطلبها ضمان ممارسة التنافس الفعلي والشفاف والقانوني في القطاع.
- تطوير التنمية الفعالة للقطاع طبقاً لأهداف الحكومة من خلال السهر خصوصاً على التوازن الاقتصادي والمالي وعلى حماية الظروف الاقتصادية الضرورية للاستقرار.
- منح الترخيصات المقررة في القطاعات المعنية وتنفيذ إجراءات المنح التصاريح والرخص والتنازلات في ظروف شفافة وتنافس تام.
- مراقبة احترام المتدخلين للتزاماتهم في إطار الرخص والتصاريح والتنازلات.
- متابعة احترام شروط الممارسة والتنافس.

إنشاء كتابة للدولة مكلفة بتقنيات الإعلام والاتصال سنة 2000 جاء ليكمي حكامة وتسير القطاع. وتتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ ذلك التاريخ أصبح هناك قطاع وزاري مكلف بجوانب تقنيات الإعلام والاتصال. هذا القطاع مكلف أساساً في مجال الاتصالات بالجوانب المتعلقة بالنقط التالي:

- تنمية البنية التحتية للربط وتحديد بروتوكولات التبادل على مستوى الوطن.
- إقامة إطار قانوني ومؤسسي يتلاءم مع تنمية البريد والمواصلات وتنمية الإعلام مع الأخذ في الاعتبار لمبادئ الأخلاق والضمير المهني في هذه المجالات.
- تحديد إطار الثقة الذي يسمح بتطوير وتنمية التبادل، إعداد وتنفيذ سياسات دعم القطاع الضروري في مجال تقنيات الإعلام والاتصال فيما يخص الربط والتطبيقات وتحديد وتنفيذ سياسة النفاذ الشامل إلى خدمات تقنيات الإعلام والاتصال.
- التدقيق في أنشطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي لا تغطيها سلطة التنظيم وجعلها تحترم المعايير والنظم المعمول بها.
- تعليم تكنولوجيا الإعلام والاتصال على المستوى الوطني.
- توجيه ودعم التكوين في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

**تطوير المواصلات:**

إن دفاتر الالتزامات التي تم إعدادها من أجل منح الرخص الأولى لفترة 15 سنة لم تأخذ بعين الاعتبار خطة استراتيجية للتحفيظ الرقمي وكانت تقتصر فقط على بعض الحاجات الأساسية للبلد في مجال الهاتف. ومع ذلك فإن استراتيجية طموحة تم إعدادها عام 2002 شملت مكونة هامة للاتصالات كانت هي بدورها تشمل مشاريع بنوية نذكر منها على سبيل المثال:

- زيادة نطاق التردد من 3,5 إلى 10 ميكابايت للثانية وإلى 100 ميكابايت للثانية عام 2005.
- الاستغلال الأمثل لاستخدام النطاق التردي وذلك من خلال إقامة نقاط للتبادلات الوطنية.
- مضاعفة عدد نقاط الدخول ذات التدفق العالي الدولي وشبكة الإقليمية:
- ✓ من خلال دخول مبادرات الكابل البحري: Africa One, SAT3
- ✓ من خلال تدعيم الروابط الحالية الممتدة تجاه المغرب وفرنسا والولايات المتحدة.
- زيادة قدرات التدفق بين المدن مع إطلاق مشاريع لتنمية شبكة وطنية للتدفق العالي.

ومع ذلك بعد عشر سنوات من تحرير قطاع الاتصالات فإن البلد لم يستفد بشكل كامل من الفرص المتوفرة في مجال تنمية البنية التحتية للتدفق العالي وظروف الولوج غير أن سياسة الإصلاح هذه قد مكنت من تحقيق نتائج هامة. توفر موريتانيا اليوم على ثلاث مشغلين للهاتف الثابت والنقل والانترنت: موريتل، ماتل، وشقيقيل وهي نتيجة لشراكات مع مشغلين مغاربة وتونسيين وسودانيين يتقاسمون 73% من المشتركيين (71% الهاتف الجوال و2,42% للهاتف الثابت). تعتبر مساهمة الهاتف النقال في تنمية البلد هامة جدا:

- إنشاء أكثر من 5000 فرصة عمل غير مباشرة
- استثمار مشغلي المواصلات لمبلغ 130 مليار أوقية في السنوات العشر الأخيرة.
- تسديد مبلغ 100 مليار من الأوقية إلى الخزينة العامة على مدى السنوات العشر الأخيرة
- تكلفة الاتصالات التي انتقلت من 122 أوقية و640 أوقية داخلية ودولية على التوالي) عام 2000 إلى 20 أوقية، 42 أوقية و123 أوقية (داخل الشبكات، بين الشبكات، ودوليا على التوالي)
- رقم أعمال في تزايد مرتفع مما ثبت قوة القطاع.

الهاتف بشكل عام	التطور	بما فيه الهاتف الثابت	بما فيه الهاتف النقال	التطور	رقم الأعمال بملايين الأوقية
62 495	59 228	53 490	3 539	7 812	2009
6%	11%	27%	-55%	-11%	2008
58 956	51 416	44 664	15%	15%	2007
15%	36%				

المصدر: سلطة التنظيم

هذه النتائج المشجعة تدعمها الإحصاءات الواردة في هذا المجال:

- زيادة عدد المشتركين في الهاتف الخلوي وهو ما يعني نسبة انتشار تبلغ 71%.

2009	2008	2007	
2 182 249	2 009 762	1 509 870	عدد المشتركين
9%	33%	40%	التطور
71%	67%	50%	نسبة الانتشار

المصدر: سلطة التنظيم.

- فك العزلة عن 328 مدينة وبلدة بواسطة الهاتف النقال وتغطية 36 محور طرقي،

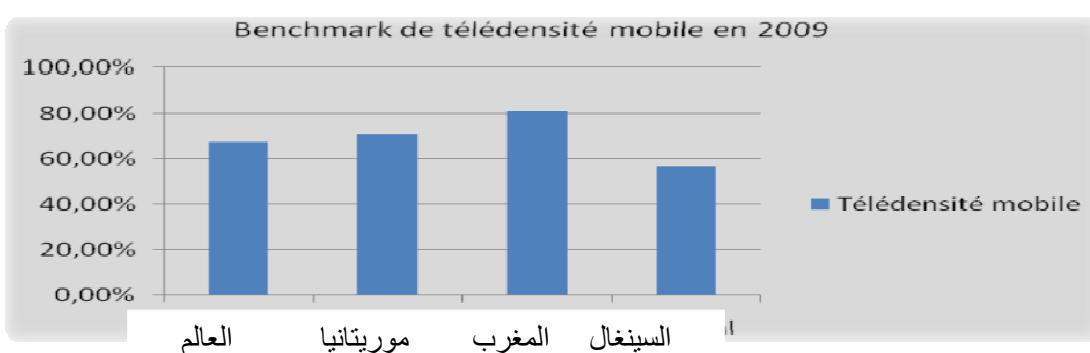
- 30000 ألف مشترك بالإنترنت.

المجموع	المشتركون في الانترنت بالجوال	المشتركون في ADSL	المشتركون بواسطة الخطوط المتخصصة	المشتركون بواسطة الانترنت الثابتة	
9693	1364	5876	255	2198	2008
29578	22013	6530	245	790	2009

المصدر: سلطة التنظيم.

- هذه النسب تمثل 71% من كثافة الهاتف وهي نسبة مرتبية تجعل موريتانيا فوق المعدل العالمي.

#### المعايير المرجعية لمقارنة كثافة الهاتف سنة 2009.

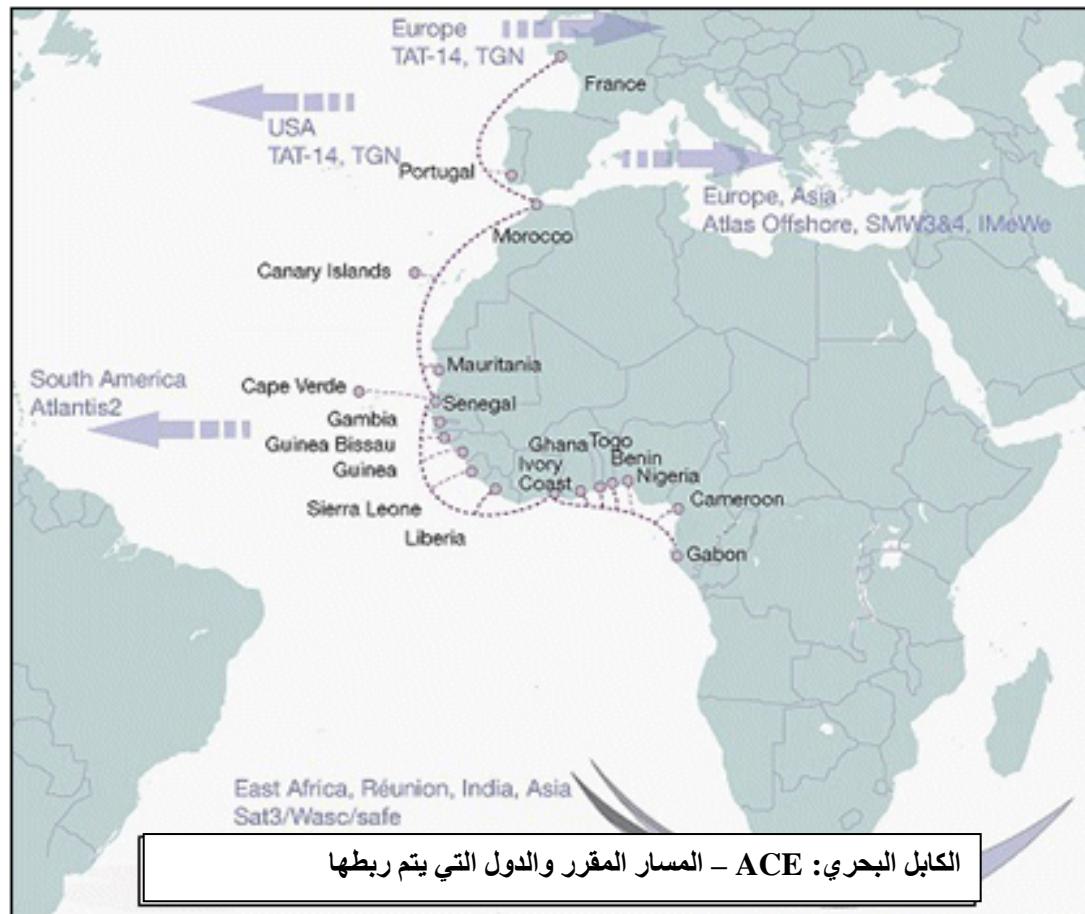


وأخيرا فقد تم إطلاق مشروع هام للربط الدولي. ابتداء من 2012 ستتوفر موريتانيا على ربط دولي عبر كابل الشواطئ الغربية لإفريقيا - أوروبا (ACE) وهو الآن قيد البناء (انظر الجدول 1: مشروع ACE).

#### الجدول 1: مشروع ACE.

في ديسمبر 2008 قامت مجموعة أورانج بتوقيع ابروتوكول اتفاق يتعلق بإنشاء كابل بحري جديد من الألياف البصرية. وسعيا إلى تنفيذ هذا المشروع الهام والطموح، فقد تعاملت أورانج مع العديد من الفاعلين الدوليين في مجال الاتصالات. مسار الكابل البحري من الألياف البصرية والذي ينجز انطلاقا من هذا التعاون سيوفر لـ 24 بلدا في منطقة الشاطئ الغربي لإفريقيا فرصه الارتباط في ما بينها والارتباط مع أوروبا والشبكة الدولية للكابلات البحرية. هذا المشروع يحمل اسم ACE (انظر الخارطة المرفقة أسفله : مخطط لمنطقة شواطئ إفريقيا وأوروبا) وطوله حوالي 140000 كلم وسيمتد من الغابون إلى فرنسا حيث يربط بين الغابون والكامرون ونجيريا وبنين وتوغو وغانا وساحل العاج وغينيا بيساو والسنغال وغامبيا والرأس الأخضر وموريتانيا والمغرب وإسبانيا والبرتغال وفرنسا. هناك توسيعة تمتد إلى أن تشمل جنوب إفريقيا وهي قيد الدراسة الآن.

بالنسبة للزيائن في إفريقيا الغربية، فإن إنشاء هذا الكابل يمثل ولوجاً مباشراً إلى روافد التدفق العالمي التي تربط العالم، وستتوفر للشركات في هذه البلدان فرصة استفادة من البنية التحتية للمواصلات والتبادل مما يفتح فرصاً جديدة للنمو وتنافسية نوعية وتتوافق في منتجات التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال وسيطرة لدى زبناء هذه الشركات خدمات النطاق الترددي الواسع مثل الانترنت ذات التدفق العالمي، خدمة فيزيو فوني، الخ. هناك خدمات أخرى مثل التعليم عن بعد والطب عن بعد يمكن أن تشهد قفزة حقيقة في هذه البلدان حيث تشهد نظم نقل المعلومات تطوراً متسارعاً. هذا بغض النظر عن فرص إقامة شركات لإسداء الخدمات الدولية.



## 2. التكنولوجيا المستخدمة والقدرات المتوفرة

سيستفيد مشروع ACE من التكنولوجيا الأجدود أداء المستخدمة حالياً في مجال الكابلات البحرية: تعدد الإرسال في طور النطاق (BWBM) الذي يمكن من إجراء إرسال متعدد لعدة أطوال نطاق على زوج واحد من الألياف البصرية وهو ما يسمح مباشرةً بزيادة القدرة على الإرسال لمجرد زيادة التجهيزات الأرضية فقط إذا دعت الضرورة.

مشروع ACE سيعمل بتكميل كامل مع النظم القائمة، موفراً ربطاً بأوروبا وأمريكا وآسيا بقدرة إجمالية مشتركة قدرها 1,92 TPS.

### 3. التكالفة الكلية وتكلفة إقامة نقطة ربط أرضية

تكلفة الاستثمار الإجمالي للمشروع تبلغ 680 مليون دولار، أما تكلفة إقامة نقطة بالربط الأرضي بانواكشوط وتقدر أصلًا بـ 25 مليون دولاً يضاف إلى 100 ألف دولار للسنة تمثل تكلفة الاستغلال والصيانة.

### 4 . برنامج الإنجاز

فبراير مارس 2010 اللقاء المقرر في دكار:

- التمهيد
  - توقيع العقد مع المزود
- مارس 2010 إلى النصف الثاني من 2012:
- بناء الشبكة.

النصب الثاني من 2012:  
التشغيل التجاري للنظام.

هذه النتائج تخيّي مع ذلك الكثير من النواصص، والمعوقات وعدم التناسق التي بازتها يمكن أن نساهم بشكل فعال في تطوير استخدام تقنيات الإعلام والاتصال ونؤثر بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. ويتعلق الأمر خصوصاً بما يلي:

- قلة الأخذ بعين الاعتبار في تقنيات الإعلام والاتصال لسياسات تنمية البلاد (انظر مختلف الأطر الاستراتيجية لمحاربة الفقر: CSLP) وعلى غرار بعض الدول التي جعلت من هذه التقنيات عامل نمو اقتصادي؛
- المساهمة الضعيفة للفاعلين في مجال المواصلات في تنمية القطاع الخاص الوطني الذي غالباً ما يستبعد من المعاملات الباطنية لصالح شركات أجنبية؛
- ضعف إشراف الفاعلين في مجال المواصلات في تنمية البنية التحتية ذات التدفق العالي، وهو الأمر الذي يمثل عامل ضروريًا من أجل تنمية الخدمات الرقمية، بالرغم من أرقام الأعمال والفوائد الحالية؛
- غياب أي ربط دولي للتدفق العالي بالشبكة العالمية للكابلات البحرية بالألياف البصرية وهو ما يعني ضعف نوعية الخدمات.

إن رفع العوائق الأساسية التي تقف أمام التنمية الرقمية بشكل عام وفي مجال المواصلات بشكل ترتبط بشكل وثيق بإقامة شبكة وطنية ودولية للكابلات الألياف البصرية. هذه البنية التحتية تشكل دعامة لنقل وإيصال الخدمات. وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتبعة حول محور تنمية المواصلات إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) تدعيم المكتسبات المتعلقة بمشغلي الهاتف وذلك من خلال ما يلي:
  - مراجعة ملائمة آليات استخدام صندوق النفاذ الشامل الذي يمول من مساهمة المشغلين.
  - مراجعة دفاتر الالتزامات لمشغلي الهاتف من أجل الأخذ بعين الاعتبار حاجيات البلد قبل نهاية السنوات الـ 15 المتعاقدة عليها، وذلك من خلال القلاوش.

(ب) إقامة ربط بالتدفق العالي لموريتانيا: ربط موريتانيا بالشبكة العالمية للكابلات البحرية بالألياف البصرية وإقامة شبكة وطنية للألياف البصرية. هذا الهدف يمكن أن ينجز من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل إقامة نقطة للربط الأرضي بانواكشوط.

هناك مذكرة قطاعية<sup>1</sup> تم إنجازها من طرف خبراء البنك الدولي أثناء الفترة من أبريل إلى مايو 2011 تظهر العناصر الإضافية لتشخيص القطاع وتمكن من تدقيق وإكمال المشاريع ذات الأولوية الازمة لإنجاز هذا المشروع. هذه العناصر نعيد ذكرها في ما يلي. والمشاريع الإضافية المحددة في هذه الدراسة تمت إضافتها إلى جزء "خط العمل".  
وضعية نسبة الانتشار مقارنة بشبه المنطقه

<sup>1</sup>. المذكرة القطاعية لتقنيات الإعلام والاتصال، بعثة إعادة إطلاق الحوار حول قطاع تقنيات الإعلام والاتصال (P123095) لصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقييم الجديد أبريل - مايو 2011.

نسبة انتشار الهاتف النقال تقارب 100% ويجب أن تتطابق الأن بشكل ملحوظ، فبوجوها في موقع متوسط بين دول الجوار (اتحاد المغرب العربي: المغرب، الجزائر وبالنسبة للجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (مالي والسنغال) في 2005 اقتربت موريتانيا بسرعة من نسب انتشار الظاهرة في منطقة اتحاد المغرب العربي<sup>2</sup> بعد دخول السوق لمشغل ثالث هو شنقيط عام 2007 لتصل هذه النسبة إلى 96% في نهاية 2010.<sup>3</sup>

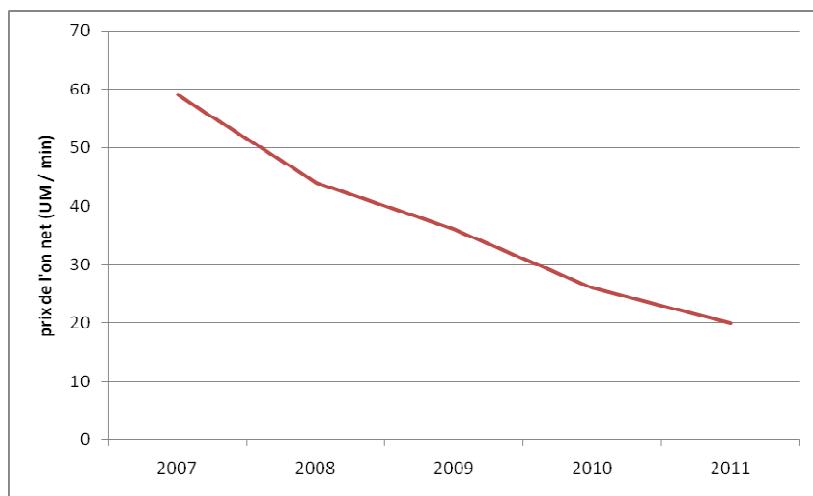
#### المقارنة الدولية بنسبة انتشار الظاهرة للهاتف النقال 2005-2010

النسبة الظاهرة للانتشار	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	41%	62%	77%	78%	93%	98%
ليبيا	27%	70%	92%	111%	132%	160%
المغرب	41%	52%	65%	72%	80%	101%
<b>موريتانيا</b>	<b>27%</b>	<b>38%</b>	<b>54%</b>	<b>69%</b>	<b>75%</b>	<b>96%</b>
تونس	52%	65%	74%	83%	100%	125%
بوركينا فاسو	2%	7%	12%	19%	25%	34%
مالي	7%	11%	19%	26%	31%	50%
السينيغال	15%	25%	30%	43%	54%	65%

المصدر: سلطة التنظيم (الجنة) بيانات مأخوذة من تجميع المعلومات في انتشار التأكيد في تقارير الأنشطة في 2010.

بالنظر إلى الخصائص الديموغرافية والاقتصادية في موريتانيا مقارنة بالدول المجاورة في المغرب العربي وفي مجموعة CDAO فإن الأمر يتعلق بنمو ملحوظ في هذا القطاع. ومع ذلك فإن سوق الهاتف النقال في موريتانيا يقترب من مرحلة الانتظار، ويجب أن تستعد لتبطؤ هام في النمو خصوصاً في عدد المشتركون في الهاتف النقال في السنوات الخمس القادمة: فنسبة النمو السنوي المتوسطة هي 30% على الفترة 2005-2010 ومن المنتظر أن يهبط بنسبة 9% في الفترة 2010-2015 حسب توقعات المعهد الدولي لمراقبة الأعمال<sup>4</sup>.

الشكل 1 تطول عدد المشتركون في الهاتف النقال ونسبة انتشار الظاهرة من 2005-2015.



المصدر: سلطة التنظيم (\*بيانات مأخوذة من التجمع بانتظار التأكيد بواسطة تقارير الأنشطة لـ 2011 Q2 BMI بالنسبة للتقديرات 2011-2015).

<sup>2</sup>. نسبة الانتشار الظاهرة المحصول عليها من خلال قسمة مجموع المشتركون المعلن على عدد المشغلين وعلى عدد السكان. هذه النسبة لا تدخل إذن أي تصحيف من أجل الأخذ بعين الاعتبار بأن عدداً هاماً من المستهلكين يمتلكون أشخاصاً أو حتى ثلاثة أشخاص لبطاقات SIM في موريتانيا وحسب المشغلين، فإن 60% إلى 70% من المستخدمين يمتلكون بطاقتين خلوبيتين و35% إلى 40% من المستخدمين يمتلكون ثلاثة بطاقات خلوية. عدد المشتركون خارجاً عن تأثير تعدد البطاقات سيكون إذن في حدود 1.298.181.

<sup>3</sup>. الأرقام المتعلقة بالبيان المعلنة من طرف الفاعلين الموريتانيين لم يتم إعدادها على نفس الأساس ويمكن أن تشمل عدداً هاماً من المستهلكين غير النشطين. ومن شأن تصفية للمعلومات الأساسية المتعلقة بالبيان أن تؤدي إلى نقص في نسبة الانتشار.

<sup>4</sup>. تقرير المواصلات في إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى BMI Q2-2011.

الفاعلون الموريتانيون يساهمون في صندوق النفاذ الشامل، وإلى حد الآن فإن استخدام مصادر الصندوق لا تتعلق بقطاع المواصلات غير أنها تهتم بتمويل قطاعات أخرى مثل كهربة المناطق الريفية والاستفادة من خدمات الماء. وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات تعهدت مؤخراً ببرنامج عمل لقطاعات المواصلات يهدف إلى الرفع من تغطية وانتشار خدمات الهاتف.

**الجدول 3: مشاريع وكالة النفاذ الشامل إلى الخدمات الهدافة إلى الرفع من تغطية وانتشار خدمات الهاتف**

المشروع	الوضعية الراهنة	التمويل والمعاهد
إطلاق ملف المناقصات المحدودة المقترنة في يونيو 2011 وصول الهاتف إلى 300 بلدة معزولة في المناطق الريفية بموريتانيا	إطلاق ملف المناقصات المحدودة المقترنة في يونيو 2011 وصول الهاتف إلى 300 بلدة معزولة في المناطق الريفية بموريتانيا	التمويل المشترك اللازم البحث عنه من أجل تمويل 50% من تكاليف الاستثمار والاستغلال على مدى 6 سنوات. المبلغ المطلوب هو 600 مليون أوقية 2,2 مليون من الدولار الأمريكي <sup>5</sup>
دراسة قابلية الإنجاز والأثر الراهن ربط شبكة هوائيات مشغلي المواصلات بشبكة الكهرباء المنجزة من طرف وكالة ترقية النفاذ الشامل للخدمات سعياً إلى تشجيع حدوث تغطية جغرافية أفضل وتطوير أجود لوضعية الخدمات والعمل على الحد من التسعة من خلال المساعدة في الحد من تكلفة الاستغلال (OPEX) التي يدفعها الفاعلون	دراسة قابلية الإنجاز والأثر الراهن ربط شبكة هوائيات مشغلي المواصلات بشبكة الكهرباء المنجزة من طرف وكالة ترقية النفاذ الشامل للخدمات سعياً إلى تشجيع حدوث تغطية جغرافية أفضل وتطوير أجود لوضعية الخدمات والعمل على الحد من التسعة من خلال المساعدة في الحد من تكلفة الاستغلال (OPEX) التي يدفعها الفاعلون	التمويل المشترك اللازم البحث عنه من أجل تمويل 50% من تكاليف الاستثمار والاستغلال على مدى 6 سنوات. المبلغ المطلوب هو 600 مليون أوقية 2,2 مليون من الدولار الأمريكي <sup>5</sup>

المرجع: وكالة النفاذ الشامل للخدمات.

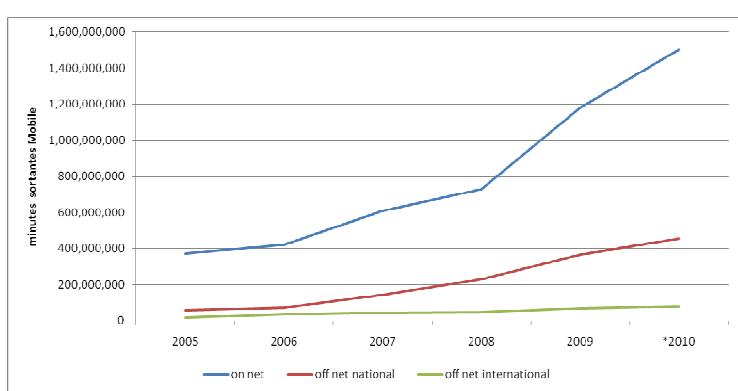
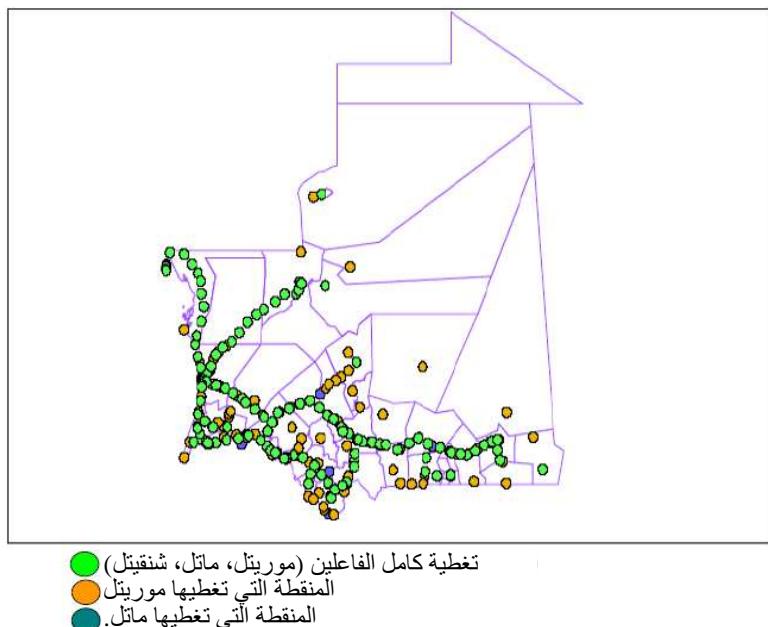
<sup>5</sup>. على أساس سعر صرف الدولار بـ 270 أوقية لـ 1 دولار.

## تكليف الوصول إلى المواصلات

إن دخول فاعل ثالث قد مكن من تدعيم المنافسة. وشبكات الهاتف النقال الموريتانية تغطي اليوم المدن الرئيسية في البلد وكذلك أغلب شبكات الطرق. وإذا نظرنا إلى عدد الفاعلين الذين يغطون نفس المنطقة الجغرافية فإن المستهلكين الموريتانيين يستفيدون من منافسة بين ثلاثة فاعلين على حوالي 64% من المناطق المغطاة (المناطق الخضراء على الخريطة المرفقة أسفله).

وعلى العكس من ذلك فإن 36% من المنطقة المغطاة لا يمكن فيها استخدام إلا تجهيزات فاعل واحد من بين الثلاثة: يتعلق الأمر أساساً بموريتل التي تمثل 33% من المنطقة (النقطة البرتغالية على الخريطة أسفله)، أما ماتل فإنها حاضرة وحدها على ما لا يكاد يبلغ 3% من المنطقة (النقطة الزرقاء على الخريطة أسفله)

الشكل 2: التغطية الجغرافية لشبكات النقال في موريتانيا



إن انخفاض الدخل المتوسط بالنسبة لكل مستخدم (ARPU) للجوال بمقدار النصف بين 2005 و2010 يفسر إذن بأنه عائد إلى زيادة نسبة الانتشار وكذلك إلى التناقض على الأسعار من خلال الرصيد الإضافي مع وصول شنقيتل. الدخل المتوسط بالنسبة للمستخدم على الجوال ينحصر بين 2020 أوقية (أي 7,5 دولار أمريكي<sup>6</sup>) و1384 أوقية (أي 5,1 دولار أمريكي) بالشهر.

#### الجدول رقم 4: تطور الدخل المتوسط بالنسبة للمستخدم وهامش الربح المتوسط فيما يتعلق بالجوال للفترة 2005-2010.

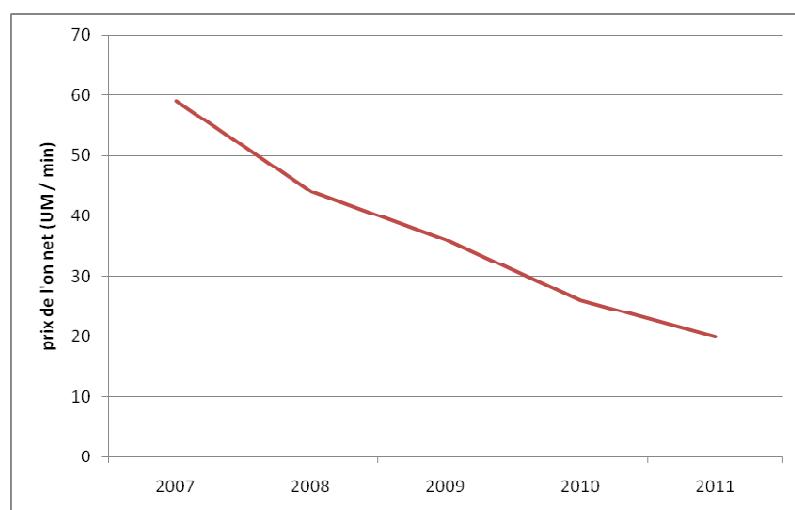
	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	Evolution 2008-2010
ARPU للجوال (أوقية للشهر)							
موريل	2,889	2,727	2,281	2,009	1,781	1,591	-21%
مايل	2,842	2,410	2,981	2,340	2,703	1,384	-41%
شنقيتل			663	2,930	2,554	2,020	-31%
ARPU دقيقة الشهير							
موريل	43	39	43	46	56	60	30%
مايل	63	45	55	26	79	47	78%
شنقيتل				62	64	87	40%

المصدر: سلطة التنظيم (البيانات مأخوذة من التجمع في انتظار التأكيد بتقارير الأنشطة 2005-2010).

تكلفة الهاتف الثابت لشنقيتل توجد ضمن تكلفة الجوال.

إن دخول شنقيتل على السوق كان له أثر هام على مستوى الأسعار المتوسطة للمواصلات على شبكتها بما في ذلك الرصيد الإضافي. هذه الأسعار قسمت إلى ثلاثة خلال الفترة 2007-2011 لتصل 20 أوقية لدقيقة (أي 7,4 سنت من الدولار للدقيقة).

#### مخطط بياني 5: تطور السعر المتوسط للمكالمة على الشبكة من 2007 إلى 2011

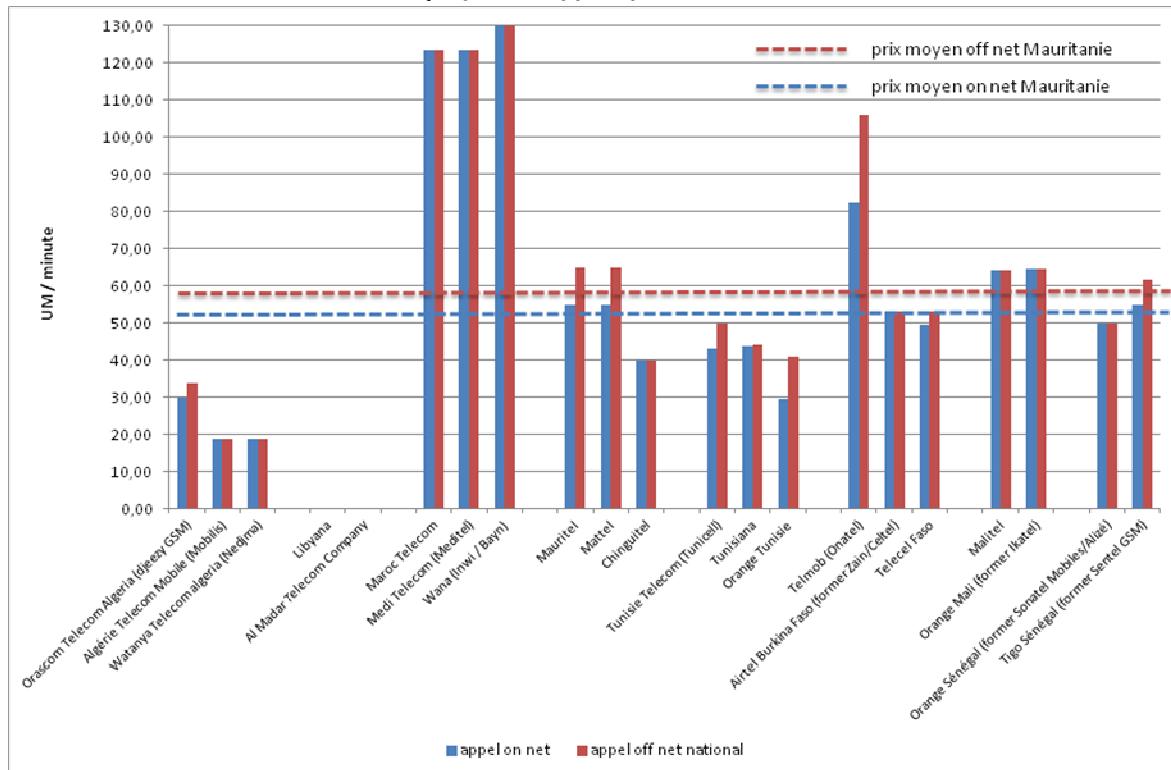


المصدر: المشغلون.

الأسعار المرجعية للمواصلات للهاتف النقال (خارج الرصيد الإضافي) في موريتانيا تقترب من المعدل في الدول التالية تونس، بوركينا فاسو، مالي، السنغال. وهي أقل بكثير من الاتصالات في المغرب وأكبر بكثير من التسغرة في الجزائر.

<sup>6</sup>. على أساس سعر صرف 270 أوقية للدولار الأمريكي الواحد.

الشكل 4: مقارنة دورية لأسعار الهاتف النقال



المراجع: المشغلون (نسبة التبادل لـ 2011 العنوان على الانترنت، <http://www.mataf.net/fr/conversion/monnaie>)

إن مستوى الأسعار في ما يتعلق بالقدرة الشرائية يبقى مع ذلك الأرفع في موريتانيا بالنسبة لمنطقة اتحاد المغرب العربي وهو أقل بكثير من مستوى في مالي وبركينافاسو ولكنه أعلى من المستوى في السنغال.

الشكل 5: سلة أسعار الجوال بالنسبة المئوية مقارنة بالناتج الداخلي الخام للفرد.

2009	سلة النقال (% من الناتج د.خ/الساكن)
الجزائر	2.7%
ليبيا	N/A
المغرب	11.8%
موريتانيا	<b>14.1%</b>
تونس	2.7%
بركينافاسو	36.1%
مالي	20.8%
السينغال	10.3%

المراجع: UIT (قياسات مجتمع المعلومات، 2010).

## تطور رقم أعمال المشغلين وفرص التشغيل المباشرة

رقم الأعمال المنجز على مستوى الهاتف النقال توقف عن الارتفاع الحاد منذ 2008 وقد استقر في حدود 53.552 مليون من الأوقية في 2010. تجدر الإشارة هنا إلى أنه ولأول مرة سنة 2010 لم يتمكن النمو في مجال الهاتف النقال من تعويض النقل في الهاتف الثابت: رقم الأعمال الكلي للقطاع سنة 2010 تراجع ليصبح تحت مستوى سنة 2008.

**الجدول 6: تطور رقم الأعمال للهاتف الجوال 2010-2005**

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010	التطور 2010-2005
رقم الأعمال الكلي (بملايين الأوقية)	35,382	42,193	54,126	62,205	63,608	60,302	70%
النقل	25,685	32,951	43,743	53,000	54,460	53,552	108%
الثابت	9,697	9,242	10,383	9,205	9,148	6,750	-30%
حصة النقل من رقم الأعمال	73%	78%	81%	85%	86%	89%	
<b>نسبة النمو السنوي للنقل</b>		<b>28%</b>	<b>33%</b>	<b>21%</b>	<b>3%</b>	<b>-2%</b>	
الاستثمارات (بملايين الأوقية)	6,345	8,099	25,850	13,832	17,767		
نسبة الاستثمارات من رقم الأعمال	18%	19%	48%	22%	28%		
فرص التشغيل (قطاع غير مصنف)	784	861	879	763	751		

المصدر: سلطة التنظيم (\*) البيانات مأخوذة من التجميع في انتظار التأكيد بتقارير الأنشطة 2010/رقم الأعمال للثابت لدى شنقيط يوجد ضمن أرقام الهاتف النقال.

حجم الاستثمارات يبدو أنه توجه نحو الارتفاع في الفترة 2005-2010، حيث انتقل من 18% من رقم الأعمال سنة 2005 إلى 28% من رقم الأعمال سنة 2009 (مع ارتفاع حاد بلغ 48% في عام 2007، وهي سنة دخول شنقيط إلى السوق). تعلقت هذه الاستثمارات أساساً بزيادة عدد محطات المحوّلات القاعدية إلى محطات التحويل القاعدية (من أجل توسيع التغطية وتكتيفها في المناطق ذات النشاط التجاري الكبير) ومن جهة أخرى باقتناء التجهيزات.

**الجدول 7: تطور عدد محطات التحويل القاعدية 2010-2005**

محطة محول قاعدي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة النمو السنوي
موريل	146	191	257	374	425	446	25%
ماتل	79	120	177	230	262	268	28%
شنقيط			131	140	152	184	12%

المصدر: سلطة التنظيم (\*) البيانات مأخوذة من التجميع - في انتظار التأكيد بواسطة تقارير الأنشطة لعام 2010.

العدد الكلي في القطاع المصنف في تناقص منذ 2007 وبالرغم من غياب الدراسات، فإن مجموع المشغلين يعتقدون أن أكثر من 5000 فرصة عمل تم خلقها في القطاع غير المصنف:

- موزع عباقرات الهاتف وبطاقة إعادة التزويد;
- بائعو الرصيد الإضافي؛
- فنيو إصلاح الهاتف النقال
- ... الخ.

وضعية الخدمات ذات القيمة المضافة المستقلة عن المشغلين.

هناك أربع ممونين بالخدمات ذات القيمة المضافة مستقلين يعملون بشكل نشط في موريتانيا في الوقت الراهن، الأساسيان منها هما إنترلينك (وهو فرع من مجموعة ويمكس) وموريتانيا تلكوم سولوشنز<sup>7</sup>. الأنواع الأساسية من الخدمات ذات القيمة المضافة هي:

- خدمات مركز الاتصال لصالح العلاقة بين الزبون والإدارات.

<sup>7</sup>. هؤلاء الممونون بالخدمات ذات القيمة المضافة هم أعضاء في فيدالية الخدمات والمهن الحرة (FSPL).

- خدمات المنصة الصوتية. خدمات صوتية بالإعلان من أجل إخبار المستهلكين وتقديم الألعاب السمعية الهايفي... الخ.
- خدمات منصات الرسائل النصية القصيرة: إرسال الرسائل النصية القصيرة انطلاقاً من متصفح من أجل تمرير رسالة من شركة أو إدارة إلى زبنائها، التزيل من الشبكة... الخ. تنزيل المحتويات الموضوعية من خلال إرسال SMS إلى رقم محدد

## وضعية الولوج إلى الانترنت

على غرار دول القارة فإن نمو عدد المشتركين في الانترنت ذي التدفق العالي<sup>8</sup> يدعمه بشكل أساسي تطور الانترنت الفعال (GPRS, CDMA, والآن الجيل الثالث).

**الجدول 8: تطور عدد المشتركين بالتدفق العالي**

	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
العدد الكلي للمشتركين بالتدفق، العالمي	0	0	0	7,495	34,018	49,673
نسبة الانتشار	0%	0%	0%	0%	1%	2%
مشتركو الانترنت بالدفق العالمي على الثابت (LS و ADSL)				6,131	6,775	5,647
نسبة الانتشار				0%	0%	0%
نسبة الانتشار على مشتركى الهاتف الثابت (GPRS-CDMA-3G)				8%	9%	8%
مشتركو الانترنت بالدفق العالمي على الجوال (G)				1,364	27,243	44,026
نسبة الانتشار				1%	2%	2%
نسبة الانتشار للمشتركين على الجوال				1%	1%	2%

المصدر: سلطة التنظيم (\*). البيانات مأخوذة من التجمع - في انتظار التأكيد بواسطة تقارير الأنشطة لعام 2010/ قيم 2010 للمشتركين بالانترنت بالتدفق العالمي على الجوال متوفرة فقط بالنسبة لموريتانيا.

انتشار التدفق العالمي على الهاتف الثابت بين السكان يعتبر ضعيفاً جداً في موريتانيا إذ أنه يرتبط بشكل وثيق بانتشار الخطوط الثابتة. والأهم هنا هو نسبة انتشار التدفق العالمي على الهاتف الثابت بين مشتركى الهاتف الثابت: فموريتانيا تحتل مكانة تحت مكانة مالي وهي تأتي بعيداً تحت مكانة السنغال بالإضافة إلى ذلك فإن عدد المشتركين في ADSL شهد تناقصاً سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 (5593 مقابلة 6530 مشتركاً).

**الجدول 9: تطور عدد المشتركين بالتدفق العالمي على الهاتف الثابت**

انتشار الانترنت بالتدفق العالمي على الهاتف الثابت	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0.4%	0.5%	0.8%	1.7%	1.8%	2.0%
ليبيا	0.0%	0.0%	0.5%	0.7%	1.0%	1.5%
المغرب	0.8%	1.3%	1.7%	2.1%	1.9%	1.6%
<b>موريتانيا</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.2%</b>	<b>0.2%</b>	<b>0.2%</b>
تونس	0.2%	0.4%	1.3%	2.7%	3.7%	4.8%
بركينافاسو	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مالي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%	0.1%
السنغال	0.2%	0.3%	0.3%	0.4%	0.5%	0.6%

انتشار الانترنت بالتدفق العالمي على مشتركى الهاتف الثابت	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	4.5%	5.2%	8.1%	15.9%	21.6%	
ليبيا	0.0%	0.0%	3.1%	4.5%	5.7%	
المغرب	18.8%	30.5%	21.8%	21.9%	16.8%	13.3%
<b>موريتانيا</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>8.0%</b>	<b>9.1%</b>	<b>7.9%</b>
تونس	1.3%	3.6%	10.1%	22.4%	29.9%	
بركينافاسو	0.0%	0.0%	0.4%	2.1%	3.9%	4.9%
مالي	0.0%	0.0%	4.9%	8.7%	11.5%	
السنغال	6.8%	10.7%	14.9%	20.5%	21.1%	23.9%

المصدر: سلطة التنظيم (\*). البيانات مأخوذة من التجمع - في انتظار التأكيد بواسطة تقارير الأنشطة لعام 2010، وجغرافية الهاتف.

إن التفكير في استراتيجية تسويق لخدمات ADSL وخاصة مستوى الأسعار مع وصول الكابل البحري من شأنها أن تمكن من زيادة في عدد المشتركين في ADSL.

<sup>8</sup>. عدد المشتركين بالانترنت بالتدفق الضعيف (على شبكة الهاتف المتبادل) يعتد مهماً 2190 في 2008، و790 في 2009 و977 في 2010. وعلى غرار دول القارة فإن هؤلاء المشتركين على التدفق الضعيف قد انتقلوا إلى عروض ADSL.

إن نسبة سعر التدفق العالي على الهاتف الثابت بالمقارنة مع القدرة الشرائية يعتبر بالفعل مرتفعا جدا مقارنة بدول منطقة اتحاد المغرب العربي، وهو أقل فعلا من مستوى السعر في مالي وبوركينافاسو إلا أنه أعلى من السعر في السنغال.

**الجدول 10: سلة أسعار التدفق العالي على الهاتف الثابت من حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد.**

2009	سلة التدفق العالي على الثابت (%) من الناتج د.خ. للفرد)
الجزائر	4.8%
ليبيا	N/A
المغرب	10.7%
<b>موريتانيا</b>	<b>89.2%</b>
تونس	4.8%
بوركينافاسو	228.1%
مالي	114.6%
السينغال	49.3%

( المرجع: UIT (قياسات مجتمع المعلومات، 2010).

لا يزال انتشار التدفق العالي في موريتانيا يعتبر ضعيفا. إن دول المغرب العربي التي أطلقت عروض الجيل الثالث منذ عدة سنوات وصلت نسب الانتشار فيها ضمن السكان إلى 8%.

**الجدول 11: تطور عدد المشتركين بالتدفق العالي على الهاتف النقال**

انتشار الانترنت بالتدفق العالي على الهاتف النقال (الجيل الثالث)	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
ليبيا	0.0%	0.3%	1.5%	3.5%	6.8%	8.1%
المغرب	0.0%	0.0%	0.0%	2.3%	5.0%	8.1%
<b>موريتانيا</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.9%</b>	<b>1.5%</b>
تونس	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
بوركينافاسو	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مالي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
سينغال	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.2%

انتشار الانترنت بالتدفق العالي على الهاتف النقال من بين المشتركين في الهاتف النقال	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
ليبيا	0.0%	0.4%	1.6%	3.2%	5.1%	5.0%
المغرب	0.0%	0.0%	0.0%	3.2%	6.3%	8.1%
<b>موريتانيا</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>0.0%</b>	<b>1.2%</b>	<b>1.6%</b>
تونس	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
بوركينافاسو	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مالي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
سينغال	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.2%

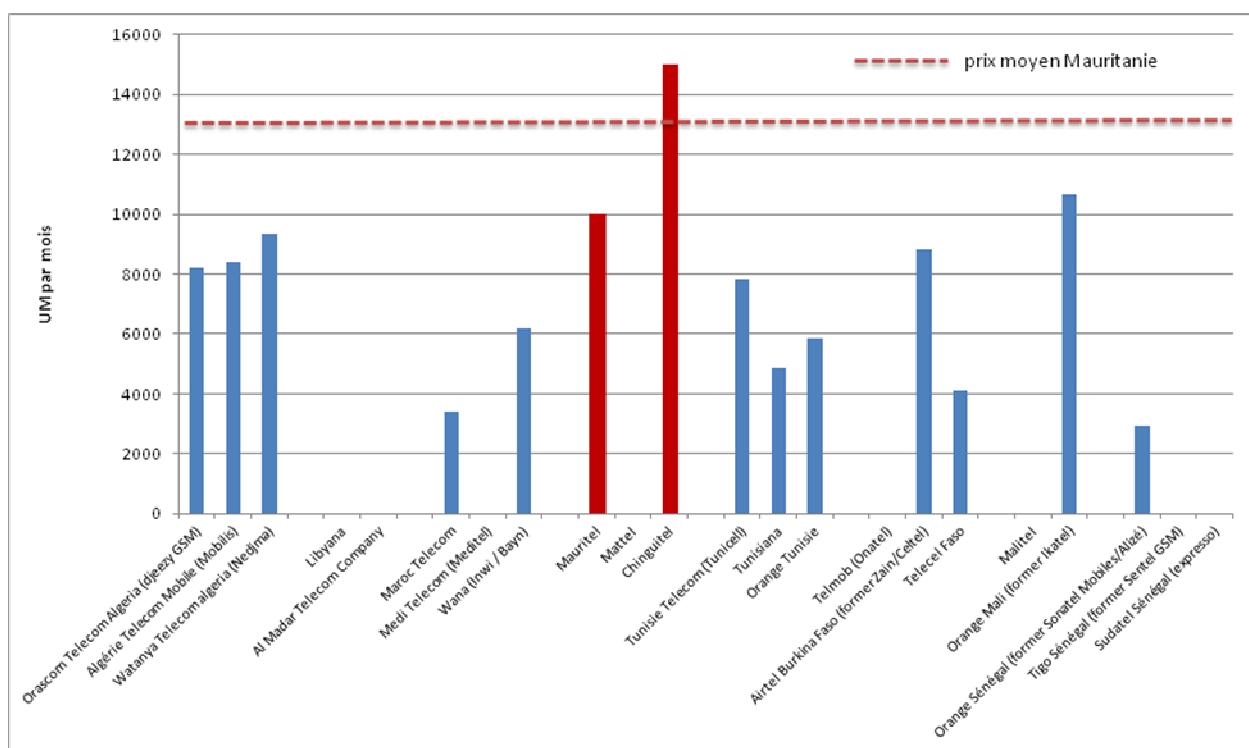
المصدر: سلطة التنظيم (\*) البيانات مأخوذة من التجمع - في انتظار التأكيد بواسطة تقارير الأنشطة لعام 2010 قيم 2010 لمنتسبي الانترنت بالتدفق العالي على الهاتف النقال متوفرة فقط بالنسبة لموريتانيا، جغرافية الهاتف

أسعار الولوج إلى الانترنت بالتدفق العالي على الهاتف النقال بالنسبة لـ3G- تدفق معلن (م.ب/ث) - تعطى جزافيا<sup>9</sup>  
على النحو التالي:

موريتل	ماتن	شنيكتيل
<ul style="list-style-type: none"> <li>• 10000 أوقية للشهر أي 37 دولارا</li> <li>• دولا را أمريكا شهريا</li> <li>• 3000 أوقية للأسبوع أي 11 دولارا للأسبوع</li> <li>• 500 أوقية لليوم 1,8 دولارا</li> <li>• لليوم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الخدمة تم إطلاقها في يونيو 2011</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• 15000 للشهر أي 56 دولارا</li> <li>• أمريكيلا للشهر</li> </ul>

هذه الأسعار تعتبر أكثر ارتفاعا من الدول المجاورة في منطقة اتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

#### مخطط بياني 6: تطور انتشار عدد المشتركين بالتدفق العالي على الهاتف الجوال



المرجع: المواقع الالكترونية للمشغلين (نسبة التمدن 2011 ، <http://www.mataf.net/fr/conversion/monnaie>

<sup>9</sup>. توجد كذلك عروض بالدفع المسبق.

## **2.2.1.2. عصرنة الإدارة**

لا تزال عصرنة الإدارة تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة للإدارة الموريتانية. إن تنفيذ إصلاحات كبيرة (إصلاح الميزانية، عمال الدولة، إعادة تحديد مهام الدولة وتطبيق الالامركزية...) وهي الإصلاحات التي بدأت عام 2007 من طرف وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة والتي استفادت من دعم الشركاء في التنمية (المجموعة الاستشارية لباريس ديسمبر 2000) هذه العصرنة إذن تبقى في جزئها الأهم غير مكتملة.

ومع ذلك فإن اشتغال حكومات متابعة من 2007 إلى 2010 على قطاع واري مكلف بعصرنة الإدارة يدل على رغبة لدى السلطات العمومية لمتابعة مجهوداتها في هذا المجال.

الوزير المكلف بعصرنة الإدارة منح عناية خاصة للإصلاحات التي تؤثر بشكل مباشر على المواطن وعلى الأخص من حيث الخدمات العمومية. بالفعل فإن إعادة ترتيب الأولويات في مجال الإصلاح الإداري تأتي من تحليل البرنامج السياسي لرئيس الجمهورية الذي يتوجه نحو طبقات السكان الأكثر فقراً (البني التحتية الأساسية، السكن، الاستفادة من الخدمات العمومية، محاربة الرشوة... الخ).

### **نوعية الاستفادة من الخدمات العمومية**

هناك نقص حقيقي في الثقة يوجد بين الإدارات العمومية والمستفيدون منها. تقييمات 2005-2008 حول تصور المستخدمين للخدمات العمومية وكذلك التشخيصات المنجزة من طرف البرنامج الوطني للحكومة الجيدة (PNBG) واستراتيجية عصرنة الإدارة لعام 2007 تثبت بشكل جلي انعدام الرضا لدى المواطن حول علاقته اليومية مع الإدارة.

من جهة أخرى فإن النقص في القدرات لدى الإدارة العمومية التي تتعرض لعدة عوائق مؤسسية ومن حيث العنصر البشري والمالي يقدم للخدمات ذات النوعية ونتيجة للنقص النوعي لعمال الدولة، كما تعاني من انعدام التحفيز لدى العمال ومن الإجراءات الإدارية المعقدة في بعض الأحيان وغير الشفافة غالباً، وغياب نظم للمعلوماتية ملائمة وعصيرية تتماشى مع سير الإدارة كل هذه العوامل تشجع على البطء وعلى الرشوة في معالجة طلبات المواطنين. ينضاف إلى ما سبق النوعية السيئة لاستقبال المستخدمين.

وعلى كل حال فإن البيئة السياسية والاجتماعية في موريتانيا توفر على مؤشرات إيجابية على متابعة خدمة عمومية أكثر أداء خدمة للمواطن فالنظام السياسي القوي الذي يتبنى مصلحة المواطن كأولوية، وجود مجتمع مدني منظم بشكل أفضل وشركاء في التنمية يهتمون بشكل متزايد بنوعية الخدمات العمومية والاستفادة منها كل هذه تعتبر مؤهلات إيجابية في هذا المجال.

من جهة أخرى تمكن ملاحظة وجود مبادرات مشجعة تهدف إلى الرفع من فاعلية ومردودية هذه الإدارة ذكر منها:  
1) إقامة مكتب لاستقبال، 2) استخدام أفضل لتقنيات الإعلام والاتصال في الإدارات. (3) تمويلات من الشركاء في التنمية للمشاريع الموجهة إلى المستخدمين (مثال: برنامج الرفع من نوعية الخدمات العمومية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية...).

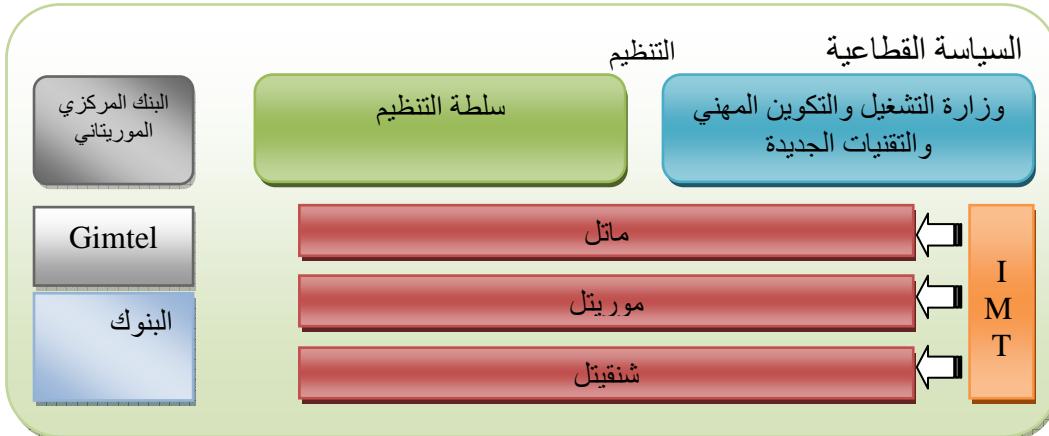
سعياً إلى التغلب على التحديات العديدة التي تواجه الإدارة في مجال نوعية الخدمات العمومية والاستفادة منها، فإن الاستراتيجية الوطنية لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال تتم إقامتها وتتمحور حول ثلاثة أهداف فرعية متكاملة:  
1) إقامة بيئة مشجعة لتسخير التغيير؛ 2) جعل الإدارة مسؤولة أمام المستخدم؛ 3) تسهيل الإجراءات والترتيبات الإدارية والرفع من مستوى استقبال المواطن.

إن برمجة هذه الأهداف ستكون تابعة لمعايير قابلية الإنجاز وتم حسب خطة تأخذ في عين الاعتبار ما تم البدء فيه في الاستراتيجية السابقة لعصرنة الإدارة 2007.

### 3.2.1.2. الإدارة الالكترونية

#### مراقبة مشروع الحكومة الالكترونية

النقطة الرئيسية لمشروع الحكومة الالكترونية ظلت على مستوى الوزارة المكلفة بتقنيات الإعلام والاتصال (وهو ما يعرف اليوم بوزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة) وليس هناك لجنة استراتيجية موسعة تمكن من تنسيق أفضل لمثل هذا المشروع على غرار ما هو واقع في بلدان أخرى متقدمة في هذا المجال مثل تونس والمغرب. ومع ذلك فهناك العديد من الفاعلين الذين يتطهرون في محاور مرتبطة بهذا المجال تبعاً لما يلخصه الشكل التالي:



لا توجد هناك روابط بين مختلف الهيئات (البنك المركزي لموريتانيا، جيمتل المكلفة بالتبادلات الالكترونية، المشغلون المكلفوون بنقل البيانات الرقمية، القطاع الوزاري وسلطة التنظيم المكافئين بالسياسة القطاعية بينما لا يمكننا تصوّر حكومة الكترونية لا تدخل فيها جوانب المعاملات الالكترونية، فمن الضروري إذن إقامة هيئة للتحكم في مشروع الحكومة الالكترونية تشمل مختلف الفاعلين.

#### الخدمات الموجهة إلى المواطن

الخدمات الموجهة إلى المواطن تضمنها الإدارات العمومية موزعة بين 22 قطاعاً وزارياً وكذلك بعض الوكالات المستقلة المنفصلة عن هذه الوزارات والمجموعات المحلية. مكاتب الاستقبال ضعيفة الانتشار. يمكن ملاحظة وجود مكتب واحد للاستقبال في بناية للحكومة تشمل 5 قطاعات وزارية. وكذلك لا توجد إحصاءات حول عدد استشارات هذه المصادر ولا حول فترات الانتظار. الإحصائيات الناقصة تتعلق بالأحرى بفترة معالجة الرسائل الإدارية وعدد الرسائل غير المعالجة من طرف القطاع. إن درجة نشر المعلومات في المصالح خدمة للمواطن لا تزال محدودة ولا تسمح بتصور خدمات الكترونية عبر الاتصال في المنظور القريب.

#### الخدمات المباشرة عبر الاتصالات والتطبيقات المصاحبة

يمكننا الآن ملاحظة أن جميع الواقع الالكتروني الحكومية مزدوجة وهو ما يعتبر تقدماً هاماً بالنسبة للوضعية المشار إليها في إعداد الاستراتيجية. ومع كل ما سبق فإن المحتويات المحلية للواقع الالكتروني تبقى محدودة جداً. بالإضافة إلى ذلك فإن المصادر البشرية والمادية ناقصة بشكل كبير مما يحول دون التنمية السريعة. ويمكننا مع ذلك أن نشير إلى تسجيل الإدارة في نسخة ويب 2.0 وظهور أولى الواقع الموجهة للمواطنين. إن مجال التسخير الإلكتروني للبريد متقدم في الإدارة إلا أنه يتطلب جهوداً مصاحبة. موقع الانترنت وموقع الشبكة الداخلية عرفت تطوراً هاماً. من جهة أخرى فإن عدم اندماج مصالح الإدارة في نظام جيمتل عرق كل خدمة التبادل التجاري التي أصبحت غائبة تماماً.

#### البني التحتية والأمن

استثمارات الإدارة في مجال البنية التحتية تعلقت بإقامة تلك الكابلات بين المكاتب والربط بين القطاعات بواسطة كابل الألياف البصرية. وهذا فقد تمت إقامة شبكة هامة للربط بين الشبكات. وببقى هذا المستوى محدوداً (يقدر انتشاره الآن بحوالي 2000 وصلة على الشبكة).

هذه الشبكة ليست متصلة بشبكات المشغلين وبالتالي فهي لا تسمح بالربط بين كل الإدارات. بشكل عام وبالنسبة للاستثمارات المخصصة لهذا المجال في بلدان شبه المنطقة، فإن البنية التحتية تظل محدودة. من حيث الأمان، فإن سياسة أمنية قد تمت إقامتها سنة 2007 وهناك مصلحة لمساعدة المستخدمين (هاب دسك). ومع ذلك تبقى مسألة الأمان غير متحكم فيها (غياب لوحه شاملة للتحكم في وضعية النظام، غياب بروتوكول متعدد لنقل البيانات مثل MPLS، غياب ثقافة للصيانة وعدم وجود سياسات لحفظ وتخزين البيانات في الأرشيف).

### استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في الإدارية

إن استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في الإدارات يبقى ضعيفاً بالرغم من إقامة شبكة داخلية بالألياف البصرية للحكومة وجود منصة مركزية للإيواء. مثل هذه الوضعية ينبغي أن تشجع على نشر المعلوماتية في الإدارات وخاصة في تلك التي تم ربطها بالفعل بشبكات الألياف البصرية.

هناك مجموعة من الأنشطة متعددة القطاعات كان يجب أن تفعل في مجموعة القطاعات تبعاً لتشكلة مماثلة لتلك التي سبق وصفها. الجدول التالي يعطي لأنحة بالتطبيقات المتعددة القطاعات ووضعيتها:

- ✓ **يعمل:** يعني ذلك أن النظام يوجد ويستخدم في أغلب القطاعات الوزارية.
- ✓ **جاهز:** التطبيق جاهز ولكنه غير مستخدم أو أنه يستخدم في عدد قليل من القطاعات.
- ✓ **قيد الإنجاز:** التطبيق يجري تفعيله.

النظام	الوظائف المطلوبة	يعمل	جاهز	قيد الإنجاز
النظام المكتبي واستخدام محطة عمل (كومبيوتر)	التسخير الإداري	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
خدمة الرسائل	التعاون	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>
اتصالات موحدة	اتصالات بين الموظفين	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
موقع الانترنت	نشر المعلومات بين المواطنين والمؤسسات العمومية	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
موقع انترنت	التعاون واستخدام حيز تقاسم، تسخير الاجتماعات، تبادل الجداول الزمنية، تسخير المواقع	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التسخير الإلكتروني للبريد	تسخير يوثق به للبريد الإداري	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التسخير الإلكتروني للوثائق (الأرشيف)	حماية الوثائق الإدارية	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
تسخير الإجراءات	نشر إجراءات سير العمل	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
إدارة سير العمل (Workflow)	جعل العمل آلياً في احترام الإجراءات	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
تسخير المشتريات والصفقات	التسخير الشفاف لاقتناء الممتلكات	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
تسخير الجرد والمخزون	حماية ممتلكات الدولة ومراقبة استخدام المستهلكات	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
المراقبة	المعاونة في الإشراف	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
تسخير ملفات التفتيش	رفع الثقة في وظيفة التفتيش	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
القرارات	إقامة أداة لتخطيط ومتابعة وتسخير المشاريع والأنشطة	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

الجدول 12: وضعية واستخدام النظم المتعددة

بالنظر إلى قدراتها في مساعدة سكان الريف والسكان المعزولين وبالنظر إلى فرص التمويل التي تتوفر عليها، فإن المنظمات غير الحكومية تلعب في أغلب البلدان دوراً هاماً في نشر تقنيات الإعلام والاتصال (قوافل الانترنت، تجهيز المدارس، التكوين، الخ.).

وفي موريتانيا نلاحظ أن دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال لا يزال محدوداً جداً. وعلى العكس من ذلك نلاحظ ظهور المزيد من المنظمات وهو ما يمكن من التغلب على التأثير الحاصل إذا تمت مصاحبة هذه المنظمات بشكل فعال.

### المبادرات الأولى في مجال الحكومة الإلكترونية

هناك جهود ومبادرات هامة من أجل إعداد مشروع الحكومة الإلكترونية قد تم إنجازها بالفعل. وتشير هنا على سبيل المثال إلى التوجه الصربي نحو الشراكة في المصادر الذي لا يقتصر فوائده على الحد من التكاليف المالية بل إنه أيضاً يضمن استغلالاً أفضل للمصادر البشرية واندماجاً أوجع لنظم المعلوماتية. إن هذا التوجه مع ذلك لن تستفيد منه كل الهيئات بالنظر إلى المستوى الضعيف للتحسيس والاتصال حوله. إن هذا الشراكة قد أدى إلى إقامة شبكة داخلية ذات تدفق عالي للحكومة ومركز للبيانات. كما نلاحظ كذلك إنجاز دراسة حول النظم والمعايير إلا أنها لم تستند من التحديث. وأخيراً فإن الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الموريتانية وميكروسوفت للفترة (2003-2008) قد مكنت من إقامة منصة للتعاون غنية جداً ومكنته من تكوين عدد هام من الأفراد من حيث المصادر البشرية. هذه المنصة يجب أيضاً أن يتم تدعيمها من أجل أن توفر أرضية شاملة ومفتوحة لإقامة خدمات الحكومة الإلكترونية. كما أن معايدة جديدة هي قيد الإعداد بالنسبة للفترة (2011-2013). وتعطي الفقرة التالية عرضاً حول هذه المعايدة وتحدد التوصيات الهدافة إلى الوصول إلى أفضل صيغة ممكنة.

### مشروع اقتناص رخص من ميكروسوفت

لقد بدأ الإدخال المهيكل لتقييمات ميكروسوفت في الإدارة عام 2003 مع التوقيع على اتفاق شراكة بين الحكومة الموريتانية وميكروسوفت لفترة 5 سنوات. وقد مكنته هذه الشراكة مما يلي:

- تحقيق اقتصاد في المصارييف بفضل الاقتناء المجمع لمجموعات من الرخص؛
- إقامة مركز للبيانات ومنصة لاستضافة تطبيقات الانترنت تبعاً لبنيّة مؤمنة ومتطرّفة؛
- نقل الخبرات نحو الفرق الوطنية بفضل الورشات التقنية والمصاحبة (الدعم الأولي)؛
- تطوير موقع على الانترنت وموقع على الشبكات الداخلية لصالح جميع القطاعات الوزارية؛
- تطوير أدوات للتعاون (رسائل، حيز للتبادل، ... الخ)؛
- تطوير بعض التطبيقات والبوابات المهيكلة: التسيير الإلكتروني للبريد، بوابة الإجراءات الإدارية، موقع تسيير المسابقات... الخ.
- التكوين التقني لعمال الإدارة.

اتفاق الشراكة المذكور غطي الفترة من 2003-2008 وقامaت الإدارة بإعداد عقد جديد لاقتناء رخص وخدمات أخرى. وتمثل المكونات الأساسية لهذا العقد في ما يلي:

- اقتناص رخص: اقتناص حوالي 2200 رخصة بين محطة عمل (كمبيوتر) وسيفيرات.
- تحسين تسيير البنية التحتية وأمن الأنظمة: إقامة بنية يوثق بها وإنجاز مشاريع هامة لتحديث الأنظمة:
  - أ. البنية التحتية والأمن:
    - تصنيع محطّات العمل؛
    - تحديث أنظمة سيرفيراًت نحو آخر إصدارات بنظم ميكروسوفت (ميكروسوفت سيرفيراًت 2008)؛
    - تحديث الأدلة (اللوائح النشرطة، قواعد البيانات) نحو آخر إصدار (SQL سيرفيراًت 2008)؛
    - الانتقال بأنظمة تسيير المحتويات (CMS) نحو آخر سيرفيراًت مع دمج محرك لتدفق العمل التابع لميكروسوفت (MOSS)؛
    - إقامة نظام لتسيير الإعدادات؛
    - إقامة MOF؛
    - الانتقال بخدمة الرسائل في الإدارة إلى برنامج ميكروسوفت إكستشينج 2007
  - ب. الأمان - الشبكات - الإشراف:
    - تحديث وتدعم محيط BMZ من أجل تأمين وولوج النقال إلى خدمة الرسائل.

- إقامة خدمات للشهادات المعلوماتية (CA) مع اقتناء شهادات عمومية.
  - القيام بالتفكير وإقامة مشروع حول حل للعزل (الجزء الصحي) لمحطات العمل التي لا تستجيب لمعايير الأمن المحددة من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقييات الجديدة؛ تنفيذ حل مؤمن للولوج عن بعد (VPN) مع الوضع موضع العزل.
  - تحديد الحاجيات الأمنية على محطات العمل وإضافة الإصدارات الجديدة من نظم الاستغلال لويندوز والواليات من الخطر (الأنظمة المعلوماتية).
  - الاستفادة القصوى من البحث بفضل تسيير ذاكرة "كاش"
- ج. الحفظ وخطة العودة للنشاط**
- إقامة سرفيرات للملفات وتدعم البيانات للمستخدمين على السرفيرات من أجل تحاشي أن تكون البيانات المهنية يقتصر تخزينها على محطات العمل.
  - إقامة سياسة وحل لحفظ واسترجاع محتويات السرفيرات المتضررة.
- د. الخدمات المقدمة للمستخدمين:**
- التواصل الموحد؛
  - التعاون:
1. إقامة أدوات للتعاون تتحمل استخدام الوثائق / المحتويات التي لا توجد على شبكة التواصل.
  2. تنفيذ مسلسلات للتعاون مع 'سير للعمل' يستخدم حيزاً للتعاون وباباً للبني التحتية مع استخدام بيانات التطبيقات المرتبطة بكل مهنة على حدة.
  3. إقامة بيئة للتعاون المؤمن تعتمد على فضاءات للعمل مما هو قائم وعلى البنى التحتية للبوابة التي تمكن من تقسيم المعلومات ومن التعاون مع شركاء خارجيين، ممولين وأو زبائن.
  4. إقامة بوابات شخصية توفر بالمعلومات الشخصية، التي تستهدف وأو تدمج المستخدمين تبعاً ل Yoshiتهم. هذه البوابات يجب أن تتمكن المستخدمين من الوصول إلى أشخاص أو خطط عمل أو معلومات.
- إدارة المحتوى المؤسسي:**
1. إقامة سفير لتسيير الحقوق؛
  2. تطبيق تسيير الحقوق على المحتوى المسير
  3. إقامة تسيير للبريد الإلكتروني بوصفه تسجيلاً؛
  4. إقامة حلول تعتمد على شكليات إلكترونية.
- البحث المؤسسي**
1. إقامة حل للبحث الشامل، يعطي موقع الشبكات الداخلية، الانترنت، الرسائل، قواعد البيانات، والأشخاص والخبرات.
  2. توفير ترشيح بسيط للطلبات (على سبيل المثال: جميع الشبكة الداخلية، الأشخاص، موقع المصادر البشرية)؛ معلومات حول الأعمال
1. إقامة بطاقات إنجاز ومؤشرات للأداء ترتبط بالقطاعات.
  2. إقامة بطاقات إنجاز من أجل التغطية الشاملة.
  3. إقامة مخازن بيانات موجهة حول المواضيع الخاصة.
  4. تنفيذ خدمات إعداد تقارير سيرفيراً STL
  5. تنفيذ خدمات إدماج سيرفيراً STL
  6. تنفيذ خدمات تحليل سيرفيراً STL
- تسيير الدعم (إقامة مكتب مساعدة في نظم MOF وITIL)**
1. إقامة مكتب دعم ومساعدة في نظم MOF وITIL
  2. إقامة مكتب للخدمات الضرورية من أجل دعم مكتب الدعم والمساعدة مع مستويات دعم وتدخل أكثر عمقاً، تدمج تدخلات مقدمي الخدمات.
  3. إقامة نظم لمتابعة الدعم مع الميزات التالية: تسيير الحوادث، تسيير التغيرات مع مسلسل محدد جيداً يدمج نظام تسيير الإعدادات وتسيير المعارف، ومؤشر الأداء الرئيسي، والخدمات الذاتية.

- الدعم والصيانة التصحيحية، التطبيقات المتكيفة والمتطورة وبوابات الانترنت / الشبكات الداخلية/ شبكات ممتدة، ومصاحبة القطاع في تنمية الحلول الجديدة، هذه المكونة استراتيجية بالنسبة للقطاع حيث أنها تشكل طريقة نقل للخبرات وتكونين المهندسين. وهي تشمل المشروعين الفرعيين التاليين:
  - أ. إقامة ورشة لهندسة البرامج؛
  - ب. تحديث التطبيقات:
  - موقع وتطبيقات الانترنت
  - موقع للربط بين الشبكات.
- تكوينات وورشات العمل. هذه العملية تعني التكوينات الفنية المتخصصة:
  - مناهج التطوير و المعارف الأعمال.
  - مناهج إدارة النظم.
- إقامة مركز البيانات وصيانته. هذه المكونة تعني تدعيم قدرات مركز البيانات وإعادة تنظيمه. هذا البرنامج المهيكل يجب أن يمكن من إقامة منصة معلوماتية للإدارة. ومع ذلك ومن أجل الاستفادة بشكل أكبر من خبرة ميكروسوفت في مجال تطوير تقنيات الإعلام والاتصال فإنه من المهم أن ندمج فيه إقامة إطار التشغيل المتبدال يتجسد لدى ميكروسوفت في إطار CGF<sup>10</sup> والذي أثبت نجاحه في عدة دول حيث يستخدم كإطار يتعامل مع إشكاليات التشغيل المتبدال ضمن الإدارة ويوفر حلولاً مستقلة للممولين بالتقنولوجيا. ونذكر في هذا المجال:

1. إقامة CGF على مستوى الحكومة:
  - المملكة المتحدة: يسمى كيتو (Gateway)
  - كلومبيا: كونكتيفيديات (Connectividad)
  - الهند: إنديا ون (India One)
  - تيلان: كيتو (Gateway)
2. تنفيذ CGF على مستوى جهوي أو محلي
  - إيطاليا: إзи II (Easi II)
  - أستراليا وأسوسيرا: كورا (E-GORA)
  - ألمانيا: eGSK
  - ...

إضافة إلى CGF فمن المهم أن نفكر في إقامة إطار لتنمية النسيج الاقتصادي المحلي. فتوفر ميكروسوفت على طريقة تعرف تحت تسمية MIC (ميكروسوفت مركز التقىف لميكروسوفت) يعمل على:

- تدعيم الكفاءات؛
- الإبداع.
- إقامة الشركات الاقتصادية.

إن إقامة إطار مماثل في العقد الجاري إعداده ستتمكن من ظهور شركات على المستوى المحلي تكون قادرة على مواصلة المسيرة لتحمل محل الشركات الأجنبية المكلفة حالياً بتنفيذ مثل هذا العقد. إن من شأن هذه الإجراءات أن ترفع من مردودية عقد اقتناص رخص ميكروسوفت والخدمات الأخرى.

ومع ذلك فإنه من المهم أن نوجه الإدارات نحو حلول تعتمد على المصادر المفتوحة. هذه الحلول يجب أن توفر بدائل أكثر تنافسية من الحلول المرتبطة بالملكية. ومع ذلك فتجدر الإشارة إلى أن إقامة حلول لمصادر مفتوحة تتطلب تمازج جهود فرق مؤهلة. وبالتالي يجب وضع خطط للتكوين وطرق تدريجية يجب إعدادها ضماناً لإحداث انتقال نحو حلول بمصادر مفتوحة (انظر المشروع 423: تحديد سياسة إدماج البرامج المعلوماتية الحرة في الإدارة).

#### **4.2.1.2 تطوير الاقتصاد الرقمي**

الإدارة الالكترونية توفر فوائد هامة في أوسع الأعمال ذكر من بينها:  
• تسهيل خلق شركات في جميع المجالات.

• تمكين الشركات من التعريف بنفسها على المستوى الوطني وكذلك في الخارج مع القدرة على ربط شراكات وجلب الاستثمارات.

• التوفير على واجهات (افتراضية التجارة الالكترونية) وإنجاز مبادرات تجارية إلكترونية (التعويضات، الخدمات المصرفيّة الالكترونية... الخ).

• التوفير على شبابيك وحيدة افتراضية أو حقيقة (حانوت الشباك الموحد).

• الاستفادة من سوق الإدارة بفضل فك النظام المادي لشبكة تموين الدولة، وذلك باستبداله بنظام افتراضي.  
• ضمان تكوين المصادر البشرية بفضل منصات التكوين عن بعد.

إن غياب استراتيجية خلال السنوات العشر في هذا المجال في موريتانيا كانت بالتأكيد هي أحد الأسباب الرئيسية في تأخر البلد في جميع المجالات المذكورة أعلاه. ومع ذلك نشير إلى وجود مفوضية لتطوير الاستثمار يمكن أن تلعب دوراً محركاً في جميع هذه المجالات وأن تساعد بإقامة شراكة مع القطاع المكلف بتقنيات الإعلام والاتصال على تغيير هذه الوضعية.

• وبالنسبة للشركات العاملة في تقنيات الإعلام والاتصال نلاحظ غياب شركات متعددة وصغريرة فعالة إلا في مجال بيع الأدوات. وبالتالي أصبح من الشائع اللجوء إلى ممونين أجانب بالخدمات في المجالات الأخرى.

## 5.2.1.2 الدعم التكنولوجي القطاعي

### وضعية نظم المعلومات القطاعية

إن استخدام أنظمة المعلومات حاضر بشكل كبير في عدة قطاعات ومنظمات مرتبطة بها مثل وزارة المالية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، وزارة الداخلية واللامركزية، وزارة الصحة، وزارة التعليم الثانوي، وزارة التعليم الأساسي، وزارة التعليم الثانوي والعالي، وزارة المعادن والصناعة ، مريبوست، صندوق الضمان الصحي ... إلخ، ومع ذلك فإن هذه الأنظمة تم بناؤها بشكل متدرج على مدى العشرين سنة الماضية على شكل تطبيقات مستقلة حيث أن المعلومات يتم استنساخها، وهو ما أدى إلى ظهور الانقطاعات الخمس الشهيرة:

- انقطاع في التطبيقات: إن تحديث البيانات لا يتوزع بين التطبيقات.
- انقطاع المحدّدات: المعلومات نفسها يمكن الحصول عليها عبر عدة محدّدات وهو ما يجعل توزيع التحديث صعباً بل قد تكون مستحيلة.
- انقطاع السلسلة المعلوماتية: التبادل بين التطبيقات ليس مصنعاً، وهو ما يقود إلى نواقص في المعالجة وأخطاء في توزيع التحديثات.
- انقطاع زمني: فترات توزيع تحديثات المعلومات بين التطبيقات تصبح أطول (عدة أسابيع حتى عدة أشهر).
- انقطاع جغرافي: البيانات منتشرة في التطبيقات المثبتة في مختلف الإمكانيات الجغرافية (بيانات الحالة المدنية ليست متوفّرة انطلاقاً من وزارة المالية، والبيانات الجغرافية المرتبطة بالخرائط التابعة لوزارة الإسكان والاستصلاح التراقي ليست في وزارة المعادن والصناعة).

ينتج عن ما سبق عدم التناسق والتسجيل المكرر وخدمة غير مرضية بالنسبة للمستخدمين والإداريين. وبالفعل لا يوجد اليوم في الإداره الموريتانية استراتيجية لإعادة هيكلة نظم المعلوماتية حول مرجعيات البيانات المتعددة الأطراف يمكن الوصول إليها واستخدامها بواسطة مجموعة معالجات المعلوماتية. إن هذا الخيار يجب أن يصاحب باستخدام خدمات من نوع REST<sup>11</sup>، للبنية SOA<sup>12</sup>، وذلك ضمن احترام مبادئ التصميم المعياري MDA<sup>13</sup>، التابع OMG<sup>14</sup>.

### مجال التطبيقات القطاعية

بعض القطاعات أدركت أهمية تقنيات الإعلام والاتصال في وقت مبكر مثل وزارة المالية التي أقامت تطبيقاً لتسيير ميزانية الدولة وهي الآن قيد تنفيذ نظام للضرائب ينتظر أن يكون مصحوباً بقسم للتصريح عن بعد. إن وزارة المالية تستعد الآن لإطلاق دراسة من أجل دمج هذه النظم وهو ما سيؤدي قبل كل شيء إلى تبني بنية هيكلية مناسبة كما هو موضح في الفقرة السابقة. ونقدم في الفقرة الموالية تحليلنا لنظم المعلوماتية الموجودة.

هناك قطاعات أخرى تستخدم تقنيات الإعلام والاتصال في حدود أقل ومع ذلك فإن هذه التكنولوجيا يمكن أن تساعد بشكل كبير في مجالاتها. ونذكر هنا أن قطاع التعليم وقطاع التكوين المهني، والدمج بالإضافة إلى مجال الصحة. في ما يخص التكوين، فإن تقنيات الإعلام والاتصال توفر أدوات من شأنها أنتمكن من توفير حلول ملموسة لتكليف ضعيفة نسبياً خاصة عن طريق التعليم عن بعد.

<sup>11</sup>. REST: (نقل الحالة التمثيلي) وهو نمط من البنية يمكن من تصور خدمة الشبكة، بالاستخدام الأمثل لإمكانيات HTTP ويمكن بذلك من البقاء بالمعايير البسيطة الصياغة. هذه المميزات الرئيسية هي على النحو التالي:

- التطبيق / الزبون / سيرفير: يتم النقل على الشبكة بواسطة http وهو الأهم على الشبكة
- واجهة موحدة كل عنصر موحد للمعالجة من خلال تطبيق يسمى مصدرها ويتم تحديده بشكل وحيد من خلال محددات المصدر الموحد (URL) وذلك تبعاً للرسم التخطيطي ("[" host ":" http:// "]/" URL = "http:// "]) مدخل.

<sup>12</sup>. هناك بنية موجهة للخدمات (يشار إليها SOA بالنسبة للبنية الموجهة للخدمات) وهي بنية للبرامج تعتمد على مجموعة من الخدمات البسيطة. إن هدف البنية الموجهة إلى أساس الخدمات هو إذن تفكك وظيفة إلى مجموعة من الوظائف الأساسية. تسمى خدمات تقدم بواسطة مكونات وتمكن من الوصف الدقيق لمخطط التبادل بين هذه الخدمات.

<sup>13</sup>. MDA: تم إنشاؤه من أجل فصل المعيقات الوظيفية عن المعيقات الفنية. هذه البنية ذات فائدتها كبيرة في مجال التنمية. وتتمثل فوائدها الثلاث الكبرى في ما يلي:

- استمرارية الخبرات، من أجل تمكن الشركات ذات رأس المال المختلط من رفع رأس مالها انطلاقاً من خبرتها دون أن تحتاج إلى الاهتمام بالتقنية.
- تحسين الإنماطية من أجل تمكن الشركات من الحد من تكاليف تنفيذ تطبيقات ضرورية لمهمتها.
- الأخذ بعين الاعتبار لمنصات التكوين كي تتمكن الشركات من الاستفادة من فوائد المنصات دون التعرض للأثار الجانبية.

<sup>14</sup>. OMG: 'مجموعة إدارة الأغراض' وهي رابطة ذات هدف غير نفعي منشأة عام 1989 وهدفها يتمثل في توحيد وتطوير نموذج الهدف بجميع أشكاله. OMG هو أساس مجموعات UML.

ومن جهة أخرى فإن البلد عرف تجربة ناجحة جدا إلا أنها محدودة في هذا المجال خاصة تجربة الجامعة الافتراضية الإفريقية (UVA) وهي ما يتعلق بالدمج، فإن تقنيات الإعلام والاتصال تخلق فرصاً للعمل مع كونهاتمكن من تبادل أفضل بين طالبي العمل والمشغلين. إن غياب نظام معلومات يوثق به حول التشغيل يعيق حتماً جهود الدمج.

إن قطاع الصحة كذلك يجب أن يعرف تحولاً حقيقياً بالنظر إلى الإشكاليات التي يواجهها: ولوح الجميع للعلاجات، متابعة الأثر، تحديد التسعة، ... الخ.

بشكل عام فإن تنسيق نظام الصحة يتطلب استخداماً حقيقياً لتقنيات الإعلام والاتصال. بالإضافة إلى ذلك فإن الطب عن بعد الذي سيق استخدامه إلى حد ما في البلد، يمكن أن يوفر حللاً للعزلة الشديدة التي يعاني منها جزء من السكان.

### **تشخيص نظم المعلومات في الادارة**

الادارة الموريتانية أقامت عدة أنظمة إعلامية استراتيجية. إن الوضعية الراهنة لهذه الأنظمة تتباين من قطاع إلى آخر بين الأنظمة المحافظ بها والعملية و الأنظمة التي تم تركها خارج الخدمة منذ فترة من الزمن. ونذكر فيما يلي أهم هذه الأنظمة.

### **نظام تسخير الوثائق المؤمنة**

إن تأمين الوثائق الفردية قد بدأ من طرف وزارة الداخلية منذ نهاية التسعينيات. وهذا فإن المحدد البيومترى (بصمات الأصابع)، إقامة ربط بين الحالة المدنية وبطاقة التعريف من خلال ملف الإحصاء، استخدام المعلوماتية في شهادة الميلاد وبالبطاقة الوطنية للتعرف هذه الأمور كلها قد مكنت من تأمين بطاقة التعريف الوطنية ومن رفع مستوى نظام إنتاج البطاقات الانتخابية.

إن تقدمة التكنولوجيا البيومترية، وظهور نظم دولية لتأمين جوازات السفر، وبطاقات التعريف وغيرها من وثائق السفر قد مكنت من إطلاق مشروع جديد لتأمين الوثائق الجديدة.

إن المشرع الذي بدأ في نهاية هذه السنة يمكن من تزويد موريتانيا بنظام فعال لتأمين الوثائق. وسيمكن هذا المشروع مما يلي:

- إنجاز إحصاء شامل وبيومترى من أجل إقامة سجل بيومترى للسكان يسع 5 ملايين.
- إقامة مركز لإنتاج الوثائق المؤمنة (بطاقة التعريف، بطاقة المقيم وذلك من مادة بوليكربونات مع وجود اتصال وبدونه، جواز سفر مصحف، بطاقة ناخب).
- إقامة سلطة لتوثيق جوازات السفر ولتطبيقات الحكومة الإلكترونية.
- إقامة نظم للمعلومات من أجل تسخير إنتاج:
  - البطاقة الرمادية
  - رخصة السيارة
  - البطاقة الصحية... الخ.
- إقامة نظام آلي لتحديد البصمة في الاستخدام الجنائي وقاعدة بيانات للتعرف على الوجه.
- إقامة نظام لمراقبة الحدود على 45 نقطة عبر للتراب.
- إقامة نظام لتسخير وإصدار التأشيرات البيومترية مع سجل مركزي للزوار.

في إطار هذا المشروع فإن مراكز لاستقبال المواطنين سيتم إعدادها من أجل استخدامها كشريك موحد تمنح في المرحلة الأولى وثائق بطاقة التعريف ووثائق الحالة المدنية. ويمكنها أن تتطور في ما بعد من أجل تقديم خدمات الحكومة الإلكترونية.

يمكن أن يتم ذلك في مشروع مشترك بين وزارة التشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال والوكالة المكلفة بهذا المشروع أي الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.

## تطبيق تسيير مصاريف الدولة (الرشاد)

تسيير ميزانية القروض يتم على مستوى هيئة مكلفة بالميزانية ضمن وزارة المالية من خلال الآلية التالية:

- التkul بقانون المالية الأصلي و/أو قانون المالية المعدل؛
- تطبيقات ودراسات محتملة للقيود المقررة على الميزانية (التعطيل، أو التجميد ورفع التعطيل عن القيود).
- تحويلات القروض (حركة القروض الجاري تسييرها).
- التkul بالسلفات المقدمة: الإنشاء، التجديد والإغلاق بالإضافة إلى تعين المسيرين والمحاسبين.
- تسيير فتح القروض.
- فتح/إغلاق سنة مالية.
- تنفيذ المصاريف

نظام الرشاد توفر الإدارة على مفاهيم المصدر وعلى الوثائق الفنية له. هذا التطبيق الذي تم تطويره في نظم مفتوحة (J2EE/Oracle) يمكن أن يشترك بالواجهة بشكل بسيط مع أية أنظمة أخرى.

## نظام تسيير عمال الدولة

إن النظام المعلوماتي لتسخير عمال الدولة (SIGPE) قد تمت إقامة سنة 1992. وهو يستخدم البنية: الزيون / السرفيير، ويستخدم قاعدة بيانات "أوراكل". وهو مخصص بشكل حصري للتسخير الإداري بينما يتم التسخير المالي عن طريق نظام آخر على مستوى وزارة المالية. نظام (SIGPE) لا يتواصل مع نظام تسديد الرواتب الذي تسبب في حالات كبيرة من عدم التنساق بين النظمتين. نظام SIGPE لم يعمل بشكل كامل إلى غاية 2000 منذ ذلك التاريخ لم يستغل إلا جزئيا.

وقد تم إعداد دفتر الالتزامات من أجل إقامة نظام مندمج للتسخير الإداري والمالي. هذا النظام الجديد يجب أن يمكن من التkul بتسيير عمال الدولة من البداية وحتى النهاية (الموظفون، أصحاب المعاشات، العمال غير الدائمين، العمال العقوبيان) ويجب أن يتم تثبيته في القطاعات الوزارية وفي المجموعات المحلية.

## نظام تسيير تسديد رواتب عمال الدولة (RATEB)

إن تطبيق RATEB يمكن من التسخير المعلوماتي وتسدید رواتب عمال الدولة بفضل تسيير أربعة مراحل من مسلسل الراتب: ترقیم الملفات، الأمر بالتسديد، معالجة البيانات، الطباعة والإغلاق. هذا التطبيق الذي كتب أصلاً في نظام كوبول تم نقله مؤخراً ليكون في بيئة ORACLE/JAVA. وبذلك تكون وزارة المالية قد استفادت من تبادلية استخدام السرفيرات والرخص المستخدمة من طرف أنظمة مالية أخرى لها سعة كبيرة.

## نظام تسيير الخزينة العمومية (SITP)

إن نظام SITP هو شبكة داخلية تعاونية مندمجة مع بوابة شبكة مطورة بواسطة تكنولوجيا (JSP, Servlet, EJB) و هو يعمل على سرفير التطبيقات (JBoss) مع قاعدة بيانات (MySQL).

بالإضافة إلى هذه الأنظمة المترابطة عليها (الأشخاص، الممتلكات، خطة العمل، CMS، آجanda، البريد الإلكتروني... الخ) فإن نظام SITP يشمل كذلك خدمات موجهة إلى المستخدمين وشركاء الخزينة العمومية.

إن الاطلاع عبر الاتصال على ملفات الصرف هو أحد هذه الخدمات فهو يوفر لمستخدمي الخزينة العمومية إمكانية الاطلاع عبر الشبكة في وقت حقيقي على حالة ملفات صرفهممنذ التعهد بها إلى غاية تسديدها. كما يمكن كذلك هيئات المراقبة مثل (محكمة الحسابات) من الولوج مباشرة وبكل أمان إلى داخل هذه الملفات.

هذه الخدمة مندمجة في نظام الرشاد بواسطة جسر آلي SITP-RACHAD وتحتوي الآن على أكثر من 150 ألف ملف من المتصروفات. إن وصول الملفات (وهي تزيد الآن على 6آلاف تم حفظها رقمياً على شكل وثائق PDF) يمكن استخلاصها بشكل تلقائي من خلال واجهة بين SITP ونظام تخزين أرشيف الخزينة العمومية.

## تطبيق تسيير العمليات الجمركية (SYDONIA)

نظام سيدونيا هو برنامج تسيير للعمليات الجمركية ولحساب إحصاءات التجارة الخارجية. هذا البرنامج تمت إقامته في البداية في مجموعة دول غرب إفريقيا من طرف منظمة التجارة العالمية.

ويتعلق الأمر بنظام جمركي يمكن تحويله وملائمه واستخدامه في بئات صعبة ولا يتطلب في صيانته إلا عدداً محدوداً من العمال المكونين:

- سيدونيا النسخة 2 (1985-1995): بدأ تطوير هذه النسخة في أواسط الثمانينيات عندما ظهرت لغات جديدة للبرمجة ونظم جديدة لاستغلال جهاز الكمبيوتر. وقد تم تطبيقها في أكثر من أربعين دولة وهي لا تزال تعمل في بعض الدول مثل موريتانيا. هذه النسخة أدخلت المعالجة على الشبكة المحلية في مئات من مكاتب الجمارك مما مكن من إدماج كامل لوظائف النظام.
- سيدونيا (ابتداء من 1992): تطوير نظام سيدونيا النسخة الثالثة أو سيدونيا + + بدأ عام 1992 مع ظهور موجة من التقنيات الجديدة. سيدونيا + + يعتمد على بنية حقيقة الزيون/السيرفير، وهو يستخدم بشكل عميق كل مقدرات لغة البرمجة "الموجهة نحو الهدف" وقدرات نظم تسيير قواعد البيانات المتراصة (SGBDR) مثل Informix و Oracle. ومن وجهة نظر تقنية فإن سيدونيا + + هو نظام معلوماتي جمركي متقدم يشتمل تقنيات عديدة تجتمع فيها صفة الحداثة والصلابة.
- سيدونيا World: كان تطوير سيدونيا World هو نتيجة مسلسل بدأ عندما حددت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقدرات التجارية الأولى للإنترنت (www). وقد حاولت القمة المنظمة حول فاعلية التجارة - وهي القمة المنظمة من طرف منظمة CNUCED (في كولومبيا، أوهايو 1994)- البحث عن وسيلة للحد من تكاليف المعاملات التجارية من خلال تكنولوجيا الإعلام على كل مرحلة من مراحل المسلسل التجاري الدولي. في تلك الفترة كانت الاقتصادات الكامنة لتكلفة المعالجة قد قدرت بـ 100 مليار دولار للسنة. وتتمثل معايير تنمية سيدونيا World فيما يلي:
  - الاعتماد على الانترن特؛
  - الاستغلال عن نظام تسيير جهاز الكمبيوتر
  - الاستغلالية عن SGBDR؛
  - الاستغلالية عن المنصة المادية (الآلات).
  - المقاومة للأعطال في الاتصالات.
  - القدرة على الاستمرارية في التطوير من طرف المستخدمين.
  - يتمتع بعدة مستويات أمان داخلية.
  - متعدد اللغات، له خصائص الملفات الإلكترونية، يمكن تدقيقه بسهولة.

هذه النسخة قد تم استخدامها في حوالي عشر دول.

الجمارك الموريتانية تعمل على الانتقال إلى سودونيا + +

## نظام برمجة الاستثمارات في موريتانيا

SYPSIM هو برنامج يختص بالبرمجة والمتابعة السنويتين للميزانية المدعمة للاستثمار (BCI) وهو يستعمل على بيانات حول مجموع المشاريع المملوكة من المال الموريتاني الخالص. هذا البرنامج يراد له أن يستخدم بشكل مشترك من طرف وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة المالية.

## نظام تسهيل الديون

نظام تسهيل الديون (SYGADE) هو برنامج أصدرته منظمة CNUCED. وقد تم تطبيقه في موريتانيا منذ 1990. ويتعلق الأمر بأداة لتسهيل الدين والهبات. وهو يسمح على الخصوص بما يلي:

- تسجيل جميع المعلومات المتعلقة بالقروض والهبات بما في ذلك علاقتها المحتملة مع مشاريع وخطوط ائتمان ميزان مختلف على المستوى الوطني.
- إنشاء سحوب تقديرية وتحبيبات.

## نظم مالية أخرى

هناك نظم أخرى أقل حجماً موجودة على مستوى وزارة المالية من بينها:

- SGAM: يتعلق الأمر بنظام جديد يعتمد على بعض وظائف نظام SYGADE بالإضافة إلى وظائف جديدة مثل متابعة مؤشرات الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وأهداف الألفية الإنمائية.
- LPPMS: (نظام التحكم في المحفظة المحلية) هو نظام معلوماتي لتسهيل أداء محفظة المشاريع المملوكة من طرف البنك الدولي في موريتانيا. الهدف من هذا البرنامج هو متابعة مختلف المشاريع المعنية.
- المعاش: (التطبيق المتعلق بالمعاشات) وهو يسمح بتسهيل المعاشات.

## نظام التهذيب الوطني

التهذيب الوطني يستخدم عدداً من الأنظمة الجزئية للمعلومات ذكر منها:

- نظام تسهيل الخريطة المدرسية: هذا النظام يمكن من إعداد ومتابعة وتنفيذ الخريطة المدرسية التصورية ووضع خطة مستقبلية للطلب على التهذيب.

هذا النظام مزود بوحدة SIG تم تطويرها من طرف ArcGis. ويمكن هذا التطبيق من:

- ✓ الاطلاع من خلال الخرائط على المعلومات المتعلقة بالمدارس (نوع المدرسة، طبيعة المدرسة، عدد المدرسين، عدد التلاميذ... الخ).

- ✓ الاطلاع على مؤشرات التعليم الأساسي (النسبة الخام للتمدرس، النسبة الصافية للتمدرس، نسبة النجاح الصافية، نسبة التلاميذ الذين يقطعون أكثر من 3 كلم للوصول إلى المدرسة).

- نظام تسهيل المنح: هذا النظام يمكن من تنفيذ سياسة لمنح التعليم العالي، وتطبيق ومتابعة تسهيل الطلاب الذين يمارسون دراستهم.

- نظام تسهيل الامتحانات: هذا النظام يمكن من الإشراف على تنظيم الامتحanات الوطنية والمسابقات لدخول مؤسسات التعليم الثانوي.

- نظام المتابعة والتقييم: يستخدم هذا النظام من أجل تقييم التعلم والبرامج والطرق المنهجية والكتب المدرسية.

- النظام المعلوماتي لتسهيل التهذيب (SIGE) : يتعلّق الأمر هنا بمشروع يندرج في إطار PNDSE، الذي تم إطلاقه من أجل إقامة نظام لمعلومات التسهيل. هذا المشروع يشتمل على مرحلتين:

- ✓ مرحلة الدراسة، التي تشمل دراسة مسبقة وتصوراً عاماً. هذه المرحلة مكنت من وضع تصور عام لنظام SIGE محددة بذلك الضوابط والمحفوظات الملائمة لـ SIGE . كما أن هذا النظام قدم مجموعة من سيناريوهات تتعلق بتنظيم وتسهيل مكونات SIGE.
- ✓ مرحلة ثانية مخصصة للدراسات المفصلة وإنجاز النظام. هذه المرحلة التي تم توقيفها بالنظر إلى الدقة الوظيفية التي اعتبرت هامة مقارنة بما كان مفترضاً له في عقد العمل ومن جهة أخرى بسبب عدم كفاءة الوسائل المادية والبشرية وما يتعلق بال شبكات.

هذا المشروع سيتم إطلاقه ابتداء من تاريخ مرحلته الثانية مع إقامة متطلبات نجاحه:

- ✓ شروط مرجعية واضحة بما فيه الكفاية؛
- ✓ التعاقد مع مكتب للعمل كمنتدب لصاحب المشروع.
- ✓ إشراك قوي للمسؤولين

إن الوزارة المكلفة بالتهذيب الوطني تتوجه إلى إقامة نظام شامل للمعلومات يعتمد على ما يلي:

- ↳ تحديد الهوية الوحيدة للتلميذ: منح محدد وحيد، هذا الرقم سيتم وضعه على لائحة والتعامل معه أثناء رحلته المدرسية.
- ↳ الأخذ بعين الاعتبار ل حاجيات جميع الجهات المتدخلة: إدارة التعليم الثانوي، إدارة الامتحانات، المفتشون، إدارة التخطيط والإحصاءات؛
- ↳ إدخال المعلوماتية للجهات المحلية والجهوية (مؤسسات، إدارات جهوية) من أجل تسهيل إمداد قاعدة البيانات المركزية.
- ↳ استخدام أدوات المعلوماتية المناسبة: (SGBDR) يكون قوياً بالنسبة لقاعدة البيانات، أدوات لمستودعات البيانات وإعداد التقارير الإحصائية، قاعدة بيانات وثائقية GED لتسهيل الملفات والتطبيقات من النمط ثلاثة أثاث بالاعتماد على الشبكة.

هذا النظام يجب أن يكون وحيداً مع نظرات متناسبة لكل هيئة معنية بتسهيل التلاميذ. وهو سيغطي القطاع العام والخاص وسيتم استخدامه من أجل الوصول إلى هدفين:

- التسهيل اليومي.
- التسهيل المستقبلي (إقامة أدوات للتمثيل والإسقاط).

## **6.2.1.2 ملائمة الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال**

منذ حوالي عقد من الزمن بدأت الدولة سياسة جيدة لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال، فمع استراتيجية التنمية لـ 2002 ، فإن أهمية الجانب القانوني التي تفرض نفسها على جميع المستويات بوصفها موضوعاً متعدداً يبيّن أن هذه الأهمية قد تم إهمالها في الوقت الذي يجب أن تشكل البنية الأساسية لكل نشاط يمس الحياة العامة.

إن إعلان مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات قد جاء لدعم وتجهيز كل استراتيجية تنمية في هذا المجال. هذا النص يضع الأسس التي يجب أن تقود كل خطوة يمكن تدعيمها طبقاً لمعايير ونظم مقبولة لدى جميع الدول في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.

وهكذا وفي أفق عصر نة تقنيات الإعلام والاتصال، فإن التبادل والتفاعل بين مختلف الجوانب أصبحاً يفرضان نفسهما. وبهذا الخصوص فإن التناقض بين الأهداف والإجراءات المقام بها يجب أن يتم ضمانه بغية التأكيد من الوصول إلى أهداف ملموسة.

في هذا الإطار فإن كل سياسة للعصرنة يتم اتخاذها في هذا القطاع تتطلب تحديداً لقواعد القانونية التي يجب أن تضمن تأمين العلاقات الخصوصية والعمومية التي من شأنها أن تربط مكانة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. وبالرغم من وجود رغبة عمومية قوية لدى الدولة فإن القدرات التنفيذية لأجهزتها كانت محدودة.

في الوقت الراهن فإن عصرنة قطاع تقنيات الإعلام والاتصال يشكل دعامة حقيقة يمكنها أن دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وهكذا ومن خلال استراتيجية قانونية سيكون من الممكن الوصول إلى ذلك. وقبل تحديد استراتيجية قانونية لعصرنة تقنيات الإعلام والاتصال، ينبغي القيام بتحليل للوضعية القانونية الراهنة. من خلال هذا التشخيص، فإن نقاط القوة والنقاط القانونية س يتم عرضها من أجل إحداث التحسينات المتباينة مع سياسة العصرنة التي يصبو إليها قطاع تقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا.

### **التخليص القانوني للقطاع**

هذا التشخيص حول مجال تقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا يشكل وصفاً لوضعية النظام القانوني الذي يضبط كل العمليات في هذا القطاع. وهو يهدف إلى عرض نقاط القوة القانونية التي تتجسد في النظم الجاري به العمل والتي تحكم مختلف مجالات الأنشطة.

ومن وجهة نظر أخرى فإن التشخيص سيمكننا من عرض نقاط الضعف التي يمكن ملاحظتها والتي تعيق تطوير استراتيجية قانونية لتقنيات الإعلام والاتصال. وبشكل إجمالي فإن النص يتجلى من خلال وجود فراغ قانوني حول القضايا الأساسية أو في صعف النظم من خلال بعض الأحكام القانونية المعمول بها.

### **الفوائد والإيجابيات في النظام القائم بالفعل: النظم المعمول بها**

نقاط القوة في هذا التشخيص والتي تبدو من خلال الأنشطة الناظمة ستتم معالجتها في مجال الأعمال ومن ثم في مجال المواصلات وأخيراً في مجال السمعيات البصرية.

### **في مجال الأعمال**

في ما يخص علاقات الأعمال فإن البيئة القانونية للأعمال فتحت فرصاً لأول مرة عام 2000 مع القانون التجاري (القانون رقم 200-05)، الجريدة الرسمية رقم 970 بتاريخ 15 مارس 2000). هذا الإطار القانوني قد طرح بالفعل ترتيبات عامة (المادة 973) تلخص اللجوء إلى عمليات تسديد عبر إجراءات تقنية أي عبر تقنيات الإعلام والاتصال.

هذه الثغرة القانونية كانت الأساس القانوني الذي سمح لبعض الهيئات باللجوء إلى استخدام البطاقة المصرفية كوسيلة للتسديد تستخدم من طرف زبائن النظام المالي الوطني.

ومع ذلك فلم يظهر أول نص قانوني كامل لقطاع اقتصادي إلا في سنة 2006. فقد تعلق الأمر بالأمر القانوني رقم 2006-031 المتعلق بوسائل التسديد وبالعمليات التجارية الإلكترونية. هذا الإطار القانوني يمتلك مدى واسعاً إذ أنه يضع كل القواعد الأساسية المشجعة لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال في خدمة التبادلات الاقتصادية والمالية.

هذه الأداة القانونية الجديدة تعالج عدة مواضيع:

- الإثبات الإلكتروني؛
- البطاقة المصرفية
- التحويلات الإلكترونية.
- التجارة الإلكترونية
- الأحكام الجزائية.

بالنسبة للموضوع الأول أساساً فإن هذا الأمر القانوني يتبنى تعديلات أساسية في القانون المدني الموريتاني (مدونة الالتزامات المدنية) وذلك من حيث كونه يكمل من الآن فصاعداً قواعد الإثبات في العلاقات من خلال إقامة مبدأ القبول بالعلامة الإلكترونية بوصفها إثباتاً قانونياً تماماً كما هي الحال في وسيلة الإثبات المكتوبة على الورق مع نفس القوة القانونية المثبتة. وبطبيعة الحال فإن هذه القواعد الجديدة تعني وتفيد كل الفاعلين والمتدخلين في كل المجالات.

بالنسبة للمواضيع الأخرى، فإن هذا الأمر القانوني يضع القواعد العامة التي تؤطر لتأمين العمليات وكذلك لقابلية إنجازها قانونياً.

### في مجال المواصلات

قبل 1999 فإن قطاع المواصلات كان ضمن احتكار الدولة. فلم يكن هناك افتتاح قانوني للخدمات. الأفاق الفليلة كانت محدودة جداً للخدمة العمومية للدولة التي لم تكن قادرة في تلك الفترة على مواجهة تطوير حقيقي لتقنيات الإعلام والاتصال من خلال فاعلين خصوصيين ومن ثم من خلال المستخدمين.

لقد فتحت الدولة هذا القطاع ابتداءً من ذلك التاريخ. وكانت ليبيرالية خدمات المواصلات قد مكنت من إقامة ترسانة قانونية من أجل ضمان تأمين ونوعية الخدمات. ونظرًا لكونها تستهدف المستخدمين، فإن حماية المستهلك بالإضافة إلى تطوير المنافسة الحرة بين الفاعلين كانت تتطلب ترتيبات قانونية مفتوحة لكنها أيضاً تضمن الأمان بهدف ضمان تنمية تقنيات الإعلام والاتصال.

وبهذا الخصوص فإن إعداد قانون سنة 1999 (القانون رقم 019/99 المتعلق بالمواصلات) شكل قاعدة تطوير تقنيات الإعلام والاتصال في بلادنا حيث أنه يشكل الدعامة الأساسية لكل تطوير لتقنيات الإعلام والاتصال.

على المستوى القانوني فإن هذا القانون يمهد لتحرير قطاع المواصلات وتطوير الاستثمار الخاص والتنافسية بالإضافة إلى النفاذ الشامل والحر للخدمات. كان إعداد هذا القانون نقلة قوية على مستوى دخول تقنيات الإعلام والاتصال إلى المجتمع الموريتاني. وهو مكن كل هيئة خصوصية أو عمومية من القيام بشكل قانوني باستخدام تقنيات الإعلام والاتصال على مجموع التراب الوطني.

بالتوازي مع هذا الانفتاح فإن هذا الإطار القانوني يضع قواعد وقائية من أجل حماية الولوج الحر إلى السوق ومن أجل الوقف أمام كل المعيقات أمام تنمية خدمات تقنيات الإعلام والاتصال وذلك في إطار احترام المبادئ الأساسية من قبيل السرية، تأمين عمليات المستخدمين... الخ.

إن إقامة سلطة تنظيمية من حيث الجانب القانوني والعملي يشكل كذلك عاملًا أساسياً لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال على امتداد التراب الوطني. حيث أنه يسهل تسخير أنشطة القطاع وحماية مصالح المستخدمين.

### في مجال السمعيات البصرية

كانت آخر نظم القطاع السمعي البصري قد تمت المصادقة عليها بواسطة القانون رقم: 18 يوليول 1994 بتاريخ: 19-09-1994 وكانت تنظم ممارسة بعض الأنشطة العمومية في مجال السمعيات البصرية. ومع تعدد السلطات العمومية بمراجعة وتجديد القطاع، فقد تمت المصادقة على إطار قانوني جديد في شهر يوليول أمام الجمعية الوطنية، وهكذا فإن هذا الإطار القانوني الجديد يؤسس بشكل واضح لlipيرالية المواصلات السمعية البصرية على مجموع التراب الوطني وكذلك الأنظمة القانونية لممارسة النشاط. هذا التوجه السياسي الجديد يعتبر نقلة قطاعية في مجال تنمية وعصرينة تقنيات الإعلام والاتصال.

في المرحلة الراهنة فإن المحيط القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا يقتصر على هذه القواعد الهامة والتي تكتسي أهمية كبيرة في مجال العصرنة المدعومة لتقنيات الإعلام والاتصال. ومع ذلك فيمكن لهذا الإطار أن يستفيد من تحسينات على المستوى التشريعي والتنظيمي من أجل أن يجعل منه مظلة قانونية لخدمة تنمية تقنيات الإعلام والاتصال.

## نواقص ونقاط ضعف الإطار القانوني

زيادة على القواعد والنظم القانونية القائمة بشكل عام في إطار إطلاق بعض الأنشطة، فمن المهم أن نشير إلى أن حماية حقوق الإنسان كفرد وحماية حرياته كمواطن يبدو أنه تم وضعها في الدرجة الثانية بشكل غير مقصود. وبالرغم من الرغبة الحقيقة في تطوير تقنيات الإعلام والاتصال خاصة في مجال الأعمال، فإن المواطن بوصفه الفاعل الرئيس يستحق بعض الضمانات التي من دونها قد تكون الحياة العامة معرضة للأضطراب.

في مجال الأمن القانوني، ومنذ مشاركة موريتانيا في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن التقدم الحاصل في مجال المعيارية كان محدوداً جداً. وبهذا الخصوص فمن الجلي أن المبادئ الأساسية تم وضعها بشكل واضح. فمبادئ من قبيل حق الوصول إلى المعلومات، الحق في حرية التعبير، مبدأ التكوين في مجالات تقنيات الإعلام والاتصال كلها لا تزال افتراضية على المستوى القانوني. في هذا الإطار فإن بعض المبادين لا تزال تعاني من فراغ قانوني يزيد من مخاطر المساس بالحياة الشخصية وبالاحق الضرر بحماية البيانات والمعلومات الشخصية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه في بلد ديمقراطي يسهر على حماية حريته كدولة قانون وعلى الحفاظ على حقوق المواطنين فلا بد من وضع قواعد للحماية. إن الالتزامات والشروط المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية لكل مواطن وكذلك حقوقه خاصة فيما يتعلق بالسرية وتأمين البيانات والوصول إلى المعلومات التي تخصه، تصريحها أو الاعتراض على ذلك. الخ، يجب أن توضع لكل ذلك ضمانات من خلال النظام القانوني المعروف به. وحول هذه النقطة فمن الهام جداً أن نشير إلى الأثر السلبي لكل فراغ قانوني على إشكالية معالجة بيانات المعلومات الشخصية.

في مجال علم التشريع خارج القضايا المتعلقة بالمعاملات بواسطة البطاقة المصرفية، لا يوجد إطار قانوني يشرع لعمليات تشفير البيانات. وهكذا فإن النظام القانوني لمثل هذه العمليات يبقى غير معروف وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى انعدام الأمان على مستوى الأنشطة الخصوصية والعمومية وحتى أنشطة الدولة. وفي مواجهة فراغ قانوني، فلا يمكن من الناحية الشرعية تصور عقوبات على مرتكبي مثل هذه الأفعال. وهكذا في هذا السياق فإننا ندعا إلى الاندماج.

على المستوى الجزائري ومع تطور الأنشطة المعاقبة ولكنها تستخدم تقنيات الإعلام والاتصال، فإن إعادة ملاءمة القانون تفرض نفسها من أجل جعل النصوص السابقة تتلاءم مع التطور الاجتماعي والتكنولوجي. ويتعلق الأمر هنا بإقامة إطار معياري يتعلق بجرائم تعتمد على تقنيات الإعلام والاتصال. وفي هذا المعنى، فمن المهم أن نشير كذلك إلى أن التشريع المتعلق بحماية الأطفال في مجال تقنيات الإعلام والاتصال ليس محياناً أي أنه غير متماش مع الظرفية الراهنة.

إن الجانب القانوني المتعلقة بمشاكل الغلامنة (الميل الجنسي العدواني نحو الأطفال) وغير ذلك من أشغال استغلال الأطفال لا تجد لها حتى الآن معالجة من وجهة النظر القانونية.

إلى حد الآن فإن ترتيبات القانون الجزائري الوطني لا تزال عتيبة بالمقارنة مع الاحتياجات الاجتماعية والوضعية الحالية لتطور التكنولوجيا للبلد. وهذا فإن النقص الجلي للتترتيبات في الأدوات القانونية حول الجرائم عبر مقاهي الانترنت تشكل فراغاً يجب سده من أجل الحد من الآثار السلبية لتطبيق أي استراتيجية تتعلق بمجال تقنيات الإعلام والاتصال في بلادنا. هذه القضية من شأنها أن تعني بشكل عميق نقل المعلومات والبيانات والنظم المعلوماتية والمتلكات ومسؤوليات الفاعلين والإجراءات اللازم اتباعها إضافة إلى أمور أخرى.

بهذا الخصوص يمكن أن نذكر:

- ♦ القانون الإطاري المتعلق بمجتمع المعلومات؛
- ♦ قانون علم التشفير ونصوصه التطبيقية؛
- ♦ قانون البيانات الشخصية ونصوصه التطبيقية
- ♦ قانون المعاملات الإلكترونية.

في ما يخص العمليات التجارية نفسها إذا كان هناك إطار قانوني، فإن غياب الطابع الفعلي لمركزية عمليات التسديد على مستوى البنك المركزي الموريتاني وخصوصاً بالنسبة للحوادث المتعلقة بالبطاقة المصرفية أو بالشيكات تشكل ضعفاً حقيقياً إذا أنها تخلق المزيد من المخاطر في ممارسة الأعمال وتتشكل تراجعاً في تطوير تقنيات الإعلام والاتصال.

إن غياب الطابع العملي للقانون التجاري الذي تمنع أي تسديد بين التجار بمبلغ يزيد على 100 ألف أوقيية بطريقة أخرى غير الشيك المشطوب أو بواسطة تحويل مصري، يضعف تحدث تقنيات الإعلام والاتصال في مجال علاقات الأعمال.

من جهة أخرى فإن الفتررة الدعاية بشكل الكتروني تستحق أن تدعم وتثبت بطريقة صريحة من أجل إعطائها الأساس القانوني القاطع. إن هذا يفترض تطويراً وتحسيناً للإطار القانوني القائم والمتعلق بوسائل التسديد وبالعمليات التجارية الإلكترونية في موريتانيا.

هذه المجالات المختلفة التي تتميز بالفراغ القانوني تشكل ضعفاً حقيقة لإطار عصرنة تقنيات الإعلام والاتصال بموريتانيا.

وفي جميع الظروف فإن تصحيح مثل هذه النواقص يفترض إعداداً قانونياً يجب إجراؤه أولاً على المستوى التشريعي من أجل وضع الإطار العام ومن ثم الأحكام التنظيمية التطبيقية والسلسة التي يجب إقامتها من طرف الحكومة بدعم من كل الفاعلين العموميين والخصوصيين.

وانطلاقاً من مختلف عناصر تشخيص البيئة القانونية لتقنيات الإعلام والاتصال، فإنه يمكننا أن نتصور من هذا المحور الاستراتيجي ثلاثة مواضيع رئيسية تهدف إلى ما يلي: (أ) وضع الأعمال والحكامة الاقتصادية؛ (ب) الدولة والحرافيات العامة؛ (3) الحياة المدنية والثقافية.

## 2.2. المؤهلات والمخاطر

إن موريتانيا تتوفر على مؤهلات هامة لإنجاح مشروعها للعصرنة والتطور من خلال تقنيات الإعلام والاتصال. ومع ذلك فمن الضروري أن نعالج بعض النواقص وأن نتخذ بعض الإجراءات المناسبة من أجل تحديد التهديدات. ونعرض في الشكل الموجز خلاصة لكل ذلك.

الشكل

<p>الرغبة السياسية الصريحة في تطوير تقنيات الإعلام والاتصال المسجلة في الوثائق الاستراتيجية (الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، السياسة العامة للحكومة)؛ التوجه الصريح نحو تنمية المصادر البشرية؛ وجود أغذية شبابية مبادرة ومتقبلة لتقنيات الإعلام والاتصال؛ تراكم تجارب البلد الذي قطع خطوات هامة في هذا المجال؛ التوجه المعلن من أجل تدعيم التبادل والمشاركة في المصادر؛ البنية التحتية للمواصلات التي تشهد توسيعاً كبيراً؛ وجود قطاع مكلف بتطوير الاستثمار، النبني التحتية الإدارية الموجهة لقيام الحكومة الإلكترونية في بعض المجالات (الشبكة الداخلية ذات التدفق العالمي، مركز البيانات والمنصة المتباينة، محطات عمل مصنعة). المخططات العامة للمعلوماتية الجاري تنفيذها</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الرغبة السياسية الصريحة في تطوير تقنيات الإعلام والاتصال المسجلة في الوثائق الاستراتيجية (الاطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، السياسة العامة للحكومة)؛ التوجه الصريح نحو تنمية المصادر البشرية؛ وجود أغذية شبابية مبادرة ومتقبلة لتقنيات الإعلام والاتصال؛ تراكم تجارب البلد الذي قطع خطوات هامة في هذا المجال؛ التوجه المعلن من أجل تدعيم التبادل والمشاركة في المصادر؛ البنية التحتية للمواصلات التي تشهد توسيعاً كبيراً؛ وجود قطاع مكلف بتطوير الاستثمار، النبني التحتية الإدارية الموجهة لقيام الحكومة الإلكترونية في بعض المجالات (الشبكة الداخلية ذات التدفق العالمي، مركز البيانات والمنصة المتباينة، محطات عمل مصنعة). المخططات العامة للمعلوماتية الجاري تنفيذها</li> </ul>	<p>نسبة الأممية الرقمية مرتفعة جداً. غياب تنسيق لعمل مختلف الفاعلين في المجال. اعتماد ضعيف للاقتصاد على البنوك؛ ضعف مردودية الإجراءات المقامة بها بسبب غياب التشاور. ضعف مستوى الاستقادة من خدمات الانترنت. ضعف حضور الإدارة داخل البلاد. ضعف معرفة المستخدمين بالخدمات المتوفرة عبر الاتصال. ضعف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. غياب مستوى المصادر البشرية ذات المستوى العالي والمتوسط. عدم احترام التناوب بين مختلف الفئات العمالية. نقص مستوى التبادل العملي بين الإدارات.</p>
<p>وضعية جغرافية استراتيجية مع القرب من الأسواق العربية والإفريقية والأوروبية. مسلسل دعم بالامركزية. إطار قانوني وتنظيمي قيد التبني. مراجعة دفتر الالتزامات للفاعلين قيد الإعداد. الربط بالشبكة الدولية بواسطة الكابل البحري قيد الإنجاز. المرجعية البيومترية الفعالة لحالة المدنية قيد الإنجاز. عصرنة نظام المعلومات في العدالة قد بدأ بالفعل، فرص هامة للتمويل الدولي. الصندوق الخاص لدعم النفاذ الشامل متوفّر. قطاع خاص ديناميكي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضعية جغرافية استراتيجية مع القرب من الأسواق العربية والإfricanية والأوروبية. مسلسل دعم بالامركزية. إطار قانوني وتنظيمي قيد التبني. مراجعة دفتر الالتزامات للفاعلين قيد الإعداد. الربط بالشبكة الدولية بواسطة الكابل البحري قيد الإنجاز. المرجعية البيومترية الفعالة لحالة المدنية قيد الإنجاز. عصرنة نظام المعلومات في العدالة قد بدأ بالفعل، فرص هامة للتمويل الدولي. الصندوق الخاص لدعم النفاذ الشامل متوفّر. قطاع خاص ديناميكي.</li> </ul>	<p>استمرارية المشاريع أمام عدم استقرار هيكلة القطاعات. المشاريع المدعومة من طرف منظمات دولية مهددة بتوقف مصادر تمويلها الخارجية (الأزمة الاقتصادية العالمية). قلة أو عدم استخدام الخدمات الموفرة. خطر تأمين أنظمة المعلومات لایزال قائماً. استخدام أدوات أو تقنيات غير ملائمة للبيئة المحلية. صعوبات في امتصاص التمويلات الدولية. صعوبات على مستوى تسخير التغيير. ضعف توفر عرض الخدمات. غياب ثقافة الصيانة. غياب ثقافة هندسة الخدمات بما في ذلك الخدمات عن بعد.</p>

الشكل 7: مصفوفة SWOT: S تعني القوة – W تعني نقاط الضعف – O تعني الفرص – T تعني التهديدات والمخاطر.

### 3.2 موقع موريتانيا على المستوى الدولي

البلد	تطور الحكومة الالكترونية في غرب افريقيا			
	قيمة مؤشر تطور الحكومة الالكترونية		الترتيب العالمي حسب تطور الحكومة الالكترونية	
	2010	2008	2010	2008
الرأس الأخضر	0.4054	0.4158	108	104
ساحل العاج	0.2805	0.1853	144	173
غانا	0.2754	0.2997	147	138
نيجيريا	0.2687	0.3063	150	136
موريتانيا	0.2359	0.2028	157	168
السنغال	0.2241	0.2531	163	153
توغو	0.2150	0.2191	165	160
ليبيريا	0.2133	0.2170	166	163
غامبيا	0.2117	0.2253	167	159
بنين	0.2017	0.1860	173	171
مالي	0.1815	0.1591	176	175
سيراليون	0.1697	0.1463	177	178
بوركينا فاسو	0.1587	0.1542	178	176
غينيا بيساو	0.1561	0.1521	179	177
غينيا	0.1426	0.1402	180	180
النiger	0.1098	0.1142	183	181
المعدل شبه الإقليمي	0.2156	0.2110		
المعدل الإقليمي	0.4406	0.4514		

الشكل 8: رتبة موريتانيا بالنسبة لتطور الحكومة الالكترونية.

انتقلت موريتانيا سنة 2010 إلى المرتبة 7 من 184 في تقييم تنمية الحكومة الالكترونية تبعاً للتقرير السنوي المعروف بعنوان "حالة الحكومة الالكترونية عبر العالم" الذي تنشره منظمة الأمم المتحدة وهو ما يعني قيمة دليل قدرها 0,2359. وهكذا حصدت أحد عشر نقطة مقارنة بنفس التقرير الذي تم نشره سنة 2008. وهذا يدل على حصول موريتانيا على مرتبة أعلى من المعدل في إفريقيا الغربية (0,2156) ومرتبة أضعف مقارنة ببقية العالم (0,4406) (انظر الشكل 8 المعنون بـ"رتبة موريتانيا بالنسبة لتنمية الحكومة الالكترونية").

المؤشر المحسوب يأتي من تقييم رتبة البلد في ثلاثة مكونات:

- مكونة الخدمات عبر الاتصال؛
- مكونة البنية التحتية للمواصلات.
- مكونة رأس المال البشري.

قيم مؤشر البلد بالنسبة لكل من هذه المكونات إذا ما قورن ببعض البلدان في شبه المنطقة يفصل أسفله (الجدول 13: مؤشر الحكومة الالكترونية بالتفصيل).

الجدول 13: المؤشر المفصل للحكومة الالكترونية

البلد	رتبة البلد	قيمة المؤشر	الخدمات عبر الاتصال	البنية التحتية للمواصلات	رأس المال البشري
الرأس الأخضر	108	0.4054	0.0917	0.0543	0.2593
موريتانيا	157	0.2359	0.0302	0.0263	0.1793
السنغال	163	0.2241	0.0626	0.0096	0.1093
مالي	176	0.2241	0.0626	0.0096	0.1093
النiger	183	0.1098	0.0130	0.0038	0.0930

من حيث مناخ الأعمال، فإن موريتانيا تصنف في المرتبة 166 من 183 من الاقتصادات. وفي هذا المجال حيث يمكن لعصرنة إجراءات وعصرنة تقنيات الإعلام والاتصال أن تلعب دوراً محكماً، فإن موريتانيا قد شهدت تراجع مرتبها مقارنة بالسنة الماضية. ويفصل الجدول المقابل هنا التراجع تبعاً للعوامل المختلفة.

البيان	ترتيب 2009	ترتيب لسنة 2010	التسهيلات من أجل
-5	161	166	ممارسة الأعمال
-9	140	149	إنشاء شركات
-13	141	154	الحصول على رخص البناء
-2	123	125	اكتتاب العمال
-12	62	74	تحويل الممتلكات
-3	147	150	الحصول على القروض
-4	143	147	حماية الاستثمارات
1	176	175	دفع تسديد الضرائب
-2	161	163	التجارة على الحدود
-1	82	83	تنفيذ العقود
0	150	150	إغلاق الشركات.

## 4.2. أفضل الممارسات في هذا المجال

### 4.2.1. المبادئ المتبعة في بعض الدول

قبل أن نحدد أهدافاً وخططاً للبلد، نقدم بشكل موجز أفضل الممارسات التي قادت إلى تنمية تقنيات الإعلام والاتصال كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان التي من ضمنها الدول الرائدة في المجال ودول شبه المنطقة مثل تونس والمغرب. ونقتصر على الجوانب التي يمكن لموريتانيا أن تستلهم منها.

#### وضعية الدانمارك

الوضعية في هذا البلد تتميز فيها الجوانب التالية بما يلي:

- رغبة حكومية واضحة في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.
- أولوية معطاة منذ البداية لولوج واستخدام الخدمات الرقمية (الربط والتجهيزات وكذلك محو الأمية الرقمي).
- التجارة الإلكترونية واسعة الانتشار.
- رغبة راسخة في تطوير التهذيب والبحث والتنمية.

#### وضعية السويد:

تتميز وضعية السويد بما يلي:

- دور أساسى منňوح للتهذيب
- ثقافة الإبداع
- خيار سياسى لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال معلن بشكل واضح.

#### الوضعية في تونس

تعتبر تونس أحد نماذج هذا المجال في إفريقيا. فهي تتمتع بمعدل للتنمية هو الأعلى في شبه المنطقة حيث انتقلت من المرتبة 126 في 2008 إلى 44 في 2010 لتحتل بذلك أفضل موقع في إفريقيا.

إن الوضعية في هذا البلد تتميز بما يلي:

- رغبة معلنة لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال تتدرج في البرنامج الرئاسي
- الإشراف والتحكم الاستراتيجيين في مشروع الحكومة الإلكترونية (لجنة على مستوى الوزارة الأولى، منسقون
- الحكومة الإلكترونية وكالات الدعم).
- تركيز حول الجوانب التالية: تزويد الإدارة بالمعلوماتية، التكوين، الإصلاحات المتعلقة بتحسين العلاقة مع المواطن.
- سياسة قوية للشراكة (إدخال المعلوماتية إلى الإدارة أوكلت إلى وكالة للدعم (CNI)).
- إقامة تطبيقات للمهن المتعددة على المستوى الوطني (التصريحات الجبائية عن بعد، تسيير المصادر البشرية، e-Dinar ، التسجيل الجامعي عبر الاتصال، الشبكة الداخلية ذات التدفق العالي للإدارة... الخ).
- تنظيم مؤتمرات دولية في المجال: (SMSI).
- إطلاق الاستراتيجية الإلكترونية 2009-2014.
- نظرة استراتيجية شاملة لنشر الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني والقطاعي والمحلي، بهدف دمج الخدمات؛
- أهداف نوعية وكمية متعددة بلوحة تحكم واحدة.

#### وضعية المغرب

كان المغرب سباقاً في مجال الحكومة الإلكترونية من خلال إطلاق الاستراتيجية e-Maroc عام 2001. وقد توصل إلى إنجازات هامة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية حيث أن المناطق الساحلية تجلب مستثمرين من ذوي الشهرة الدولية.

ويمكن تشخيص الوضعية في هذا البلد على النحو التالي:

- الإشراف والتحكم الاستراتيجيين (إنشاء لجنة وطنية استراتيجية متعددة القطاعات مكلفة بإعداد e-Maroc)؛
- تحرير القطاع.
- النشر المتتسارع للبني التحتية.
- التركيز على وضع النظم.

- خطة عمل طموحة لأكثر من 150 خدمة عبر الاتصال بميزانية تتجاوز 150 مليون أورو).
- استراتيجية لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال سنة 2009 مع أربعة أولويات استراتيجية: الانترنت بتدفق عالي؛
- الحكومة الالكترونية، القسم المحلي لتكنولوجيا الإعلام وإدخال المعلوماتية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بميزانية إجمالية تقدرها 0,5 مليار أورو.

#### **2.4.2 ممارسات جيدة**

إن مصفوفة SWOT المعروضة أعلاه يجب أن تكون مصحوبة بتحليل لأفضل الممارسات المستخلصة من تجارب الدول السابقة الذكر في هذا المجال.  
إن هذه الاستفادة من التجارب ستدفع إلى إعداد استراتيجية ناجحة. أفضل الممارسات الجيدة نعرضها أسفله.

#### **1.2.4.2. الخطة الموجهة: المواطن / المستخدم / مجموعة المستخدمين**

أحد الجوانب الأساسية للتصور الذي يجب منحه الأولوية القصوى هو "الطلب" و"التوجيه: المواطن / المستخدم". من أجل أن نأخذ هذا البعد بعين الاعتبار، فإنه من الضروري أن تستثمر في أدوات لتعريف الطلب، واستخدام المعلومات العائدية وكذلك تحليل تردد وحجم استخدام الخدمات المقيدة. هناك مراقبة للنوعية والثمن / المردودية يجب أن يتم القيام بها. إن مثل هذا النوع من الخطوات يعتبر تلقائياً خاصة في كندا فبدون هذه الآلية، لن يكون من الممكن إشراك المواطن والمستخدمين في مشاريع عصرنة تقنيات الإعلام والاتصال.  
هناك جانب آخر يتمثل في سهولة الخدمات الالكترونية والجانب الحسي الذين يجب أن يخضعا لتجارب الاستخدام، والمعيارية وتوجيهات المخططات البيانية. من بين الخدمات الالكترونية التي تحترم هذه المبادئ يمكن أن نذكر حالات e-Vienne وبوابة الموحدة للأسرة في المملكة المتحدة.

#### **2.2.4.2 الخدمات المتعددة القتوات**

سيكون بالتأكيد من الضروري توفير أشكال أخرى للتفاعل والتبادل مع المواطنين الذين لا يزالون، بالرغم من زيادة الولوج إلى الكمبيوتر والانترنت الخصوصي، لا يزالون مرتبطين بشكل أكثر بالهاتف النقال أو الفضائيات المتخصصة التي توفر دعامة... الخ، الدراسات تثبت أن نسبة كبيرة من المستخدمين تفضل استخدام القنوات البديلة مثل مراكز الاتصال، والكمبيوترات الالكترونية وكذلك الهاتف المحمول والرسائل الالكترونية. طبقاً للتحقيقات البريطانية فإن التلفزيون الرقمي والمكتبات المحلية يبدو أنها تمثل وسائل الولوج المفضلة. هناك شركات تستفيد كذلك من الولوج إلى القنوات المتعددة عندما تكون موجودة: المبادرات عبر الاتصال تمكن من سير أكثر سلاسة وأكثر فاعلية سواء بالنسبة للزبائن أو بالنسبة للشركة.

#### **3.2.4.2 التدقيق في النوعية وإعادة التنظيم**

إن إدخال خدمات الحكومة الالكترونية على شكل شباك موحد وبوابات هي الميزة الرئيسية للخدمات الجديدة. الكسب الرئيسي من ذلك هو البساطة والسلامة والاقتصاد في وقت الولوج والخدمات المقدمة إلى المستخدمين. هذه المقاربة تشجع على شفافية الحكومة وبشفافية الإدارات العمومية إذا كانت مصحوبة بإمكانية التتبع. إن هيكلة عرض الخدمات تبعاً لآفاق المستخدمين عكساً للمعايير الإدارية هو مبدأ ذو صلة بهذا الموضوع. الممارسة الجيدة في التنظيم تمثل في نبذجة حوادث الحياة اليومية أو الأعمال من أجل أن يجعل منها معياراً لإعادة التنظيم. هذه الخطة تتطلب بشكل عام إعادة صهر هامة لإجراءات هيئة الواجهة ("front office") وإعادة تنظيم الهيئة الإدارية ("back offices"). ويصدق هذا بشكل خاص في حالة إقامة بوابات للخدمات "شباك موحد" يمكن من إجراء تبادلات تامة عبر الاتصال، مما قد يتطلب إشراك مختلف الهيئات الإدارية.

#### **2.4.2.4. الدمج الاجتماعي**

إن الخدمة الالكترونية التي لا تستبعد أي شخص اجتماعي ترتبط بشكل وثيق بالتصور الموجه: المواطن / مجموعة المستخدمين وكذلك الولوج المتعدد القتوات. الخدمات الالكترونية ذات الفائدة العامة يجب أن تكون في المتناول بأشكال بسيطة ويمكن الوصول إليها. لهذا السبب فإن الاستراتيجية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العناصر التي تمكن من تجنب حرمان الطبقات الاجتماعية، خصوصاً الأكثر هشاشة، بواسطة استخدام التكنولوجيا المعقدة. فالمجموعات المحرومّة في المجتمع تتطلب عناية خاصة ودعماً سواء على مستوى الوصول إلى الخدمة أو على مستوى استخدام الخدمات الالكترونية.

إن مبدأ "التصميم من أجل الجميع" وتعدد اللغات والتشجيعات الخاصة من قبيل قوافل التكوين الإلكتروني هي الوسائل التي تضمن هذا الهدف. إن هذا التوجه أصبح مهما جداً ومتابعاً في الولايات المتحدة التي تشمل على عدة فئات مختلفة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ضمن سكانها.

#### **5.2.4.2. الأمان والثقة**

تلعب الثقة دوراً هاماً، إذا لم يكن الدور المركزي، في نجاح الحلول التي تعتمد على تقنيات الإعلام والاتصال. إن القضايا المرتبطة باحترام الحياة الخاصة للمواطنين وسرية بيانات الشركات تعتبر في وضعية سيئة. إن مفهوم الثقة يعني العديد من الجوانب الأساسية من التسريب والبيانات والمعلومات: التوفير، السلامة، الصدق، السرية، عدم الجحود (هذه النقطة الأخيرة هامة جداً بالنسبة للتطبيقات التجارية والقانونية).

تدعم الأمان والثقة يستحقان الأولوية المطلقة في مقاربة استراتيجية الحكومة الإلكترونية. إن الجهود في هذا المجال يجب أن تشمل مجموعة واسعة من الإجراءات المبادىء، مثل تجميع الاستخدام وتحديده، تخصيص الغرض من البيانات، الرفع من تحمل المعنين الثقة من خلال تشجيع استخدام تكنولوجيا ترفع من حماية المعلومات الشخصية ومن شهادات نوعية. توفر كل من كندا والنمسا أمثلة جيدة في هذا المجال.

#### **6.2.4.2. التقسيس**

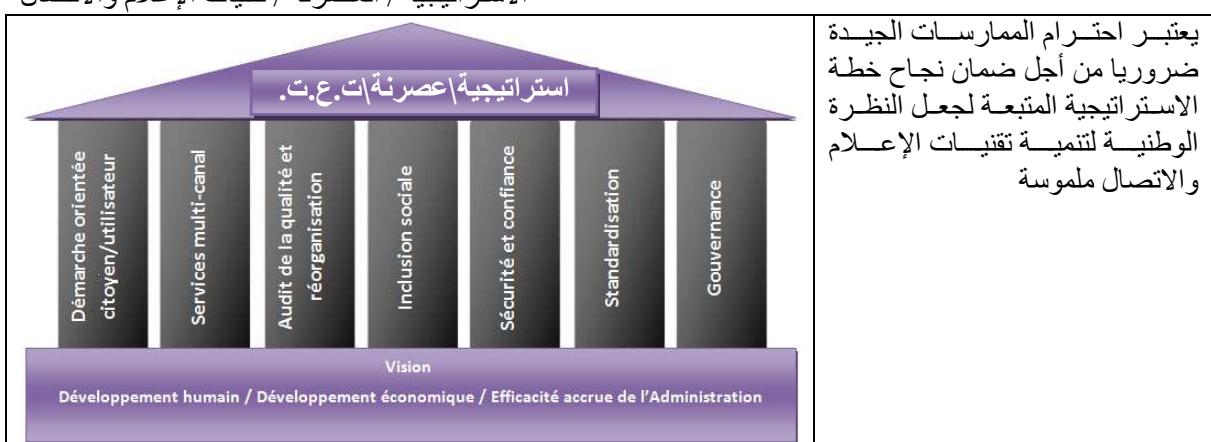
إن إنجاز الاندماج الأقصى والعمودي للخدمات الإلكترونية من خلال الربط بالشبكات وتطوير قواعد البيانات يتطلب جهوداً معتبرة للتقسيس. إن التطور المتاثر للأنظمة، واستخدام تكنولوجيا ذات تصاميم مختلفة والنظرية الرئيسية للقطاعات كلها عوامل تحول نظام المعلومات في الإدارة إلى نظام مترافق الثمن تصعب صيانته ولا يوثق به. وبالفعل فإن مثل هذه الوضعية تعيق اندماج الخدمات بسبب تكرار المعلومات. والآن وبالنظر إلى أنه ثبت إحسانياً أن تكلفة تجميع المعلومات تمثل الجزء الأهم من تكاليف الأنظمة المعلوماتية، يصبح من الهام جداً تحديد نظم البناء والتطوير والتنظيم بغية تقاسم المعلومات وضمان سلامتها والاستغلال الأمثل للمصادر.

#### **7.2.4.2. الحكامة**

تعتبر الحكامة دعامة رئيسية لتنمية ناجحة لتقنيات الإعلام والاتصال. في الماضي كانت حكامة هذا المجال متقاسمة بين عدة قطاعات. وقد أدى هذا الوضع إلى نقص في التنسيق بين المشاريع المنفذة وقد إلى تعدد الحلول وإلى نظام غير قابل للتشغيل المشترك. وبدأ عدد متزايد من الدول يدرك الآن ضرورة الحكامة المناسبة للقطاع على المستوى الوطني. ويتعلق الأمر هنا كذلك بمستويات أقل مركزية للقطاع العمومي مثل البلديات. يجب أن تقام حكامة مركزية لتقنيات الإعلام والاتصال مع الأخذ بعين الاعتبار للقوانين والثقافة الخاصة لكل بلد.

#### **3.4.2. ملخص للممارسات الجيدة**

##### **الاستراتيجية / العصرنة / تقنيات الإعلام والاتصال**



الشكل 9: الممارسات الجيدة دعامت لاستراتيجية ناجحة.

الخدمات المتعددة القنوات	الخطة الموجهة: مواطن / مستخدم
الاندماج الاجتماعي	التدقيق حول النوعية وإعادة التنظيم
الأمان والثقة	التقسيس
الحكامة	

النظرة  
التنمية البشرية / التنمية الاقتصادية / الفعالية المتزايدة للإدارة

### 3. إعداد الاستراتيجية

#### 1.3 مبادئ إعداد الاستراتيجية

الاستراتيجية يجب أن تندمج في السياق الوطني وتحدد الخطة التي تمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة في أفق 2015. من أجل ذلك فإن المبادئ التالية يجب أن توجه إعداد هذه الاستراتيجية:

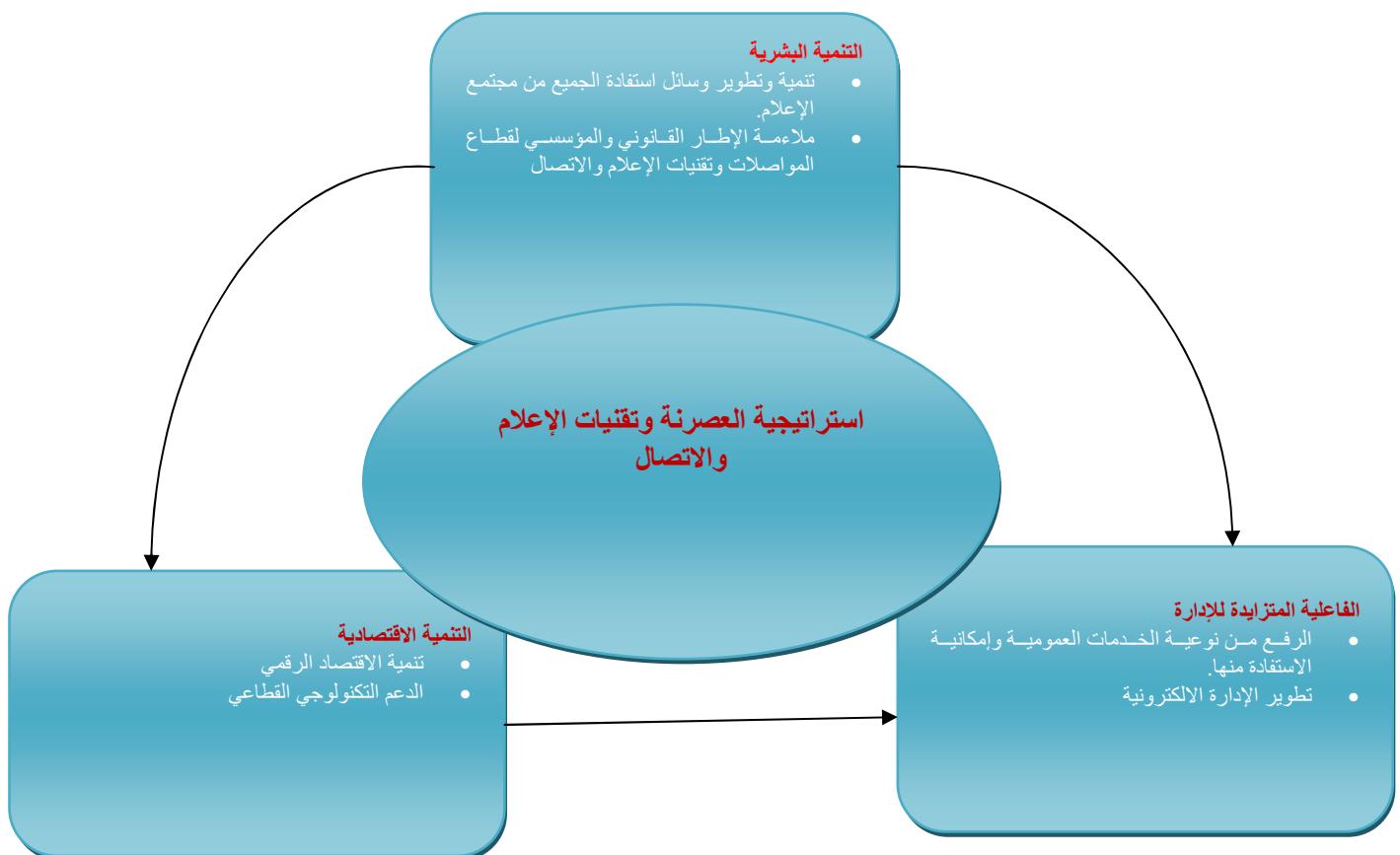
يجب أن يندمج هذا الإعداد في النظرة الوطنية لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال؛  
الأخذ بعين الاعتبار بالإنجازات الهامة منذ الانطلاقة الأولى لتنمية القطاع سنة 1998 (وهي سنة إنشاء مركز الانترنت).

الاعتماد على الاستراتيجية الوطنية لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال المعدة سنة 2002؛  
تشجيع المقاربة التشاركية للفاعلين المعينين (الإدارة، الفاعلين، القطاع الخاص، المجتمع المدني، المجموعات المحلية، الشركاء في التنمية...).

الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من أجل نشر استراتيجيات المقاهي في بلدان مختلفة؛  
الأخذ بعين الاعتبار لأفضل الممارسات في العالم (الخطة الموجهة المواطن/ المستخدم، الخدمات المتعددة الفنون، تدقيق النوعية، الأمان والثقة، التقييس والحكامة).

تحديد مؤشرات للإنجاز تكون قابلة للفياس.  
تحديد الإجراءات المصاحبة التي تمكن من التكفل بالمخاطر المحددة.

النظرة الوطنية لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال تجد ترجمتها في المحاور الستة التالية:



هذه المحاور الاستراتيجية تترجم مجموع الأهداف التي تدخل ضمن النظرة الوطنية لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال (الجدول 14: الأهداف الاستراتيجية).

#### الجدول 14: الأهداف الاستراتيجية

الأهداف	المحور الاستراتيجي
جعل الانترنت ذات التدفق العالي في متداول المواطنين وتشجيع الاستفادة من المعرف.	1. تطوير وسائل استفادة الجميع من مجتمع المعلومات.
توفير الظروف المساعدة على خلق الثقة الرقمية	2. ملائمة الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الاتصالات وتقنيات الإعلام والاتصال
تطوير إدارة أكثر اداء خدمة للمواطن	3. الرفع من نوعية الخدمات العمومية وإمكانية الوصول إليها.
إقامة إدارة فعالة وقريبة من المستخدم من خلال برنامج طموح للحكومة الالكترونية.	4. تطوير الإدارة الالكترونية.
الرفع من إنتاجية اقتصاد البلد وخلق أسواق جديدة.	5. تطوير الاقتصاد الرقمي
الاستفادة من الفرص التي تخلفها تقنيات الإعلام والاتصال.	6. الدعم التكنولوجي للقطاعات

### 2.3. اصطلاح الترقيم

سعياً إلى الاستمرارية، فإننا نختار نفس المبادئ التنظيمية والترقيم في المخططات الاستراتيجية والعملية المستخدمة خلال إعداد SNPDTN في الفترة 2002-2006. إن هذا التنظيم والترقيم يتم وصفهما فيما يلي:



طبقاً لهذه البنية، فإن كلاً من المحاور الاستراتيجية الستة يترجم إلى توجيهات. هذه التوجيهات تمكن من إعداد خطط استراتيجية وعملية.

وسعياً دائماً إلى الاستمرارية فإن المخطط العملي سيحترم هيكلة خطة العمل المصدق عليها من طرف الحكومة.

## 4- المخطط الاستراتيجي

المخطط الاستراتيجي يترجم إلى الأهداف الاستراتيجية عبر المحاور المحددة على شكل توجيهات ومشاريع.

### 1.4- المحور 1: تنمية وسائل وولوج الجميع إلى مجتمع المعلومات

**الهدف الاستراتيجي:** جعل الانترنت بالتدفق العالي في متناول المواطنين وتشجيع استفادة الجميع من المعرف.

#### 1.1.4- التوجه 11: تدعيم المكتسبات المتعلقة بالفاعلين في مجال الهاتف

هذا الهدف يسعى إلى تدعيم المكتسبات المتعلقة بالفاعلين في مجال الهاتف خاصة من خلال إقامة آلية للنشارك في البنية التحتية، وللمساعدة طرق استخدام صندوق النفاذ الشامل الذي تغذيه مساهمة الفاعلين. ومن جهة أخرى فإن مراجعة دفاتر الالتزامات لفاعلي المواصلات من أجل الأخذ بعين الاعتبار حاجيات البلد قبل نهاية الفترة التعاقدية البالغة 15 عاماً وذلك من خلال التفاوض، هذه المراجعة إذن تبدو مواتية.

##### 1.1.1.4- المشروع 111: إقامة آلية للنشارك في البنية التحتية للمواصلات

إن مرحلة التنمية الأصلية للبنية التحتية للمواصلات غالباً ما تكون متناقضة مع الاستغلال الأمثل والتقاسم الجيد للبنية التحتية بالنظر إلى الفارق بين المشاريع التي يطلقها الفاعلون، عدم تناسق التكنولوجيا المستخدمة، تنوع الممونين والتنافس بينهم. على المدى المتوسط هناك تجانس بدأت إقامته مما يمكن من تصور إقامة شراكة في البنية التحتية. والبلد يعتبر اليوم متاخراً في هذا المجال:

- كل فاعل ينشر ويتحمل وحده تكاليف استغلال هوائياته ومصادر الطاقة لديه وشبكاته مثل الألياف البصرية بينما تمثل هذه التكاليف 25% من تكاليف التشغيل؛
- إن شبكات الألياف البصرية التي كانت إقامتها على التراب الوطني غير مستغلة بالنظر إلى أنها لا يستغلها إلا فاعل واحد وفي بعض الأحيان شركة واحدة.
- إن التعديدية غير المفيدة للهوائيات ترفع من المخاطر المتعلقة بالأمان وبالبيئة.

عرف البلد تجربة أولى للشراكة على مستوى البنية التحتية من خلال إنشاء تجمع ذي نفع اقتصادي مكلف بتسهيل الكابل البحري (IMT). هذه الهيئة ستمكن جميع الفاعلين من الاستفادة من توصلة بتدفق عال نحو الشبكة الدولية. يجب على البلد أن يضع سياسة شاملة تمكن من النشارك في البنية التحتية للمواصلات بشكل عام. إن تجربة IMT ستسهل نجاح هذا المشروع الذي سيتمكن من تخفيض تكاليف الفاعلين وسيعمل على إحداث تطور أسرع لدرجات التغطية بالمواصلات وبالانترنت ذات التدفق العالي.

##### 2.1.1.4- المشروع 112: الاستغلال الأمثل لاستخدام مساهمات الفاعلين في مجال المواصلات

الفاعلون في مجال الاتصالات يساهمون في صندوق النفاذ الشامل إلا أن مصادر هذا الصندوق لم تساهم إلا جزئياً في مجال تطوير قطاع المواصلات. بل إن هذه المساهمات قد استخدمت في قطاعات أخرى مثل كهربة المدن الريفية والوصول إلى الماء. ويجب أن يقام تشاور بين الدولة والفاعلين والمجتمع المدني من أجل تغيير هذه الوضعية والتمكين من تمويل قطاع تقنيات الإعلام والاتصال بواسطة هذه الثروة التي ينتجها هذا القطاع نفسه. إن الحد من تكاليف الفاعلين الذي سيت mismatch عن مشروع الشراكة في البنية التحتية السابق الذكر يجب أن يمكن من إنجاح هذا الهدف المتمثل في تمويل القطاع بنفسه. هذا التشاور يجب أن يكون مصحوباً بتدقيق يمكن من تحديد التوازن الجيد من حيث الجانب الجبائي وشبه الجبائي للقطاع من أجل الحصول على المصادر الضرورية لميزانية الدولة مع الحفاظ على القدرة الاستثمارية للفاعلين وتمويل القطاع. هذه الضرائب تعتبر اليوم متعددة:

- الضرائب على الشركات.
- الضريبة على القيمة المضافة
- الضريبة على التعامل التجاري الداخل إلى البلد
- الضرائب الجمركية على تجهيزات الشبكة.

### **3.1.1.4 المشروع 113: مراجعة دفاتر التزامات الفاعلين**

إن دفاتر التزامات الفاعلين التي تم إعدادها من أجل منح الشخص الأولى لفترة 15 سنة لم تأخذ في عين الاعتبار جانب القارب وهي تتوجه بشكل كبير إلى جزء الهاتف. ومن الضروري المصادقة على دفاتر التزامات الفاعلين من هنا إلى نهاية 2012 (أي قبل اكتمال السنوات 15 التعاقدية) بشكل يأخذ بعين الاعتبار وصول الربط الدولي وإقامة الربط الوطني وتوزيع الربط بال نطاق التردد الكبيرة مع توفير أكبر حضور للفاعلين من أجل تنمية قطاع الانترنت ذات التدفق العالي.

### **4.1.1.4 المشروع 114: إقامة مرصد قطاعي على مستوى سلطة التنظيم يتم نشر تقريره بشكل نصف سنوي على الأقل**

طبقاً للتوصيات المذكورة القطاعية<sup>15</sup>. حول تنمية تقنيات الإعلام والاتصال ينصح بإقامة مرصد قطاعي على مستوى سلطة التنظيم يتم نشر تقريره على الأقل مرتين في السنة. والمرصد هو مجموعة من البيانات حول القطاع؛ وثيقة الصلة، شاملة ومتوفرة (في حدود سرية الأعمال).

يتعلق الأمر إذن بأداة أساسية من أجل التنظيم إذ أنها تمكن من إجراء تحليلات في السوق بغية تحديد الفاعلين المسيطرین، تحليل ديناميکية السوق... يعتبر كذلك أداة أساسية لإعلام السلطات العمومية وفاعلي القطاع (والفاعلين، والممونين والمستخدمين...); بل كذلك المستثمرين المحتملين والمانحين والمنظمات الجهوية والدولية.

- المرصد سيشمل بيانات تأتي من الفاعلين، مثل عدد المشتركين في مختلف الخدمات، رقم الأعمال، والمحصص في السوق... الخ.
- من المكتب الوطني للإحصاء، من أجل مؤشرات لتأثير المواصلات وتقنيات الإعلام والاتصال في مصاريف البيوت.
- مصالح الميزانية من أجل مؤشرات لوزن القطاع في الناتج الداخلي للخام أو في المداخيل الجبائية الدولة.

### **5.1.1.4 المشروع 115: إطلاق مشاورات تحت إشراف سلطة التنظيم وذلك مع الفاعلين وممثلي المستهلكين حول فرصة تنظيم التنافس من خلال الرصيد الإضافي**

التنافس في الأسعار بموريتانيا يتم حالياً بالأساس من خلال الرصيد الإضافي. هذا الرصيد الإضافي الذي يطبق على 12 - 16 يوماً في الشهر عموماً تكون نسبته 100% من قيمة البطاقة المسبق الدفع ويكون صالحاً لفترة طويلة. الفترة النموذجية هي 6 أشهر. ويكون قابلاً للتحويل بشكل كامل (المذكورة القطاعية<sup>16</sup> حول تنمية تقنيات الإعلام والاتصال).

هذا النوع من التنافس إذا كان قد مكن من تقسيم السعر إلى ثلاثة ما بين 2007-2011 وبالتالي كانت له آثار إيجابية بالنسبة للمستثمرين الموريتانيين هذا النوع من التنافس بدأ مع ذلك يطرح بعض المشاكل التي من شأنها أن تجعل من تدعيم القطاع مهمة صعبة:

- غياب الشفافية على مستوى السعر الحقيقي، مما يجعل من الصعب إجراء المستهلك للاختيار. المستهلك بدأ يستجيب شيئاً فشيئاً لإعلان الرصيد الإضافي وأصبح يهتم بشكل متناقض بمستوى التعرفة. هيئة ADUTEL أظهرت العديد من الشكاوى من خدمة تحويل الرصيد وبظروف تطبيق الرصيد الإضافي وكذلك المبيعات الإيجارية.
- تعدد الرصيد الإضافي من طرف الفاعلين شكل سوقاً لتحويل الرصيد بين المستخدمين يقدر من طرف الفاعلين بحوالي 10 مليار أوقية (أي خمس رقم الأعمال للهاتف النقال 2010). إن حجم هذا السوق يجعل من الصعب الخروج من جهة واحدة من طرف أحد الفاعلين سبب التنافس حول الرصيد الإضافي.
- إن استغلال مسألة التنافس عن طريق الرصيد الإضافي لا تشجع الفاعلين على العمل في إطار تنافس حول نوعية الخدمة (ADUTEL) تكتشف العديد من الشكاوى المتعلقة بنوعية الخدمة الصوتية (إشارة مضطربة) وذلك بسبب اكتظاظ الشبكات.

<sup>15</sup> مذكرة قطاعية حول تقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا، بعثة إعادة إطلاق الحور حول تقنيات الإعلام والاتصال (P-1-3-2-095)

لصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة، ابريل - مايو 2011.

<sup>16</sup> مذكرة قطاعية حول تقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا، بعثة إعادة إطلاق الحور حول تقنيات الإعلام والاتصال (P-1-3-095)

لصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة (NEFPNT)، ابريل - مايو 2011

في مواجهة هذا النوع من المشاكل فإن الدول المجاورة من اتحاد المغرب العربي (المغرب، الجزائر) أقامت تنظيمات متناظرة (أي قابلة للتطبيق لدى جميع الفاعلين في القطاع) للعروض الترويجية والمتعلقة أساسا بقدرة الصلاحية وبال المجال الأدنى بين ترويجين مما يمكن من الرجوع بشكل تدريجي إلى سوق لا تمارس فيه المنافسة إلا من خلال مستويات السعر ونوعية الخدمات وليس محصورا بشكل تام على الرصيد الإضافي.

#### الجدول 15 مقارنة بين التنظيمات المتناظرة للعروض الترويجية للهاتف النقال في الجزائر وفي المغرب

المغرب	الجزائر	طبيعة التنظيم
متناظر	متناظر	
✓		المنافسة
✓	✓	حماية المستهلك دفتر الالتزامات
○	✓	
كل مشغلي خدمات الاتصالات	مشغلو GSM فقط	
الترتيبات		المحيط
✓	✓	فتررة الصلاحية القصوى لخدمة معينة
○	✓	المجال الأدنى بين ترويجين يتعلّقان بخدمتين مختلفتين
✓	✓	المجال الأدنى بين ترويجين يتعلّقان بخدمة واحدة
✓	✓	إشعار سلطة التنظيم بالعروض
✓	✓	واجب تلبية كل طلبات المستهلكين
✓	✓	واجب توفير المعلومات الواضحة والشاملة للمستهلكين

المرجع: M. ROGY ، تنظيم تسويق العروض الترويجية للفاعلين في الهاتف النقال (وتأثير الترويج) الملتقى الجهوي حول التكاليف والتسعيرة للدول الأعضاء في المجموعة الجهوية لإفريقيا (SG3QFR) ، دكار السنغال، 16-17 مارس 2010.

من الضروري أن نطلق تحت إشراف سلطة التنظيم تشاورا مع الفاعلين وممثلي المستهلكين حول فرصة إقامة تنظيم متناظر للعروض الترويجية مثل الرصيد الإضافي.

#### **التجييه 12- إقامة التدفق العالى في موريتانيا**

يتمثل الرهان الأساسي للتمكين من زيادة البنى التحتية للاتصالات مما يمكن من تطوير تقنيات الإعلام والاتصال وخلق بيئة ملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد. إن رفع الصعاب الأساسية التي تعترض سبيل التطور الرقمي بشكل عام وفي المواصلات بشكل خاص يرتبط بشكل وثيق بنشر الشبكة الوطنية والدولية لقابل الألياف البصرية.

##### **1.2.1.4 المشروع: 121: ربط موريتانيا بالقابل البحري**

الهدف المرسوم هو تدعيم وزيادة قدرات التدفق من خلال ربط موريتانيا بالشبكة العالمية بالقابل الألياف البصرية البحري وهذا الهدف سيتم الوصول إليه بفضل الشراكة التي تمت إقامتها بين القطاع العام والخاص (IMT).

بالفعل فإن الحكومة الموريتانية قد اتخذت مبادرة لإنجاز الكابل البحري وهو ما يعرف بمشروع ACE ضمن احترام مبادئ الشراكة بين القطاع العام والخاص والاستفادة المفتوحة من الشراكة. هذه الاستفادة يجب أن تتجسد على مستوى العرض الفني والسعري للاستفادة من قدرات ACE.

بالنسبة للربط الدولي فإن موريتانيا ترتبط بالأقمار الصناعية وبالكابلات البحرية أتلانيك 2 و SAT-3/WASC التي تمر بمحطة أرضية في السنغال، وهي الكابلات البحرية التي ترتبط بها موريتانيا بواسطة كابل بالألياف البصرية عابر للحدود البرية، تمتلكه موريتل بنسبة 30% وسوتنلما من مالي بنسبة 55% وسوتنل بنسبة 15% ومن خلال شبكة 'باكيون ناسيونال' لسوتنل.

بالنظر إلى أسباب تتعلق بالسيادة الوطنية فإن الحكومة الموريتانية اتخذت قراراً بتوقيع عقد إنشاء وصيانة الكابل البحري ACE "السواحل الإفريقية إلى أوروبا" بغية تمكين البلاد من الولوج المباشر إلى الربط الدولي.

تم إنشاء تجمع ذي نفع اقتصادي يدعى IMT أي الاتصالات الدولية لموريتانيا برأسمال يبلغ 100 مليون أوقية وتم إنشاؤه بتاريخ 1 يونيو 2010 ( صالح لمدة 99 سنة) وذلك بهدف إقامة واستغلال جسر دولي للمواصلات يتألف من محطة أرضية مقامة في انواكشوط على شبكة الكابل البحري ACE. IMT-GIE لا يمكن أن يؤجر أو يتنازل أو يسوق القدرة الدولية إلا لأعضاء التجمع ذي النفع الاقتصادي الذي يمتلك رخصة جارية الصلاحية وذلك بأسعار تنافسية.

الأعضاء المؤسرون IMT-GIE هو الفاعلون الثلاثة الرئيسيون في موريتانيا (موريتل، ماتل، شنقيتل) وموريبيوصت ومستثمر خصوصي. IMT-GIE يمكن في أي وقت أن يقبل أعضاء جدد بعد موافقة الجمعية العامة التي تبت بواسطة إجماع أعضائها.

الأعضاء لـ IMT-GIE قدموا مبلغ 25 مليون من الدولار الأمريكي مقابل مبلغ الاستثمار الضروري لإقامة نقطة أرضية لـ ACE حسب التوزيع التالي: 35% موريبيوصت، 20% موريتل، 20% ماتل، 15% شنقيتل، 10% المستثمر الخصوصي.

إن تشغيل الكابل البحري ACE من المقرر أن يتم في شهر سبتمبر 2012. الشروط التقنية وتلك المتعلقة بالتسعرة لعرض IMT-GIE على الفاعلين الأعضاء تبقى غير محددة (1) في احترام الترتيبات القانونية والتنظيمية التي تحكم قطاع المواصلات في موريتانيا و(2) بالنظر إلى التعريفات المطبقة في بلدان شاطئية أخرى بشكل يجعل موريتانيا تحتل موقعها ضمن القدرة الرئيسية في السوق أو بشكل يضمن احتياطاً لدول شبه المنطقة.

##### **2.2.1.4 المشروع: 122: نشر شبكة وطنية للألياف البصرية**

إن نشر شبكة وطنية للألياف البصرية يشكل دعامة نقل لإيصال الخدمات. هذا يمكن من جعل الانترنت ذي التدفق العالى في متناول المواطنين ويشجع الاستفادة من المعرفة.

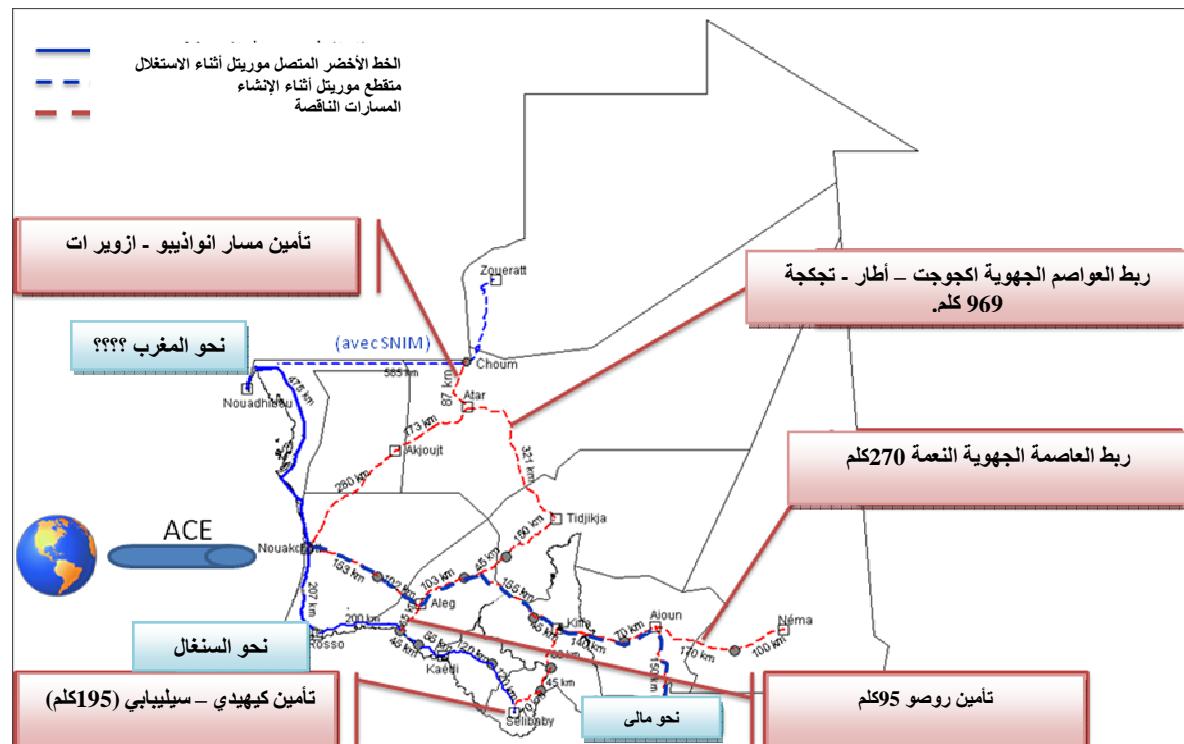
في الوقت الراهن فإن الأمر يقتصر على بعض المحاور (الهامة اقتصادياً أو استراتيجياً بالنسبة لبعض الفاعلين) التي توجد بها شبكة للألياف البصرية مما يتطلب تدخل من السلطات العمومية في إقامة المسارات الناقصة لكي يصبح مجموع العاصم الجهوية 13 تستفيد جميعاً من التدفق العالى.

إن المشروع الجاري تفديه من طرف وكالة تطوير النفاذ الشامل للخدمات يجب أن يكمل هذه الشبكة إذا كانت آلية تقاسم البنى التحية المذكورة أعلاه قد تم وضعها.

إن بناء هذه الشبكة يجب أن يصاحبه تحديد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي ستسيره ممكناً من ربط العواصم الجهوية التي لم تصلها الخدمة إلى حد اليوم و/أو تؤمن الحركة التجارية على شبكة باكتون الشاملة.

إن وكالة تطوير الاستفادة الشاملة من الخدمات (APAIS) قد بدأت مؤخراً مسلسلاً لاكتتاب استشاري من أجل إنجاز دراسة لقابلية الإنجاز من الناحية التقنية والاقتصادية للمسارات الناقصة من الشبكة الوطنية للألياف البصرية.

#### الشكل 10: المسارات الناقصة على الرابط الوطني



المراجع: وكالة تطوير النفاذ الشامل للخدمات

إن تقييمات أولياً بيّن أن تكاليف إنشاء (التجهيزات، الألياف البصرية، الهندسة المدنية) من أجل المسارات الناقصة الضرورية لربط العواصم الجهوية تبلغ 42 مليون دولار أمريكي.

**الشكل 11: التقييم المؤقت لتكاليف إنشاء المسارات الناقصة من الربط الوطني**

مليون دولار	كم	
33\$	1239	ربط العواصم الجوية
26\$	969	اكجوجت - أطار - تجكجه
7\$	270	لعيون - النعمة
9\$	347	التأمينين (المجموع الجزئي)
5\$	195	كيوبدي - سيليبابي
2\$	87	شوم - أطار
2\$	65	روصو
42\$	1586	<b>مجموع المسارات الناقصة</b>

المرجع: وحدة ICT (على أساس تقييم التكاليف المعطاة IMA دراسة إمكانية التنفيذ - إنجاز وتأمين شبكة المواصلات بالتدفق العالي اعتمادا على الألياف البصرية في المغرب العربي - التقرير المؤقت - وضعية الأدوية المستهدفة سوق يكوم فبراير 2011 - VI مع 1,4 أورو لكل دولار).

### **3.2.1.4 المشروع 123: إقامة نقطة تبادل الانترنت IXP**

إن نقطة تبادل الانترنت أو (IXP) هي بنية تحتية مادية تمكن مختلف الممونين من الوصول إلى الانترنت (FAI) أو ISP من تبادل التعاملات بالانترنت بين شبكاتهم. الهدف الأول لنقطة تبادل الانترنت هو التمكين من الربط المتبادل المباشر للشبكات، من خلال نقاط للتبادل، بدل أن يكون ذلك من خلال شبكة واحدة أو عدة شبكات منفصلة. إن فوائد الربط المشترك المباشر عديدة لكن أهمها هو التكلفة ووقت الكمون ونطاق التردد وبالتالي نوعية الخدمة. إن الممارسات الجيدة تتضمن على إقامة نقطة تبادل الانترنت لتمكين الفاعلين في البلد من الترابط بينهم والتبادل الحركة التجارية على الانترنت "محلياً" دون الرجوع إلى نقطة تبادل توجد في بلد متتطور كما هي الحال الآن.

إن إنجاز نقطة تبادل الانترنت يجب أن يتم بين القطاعين العام والخاص بعد إعداد دراسة قابلية الإنجاز.

### **3.1.4 التوجيه 13: تسهيل الوصول إلى الانترنت وإلى الثقافة الرقمية**

إن تطوير مجتمع المعلومات والمعرفة يجب أن يتم بشكل منسجم. من أجل ذلك فإن الوصول إلى الانترنت وتبادل المعرف يجب أن يكون في متناول مجموعة السكان. المشروع التالي يمكن من الاستفادة من هذه الخدمات وسيتمكن البلد من التطور إذا تمكنت الأجيال القادمة بشكل مبكر من امتلاك ناصية التكنولوجيا.

### **1.3.1.4 المشروع 131: إقامة مراكز جماعية للولوج إلى الانترنت**

إن المراكز الجماعية للولوج إلى الانترنت (CCAI) هي أماكن في الولايات والمقاطعات تسعى إلى المساهمة في فك العزلة عن المناطق الريفية والحضرية المعزولة. في مثل هذه المراكز، يجب أن تتوفر أجهزة كمبيوتر تتمتع بالربط بالانترنت وعدة خدمات وأن تكون بأسعار رمزية. كما أن هذه المراكز توفر كذلك الوصول إلى المكتبات الالكترونية. هذه التجربة التي يجب أن تبدأ أولاً بعواصم الولايات يجب أن تعمم بشكل تدريجي لتضمن لجميع السكان فرصة الوصول إلى جهاز الكمبيوتر وإلى الانترنت. إن هذه هو الوسيلة الأفضل من أجل ردم الهوة الرقمية الحالية في بعض مجموعات المجتمع وذلك عبر تكوينات توفر على جميع المستويات. إن المراكز الجماعية للولوج إلى الانترنت يمكن كذلك أن تلعب دور مقاهي الانترنت التي يأتي فيها الزبائن للاطلاع على بريدهم الالكتروني وإجراء الحوارات عبر الاتصال وللبحث على الشبكة.

### **2.3.1.4 المشروع 132: تشجيع تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال**

طبقاً للممارسات الجيدة، فإن خدمات الحكومة الالكترونية يجب أن تكون في متناول جميع المواطنين عبر مختلف القنوات. بالإضافة إلى ذلك ومن حيث الخدمات المصرفية فإن توسيع الهاتف النقال المصحوب بضعف الاستفادة من الخدمات المصرفية قاد العديد من الأفارقة في مجال الهاتف النقال إلى تطوير الخدمات البنكية عبر الهاتف النقال. هذا النظام يتمثل في استخدام الهاتف النقال كبطاقة تسديد. وصاحب بطاقة الهاتف SIM يمكن عبر SMS أن يرسل ويستقبل النقود وأن يدفع الفواتير، وأن يمتلك حساباً كما يمكنه أن يستفيد من أدوات للتطوير الاقتصادي خاصة عبر القروض الصغيرة.

دولتنا كينيا وساحل العاج هما مثالان للدول التي تطورت فيها العروض التجارية للتسديد بالهاتف النقال وذلك بشكل سريع (تحويل الأموال من شخص إلى شخص بواسطة خدمة الرسائل القصيرة (SMS)، ، الاطلاع على رصيد الحساب، تسديد البضائع والخدمات... الخ). من حيث التكنولوجيا فإن الحلول تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وسهلة الاستخدام مثل خدمة الرسائل القصيرة أو الرسائل الصوتية، بهدف الوصول إلى أكبر عدد من السكان. في هذه الظروف فإن الفاعلين في مجال الهاتف النقال هم الذين يمتلكون الحلق المركبة في السلسلة وهم المسؤولون أولاً عن تهذيب الزبون حول النقد الافتراضية. إن الفوائد التي يجنيها الفاعلون متعددة: من جهة فإنهم يعملون على ترسيخ وفاء زبنائهم من خلال تدعيم الحاجز الذي تحفظ زبائنه داخل شبكتهم. ومن جهة أخرى فإنهم يحصلون دخلاً جديداً من خلال توسيعة قاعدة زبنائهم وزيادة العمليات التجارية (إرسال الرسائل القصيرة) وكانت المشاريع المتعلقة بتحويل النقود إلى البيوت هي الأكثر نجاحاً.

ومن الضروري سعياً إلى تشجيع هذه الخدمات أن نعد دراسة تمكن من استخلاص التوصيات اللازمأخذها بعين الاعتبار من طرف الفاعلين في المجالات التالية:

1. تحليل التكنولوجيا المتوفرة واستخداماتها الحالية؛
2. تحليل السياق.
3. تحليل التكاليف.

## 2.4 المحور 2: ملامعة الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال

منذ حوالي عقد من الزمن، أطلقت الدولة الموريتانية دراسة جيدة لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال. ومع استراتيجية التنمية لعام 2002، فقد بدا أن أهمية الجانب القانوني التي تفرض نفسها على جميع المستويات، بوصفها موضوعاً متعدد الجوانب، تم إهمالها في الوقت الذي كان يجب أن تشكل العمود الفقري لكل نشاط يمس الحياة العمومية.

إن إعلان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات قد جاء ليدعم ويوحّد كل استراتيجية تنموية في هذا المجال. هذه الوثيقة تضع الأسس التي يجب أن تقدّم خطوة يمكن أن يتم القيام بها حول النظم المترافق عليها والمقبولة من طرف جميع الدول في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.

وهكذا وفي أفق عصرنة تقنيات الإعلام والاتصال، فإن التفاعل بين مختلف الجوانب أصبح يفرض نفسه. وبهذا الخصوص فإن تزامن وانسجام الأهداف والإجراءات يجب أن يتم بغية التأكيد من الوصول إلى نتائج ملموسة.

في هذا الإطار فإن كل سياسة للعصرنة يتم وضعها لهذا الإطار أو لغيره تتطلب تحديد القواعد القانونية التي يجب أن تضمن تأمين العلاقات الخصوصية والعمومية التي يمكن كذلك أن تربط بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. وبالرغم من وجود رغبة سياسية قوية لدى الدولة، فإن القدرات التنفيذية لدى أجهزتها كانت محدودة.

وفي الوقت الراهن فإن عصرنة تقنيات الإعلام والاتصال تشكل دعامة يمكنها أن تدفع بحق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وهذا ومن خلال هذه الاستراتيجية القانونية سيكون بالإمكان الوصول إلى مثل هذه التنمية. إذن قبل تحديد الاستراتيجية القانونية لعصرنة تقنيات الإعلام والاتصال، ينبغي أن نجري تحليلًا للوضعية الراهنة. من خلال هذا التشخيص سيتم عرض نقاط القوة ونقاط الضعف في أفق التحسين المنسجم مع سياسية العصرنة المرسومة لتقنيات الإعلام والاتصال بموريتانيا.

وانطلاقاً من مختلف عناصر هذا التشخيص (انظر الجزء الخاص بالتشخيص) للمحيط القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال يمكننا أن نتصور تحت هذا المحور الاستراتيجي ثلاثة مواضيع رئيسية تتعامل معها كأهداف (1) واقع الأعمال والحكامة الاقتصادية، (2) وضعية الحريات العامة (3) الحياة المدنية والثقافية.

### الهدف الاستراتيجي: خلق ظروف النّقة الرقمية

#### 1.2.4 التوجيه 21- تطوير واقع الأعمال والحكامة الاقتصادية

في هذا المجال، يجب أن يحدد العديد من المشاريع بغية تشجيع تطوير الاستراتيجية القانونية التي يجب تنفيذها. يتعلق الأمر بإعداد وتحديث الإطار القانوني للأعمال وللحكامة الاقتصادية. وعلى مستوى كل هدف كذلك، يتم التخطيط للقيام بعدة إجراءات بغية التمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة حسب المعايير والوسائل المحددة في خطة العمل.

#### المشروع 211: توفر الإطار القانوني والتنظيمي العملي والمشجع للأعمال مع الرفع من نوعية الخدمات

1. الإجراء 1: مطابقة القواعد القانونية مع القوانين والمعايير والنظم الفنية والالتزامات الدولية في إطار حيادية تكنولوجية تتناسب مع توجهات السوق.
2. الإجراء 2: المصادقة على القوانين القطاعية لعصرنة تقنيات الإعلام والاتصال

#### المشروع 212: إعداد الإطار القانوني لتوجيه تطوير أدوات التسديد

1. الإجراء 1: الأدوات التنظيمية التي تضع السقف للتسيدات النقدية لدى EPIC.
2. الإجراء 2: السهر على تطبيق المادة 956 من المدونة التجارية التي تحد التسيدات النقدية بـ 100 ألف أوقية.
3. الإجراء 3: توسيع الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية؛
4. الإجراء 4: وضع مركزية أحداث التسديد في مرحلة التشغيل

### **3.1.2.4 المشروع 213: خلق بيئة قانونية لتطوير الاقتصاد الرقمي**

1. الإجراء 1: الأخذ بعين الاعتبار لقضايا حق الملكية الثقافية، حماية وتأمين البيانات، الاستفادة من المعلومات، الجرائم والجناح المتعلقة بالمقاهي والتي تعتمد على تقنيات الإعلام والاتصال (الإعداد، التحبيـن... الخ).
2. الإجراء 2: الأخذ بعين الاعتبار لحقوق المستهلك من خلال البيئة القانونية.

### **4.1.2.4 المشروع 214: تطوير التجارة الإلكترونية**

1. الإجراء 1: المصادقة على نظم وإجراءات تشجيعية للتجارة الإلكترونية
2. الإجراء 2: إقامة جهاز قضائي لمكافحة التحايل مخصص للتجارة الإلكترونية.

### **5.1.2.4 المشروع 215: تطوير هيئات مؤسسة للثقافة الرقمية**

1. الإجراء 1: إنشاء مركز لمصادر الانترنت
2. الإجراء 2: إنشاء لجنة وطنية للثقافة الرقمية
3. الإجراء 3: لجنة استشارية لمجتمع المعلومات والمعرفة
4. الإجراء 4: ميثاق الفاعلين الاقتصاديين المستخدمين لتقنيات الإعلام والاتصال

### **2.2.4 التوجيه 22 – الدولة والحرفيات العامة**

على مستوى موضوع الدولة والحرفيات العامة، فإن المقاربة تمثل في تدعيم قدرات الدولة على تلبية حاجيات المستخدمين وعلى إشراك أفضل لهؤلاء المستخدمين في الحياة العمومية. إن تنفيذ استراتيجية قانونية لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال في البلد تفترض تبني أهداف محددة من خلالها تمكن برمجة مختلف الإجراءات المصاحبة.

### **1.2.2.4 المشروع 221: إقامة إطار توجيهي شامل لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال**

1. الإجراء 1: إعداد قانون إطاري يضع المبادئ الأساسية لتقنيات الإعلام والاتصال

### **2.2.2.4 المشروع 222: حماية حقوق الإنسان كفرد**

1. الإجراء 1: قانون حول حماية الحرفيات والبيانات الشخصية
2. الإجراء 2: قانون حول جرائم المقاهي الإلكترونية

### **3.2.2.4 المشروع 223: تدعيم قدرات الدولة من أجل ارضاء المستخدمين ومن أجل اشتراكيـم في الحياة العمومية**

1. الإجراء 1: تحديد قواعد قانونية وتحديث قواعد البيانات لحالة المدنية واستخدام المعلوماتية في المسلسل الانتخابي
2. الإجراء 2: التأثير القانوني للمراقبة الإلكترونية للأماكن العمومية الحضرية.

### **4.2.2.4 المشروع 224: تسهيل الولوج إلى العدالة**

1. الإجراء 1: استخدام المعلوماتية في المسلسل القضائي.
2. الإجراء 2: المصادقة على نص يرخص استخدام العقود الإلكترونية في المسلسل القضائي

### **3.2.4 التوجيه 23 – الحياة المدنية والثقافية**

على مستوى هذا الموضوع يتعلق الأمر أساساً بخلق بيئة لاستخدام تقنيات الإعلام والاتصال في الترقية المدنية والثقافية.

### **1.3.2.4 المشروع 231: نشر المعلومات القانونية حول إطار تقنيات الإعلام والاتصال**

1. الإجراء 1: متطلبات الأخلاق
2. الإجراء 2: إعداد وتحميـم مدونة الأخـلـق

### **2.3.2.4 المشروع 232: تطوير الثقافة الرقمية للاقتصاد**

1. الإجراء 1: إلزامية إدخال مادة تقنيات الإعلام والاتصال في المدارس
2. الإجراء 2: السهر القانوني على حماية حق الملكية الثقافية.

#### **4.3 المحور 3: الرفع من نوعية الخدمات العمومية ومن الاستفادة منها**

الخيارات السياسية في مجال عصرنة الإدارة موجهة حول أهداف وإجراءات تسعى في أولوياتها إلى خدمة المواطن في علاقته مع المصالح العمومية.

وبهذا الخصوص فإن الرفع من الخدمات العمومية ومن الاستفادة منها يتمحور حول ثلاثة أهداف متكاملة:

1. إحداث بيئة مواطنة لتسخير التغيير؛
2. جعل الإدارة مسؤولة أمام المستخدم؛
3. تسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية والرفع من نوعية استقبال المواطن.

إن برمجة هذه الأهداف ستنتمي تبعاً لمعايير قابلية الإنجاز وحسب خطة تأخذ في عين الاعتبار ما تمت البداية فيه ضمن الاستراتيجية السابقة للعصرنة (2007).

الهدف الاستراتيجي: تطوير إدارة أكثر فاعلية في خدمة المواطن

##### **1.3.4 التوجيه 31: إقامة بيئة مناسبة لتسخير التغيير**

يجب التغلب على مقاومة التغيير من خلال مجموعة من المشاريع تصاحب وتدعم الخدمات في مختلف مراحلها المتمثلة في تنفيذ الإصلاحات مع النصوص التي تسيرها، والتقييد بالمارسات الجديدة خصوصاً الالتزام بالاستجابة لطلبات المستخدمين.

##### **1.1.3.4 المشروع 311 إقامة لجنة وطنية مكلفة بتسهيل وتبسيط الترتيبات والإجراءات الإدارية**

إن إقامة لجنة وطنية مكلفة بتسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية ستنتمي بواسطة نصوص قانونية منشأة للجنة، مع تبني خارطة تتمثل في دفتر الالتزامات وتسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية في المشروع 231.

##### **2.1.3.4 المشروع 312: إزامية إحداث الإصلاحات**

مع تحديد الإجراءات المستهدفة في دفتر الالتزامات حول تسهيل الترتيبات والإجراءات يجب إعداد قانون يلزم القطاعات المعنية بأن تسهل عدداً منها كل سنة. إن التنفيذ والتحسيس والمتابعة ستتولى الإشراف عليها اللجنة الوطنية المكلف بتسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية.

##### **2.3.4 التوجيه 32 – جعل الإدارة مسؤولة أمام المستخدم**

إن الرد على هذه الإشكالية قانوني أيضاً. وبالفعل فإن النصوص القانونية يجب أن تكون عملية من أجل إجبار الإدارة بعد وقت محدد على الاستجابة لطلبات المستخدمين. ومن الجلي هنا أن الفترات لا يمكن أن تكون موحدة بالنسبة لكل الإجراءات. لهذا فإن تحليل الترتيبات المحددة يصبح ضروريًا.

##### **1.2.3.4 المشروع 322: إجبار الإدارة على الاستجابة للمستخدمين**

الهدف المنشود هنا هو إقامة إطار يمكن للمواطن فيه بقوة القانون أن يطلب رداً من طرف الإدارة على خطوطه الإدارية. إن التحليل لكل إجراءات على حدة يصبح ضروريًا من أجل تحديد هذه الفترة التابعة لكل مسلسل إجراءات على حدة. هذه الفترات يجب أن تكون موضع قانون مصحوب بمرسومه التنفيذي.

##### **3.3.4 التوجيه 33- تسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية والرفع من استقبال المواطن**

إن تحسين العلاقة بين الإدارة والمستخدمين يمكن أن يتم من خلال الاستخدام الملائم للتنيات الجديدة للإعلام وذلك عبر إقامة مكاتب استقبال من أجل تحسين نوعية استقبال المستخدمين وكذلك عبر القيام بتسهيل لخطوات المواطنين من أجل القيام بترتيبات معقدة، تقيلة وغير شفافة. هذه الخطوة ستساعد على الحد من التقاؤت المعتمد على النوع وعلى المستوى الاجتماعي.

من أجل بلوغ هذه الأهداف فإن حملات إعلامية موجهة إلى الجمهور يجب تنظيمها.

#### 1.3.3.4 المشروع 331: إقامة قاعدة بيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية

هذا الإجراء مستمر من حيث الزمان إذ أن التغييرات وإعادة الهيكلة هي أمور منتظمة في الإدارة. وغني عن الذكر أن هذه البيانات الموجهة إلى أن يطلع عليها من طرف المواطنين ويجب أن تكون موضع تحبيب منتظم. هذه البيانات تتعلق أساساً بالموقع التالي: [www.servicepublic.gov.mr](http://www.servicepublic.gov.mr): الترتيبات الإدارية الأساسية الضرورية من أجل الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية: خدمة ذات نفع عام، ممارسة حق، ....  
يسهم بالوصول إلى عناوين وأرقام اتصال مختلف المصالح العمومية. [www.annuaire.gov.mr](http://www.annuaire.gov.mr).

#### 2.3.3.4 المشروع 332: تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية

إن تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية، يشكل هدفاً متوسطاً يتمثل في إعداد دفتر الالتزامات. هذا التحليل يجب أن يشمل 400 من الترتيبات والإجراءات المحددة وذلك من أجل تحديد عرض لها ليسهل خطواتها وينظم كل الإجراءات الإدارية حسب فئة المستخدمين، كما ينظم الإجراءات حسب الفئات أيضاً ويقترح مخططاً عملياً من أجل تحليل المسار الإداري للإجراءات والشكليات والترتيبات، ويعده مخططاً بيانياً لكل إجراء.

#### 3.3.3.4 المشروع 333: تفعيل مراكز الاتصال

إن تفعيل مركز الاتصال حول الخدمات والبني الإدارية مشروع باستغلال قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية. بالفعل فإن العمال المكلفين بالرد على أسئلة المواطنين يجب أن يتوفروا على البيانات والمعلومات حول الإدارات العمومية الموريتانية. وهو مفيد للمواطن الضعيف وغيره من ضحايا القطعية مع النظام الرقمي. إنه يوفر لكل محاور رداً مخصصاً له ليسهل عليه إجراءاته الإدارية.

#### 4.3.3.4 المشروع 334: إقامة مكاتب للاستقبال

إن إقامة مكاتب للاستقبال تمثل أحد الشروط الضرورية للتحسين من نوعية استقبال المستخدمين للإدارة العمومية وتشجيع الشفافية في الوسائل التي تمر بها الإجراءات والترتيبات. يتعلق الأمر بالتشاور مع القطاعات حول تحديد المكان المناسب لإقامة المبني ومن ثم اقتناء التجهيزات للمكاتب (الأدوات المعلوماتية، الأثاث، البرامج وأخيراً القيام بتكوين العمال المكلفين بالاستقبال).

#### 5.3.3.4 المشروع 335: تنظيم حملات للتحسيس

من أجل ضمان المزيد من النجاح في الإصلاحات فإن حملات للاتصال مندمجة في خطة إعلامية يجب أن يتم القيام بها لدى المستخدمين للمصالح العمومية حول سير الإدارة، إجراءاتها، ترتيباتها الإدارية، الفوائد المباشرة لإخبار المستخدمين حول الخطوات اللازم اتخاذها والأدوات الموضوعة تحت تصرف المستخدمين (مراكز الاتصال ...). [www.sp.gov.mr](http://www.sp.gov.mr)

#### 4.4. المحور 4: تطوير الإدارة الإلكترونية

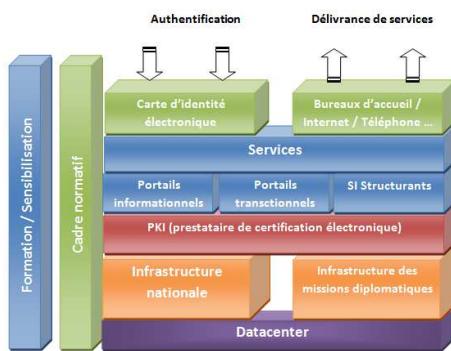
إن المقاقي الإدارية أو الحكومة الإلكترونية التي سيتم تفصيلها في محور (تطوير الإدارة الإلكترونية) يلعب دورا هاما في إنجاح الاستراتيجية الشاملة لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال نظرا لأثره على القطاعات الرئيسية الأخرى في مجتمع المعلومات والمعرفة. إن المسلسلات الإدارية الفعالة تمثل ميزة تنافسية يستفيد منها المواطن والاقتصاد ومجموع القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك فإن الأدوات الإلكترونية إذا تم تصديقها بشكل جيد تسهل اتصال السكان بالإدارة.

##### المخطط البياني

إن الإدارة الإلكترونية تتميز بجانبها الأفقي الذي يتطلب التعاون المتعدد بين القطاعات الوزارية والمنظمات المعنية، والإشراف المشترك بالإضافة إلى أهداف متباعدة بشكل مشترك. إن جوانب الإشراف تبقى مرتبطة بشكل وثيق مع الإشراف على المشروع والمسؤولية عن متابعته وتقييمه.

إن الحكومة الإلكترونية تتطلب كذلك صهراً لجميع أنظمة المعلومات المستخدمة في الإدارة وتحديداً لنظم البنية والتصميم في إطار احترام الممارسات الجيدة.

هذا المحور سيكون له أثر هام على مؤشر التنمية للخدمات عبر الاتصال المحسوب سنوياً في التقرير المعروف باسم حالة الحكومة الإلكترونية عبر العالم بالإضافة إلى ترتيب موريتانيا في التقرير السنوي Doing Business المعروف باسم



الشكل 12: المكونات / بيئة مشروع الحكومة الإلكترونية

إن الشكل السابق يلخص مكونات مشروع الحكومة الإلكترونية وتفاعلاتها مع مشاريع أخرى (التصديق: التثبت من البيانات ANRPTS وتقديم الخدمات: عصرنة الإدارة).

إن تصديق البيانات يلعب دورا هاما في تطوير المقهى الإداري. الشخص الذي يتم التثبت منه من خلال النظام المعلوماتي (التأكد القوي) يمكنه أن يستفيد من الخدمات الشخصية. لهذا فإن المشروع يجب أن يكون مرتبطاً بشكل مباشر بمشروع بطاقة التعريف الوطنية الجاري العمل فيه.

الأدوات المطورة تندمج كذلك مع الوسائل المقامة في إطار عصرنة الإدارة (مكاتب الاستقبال، الشبكات الموحدة... الخ) انظر الشكل 12: المكونات / بيئة مشروع الحكومة الإلكترونية

الهدف الاستراتيجي: إقامة إدارة فعالة وقريبة من المستخدم من خلال برنامج طموح للحكومة الإلكترونية.

**1.4.4. التوجيه 41- إقامة هيئات الإشراف الضرورية من أجل تسيير مشروع الحكومة الإلكترونية ومن أجل لعب دور صاحب المشروع.**

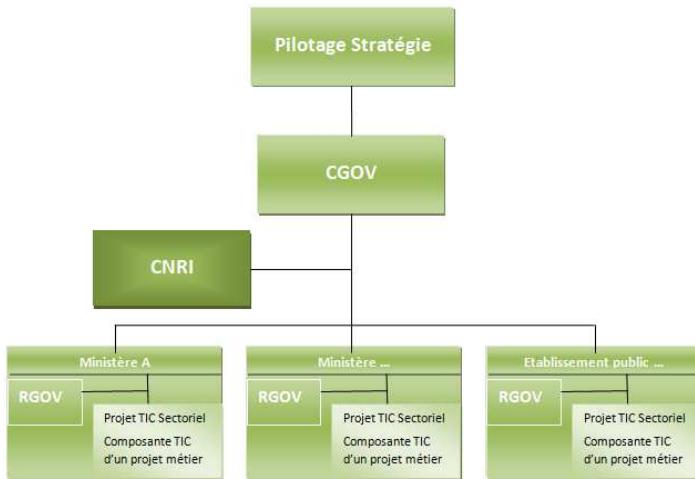
إن مشروع المقهى الإداري يبقى مشروع عالى السيادة الوطنية. والإشراف عليه لا يمكن أن يوكل إلى هيئة خصوصية. فمن الملح والمستعجل تطوير إدارة ذات قدرات خاصة من أجل دمج تكنولوجيا المعلومات بنجاح في الخدمات الإدارية.

من جهة أخرى فإن هدف المشروع ليس إدخال تكنولوجيا، كما لو كان الأمر يتعلق بتحويل خدمة موجودة إلى خدمة آلية، بل إنه يتمثل في إعداد نظام مع مسلسلاته. إن هذا الإبداع التنظيمي لا يمكن أن يتأتى إلا بإشراف من صاحب مشروع استراتيجي قوي يمثل المهن ويتمتع بالسلطات الضرورية وقدر على تحديد كل الرهانات وباستطاعته اتخاذ قرار إعداد مجموعة المسلسلات ذات الأثر. إن امتلاك المسؤولية عن مشروع دون التمتع بسلطة القرار أو مع إهمال الجانب الاستراتيجي للمشروع لصالح الجانب التكنولوجي البحث هو العامل الأساسي للفشل في مثل هذا النوع من المشاريع.

إن الدور الرئيسي للإشراف على المشروع هو جعل التنظيم الجديد رسمياً وممكناً وحاصلاً من استخدام التكنولوجيا الجديدة وهو كذلك المصادقة بالنظر إلى هذه الرهانات على مجموع المشاريع التكنولوجية المشاركة في برنامج للإعداد.

هناك جانب آخر استراتيجي على نفس المستوى مع المسؤولية عن المشروع يتمثل في التشارك والاندماج بين الأنظمة. في بدون إشراف أفقى للحكومة الإلكترونية لا يمكن تحاشي حدوث ازدواجية ولا يمكن تجنب عدم ترشيد المصادر. تشير هنا إلى أن الإشراف على "الاستراتيجية" بشكل عام يجب أن يوكل إلى لجنة متعددة القطاعات تحددها الإدارة. الإشراف على الحكومة الإلكترونية هو بنية فرعية لهذا الإشراف الشامل. المشاريع التالية يجب اعتبارها في هذا المجال.

#### **المشروع 411: إقامة هيئة لإشراف الخاص على مشروع الحكومة الإلكترونية (CGOV): لجنة الحكومة الإلكترونية**



الشكل 13: نظرة عامة لبنيّة الإشراف على مشروع الحكومة الإلكترونية

- يجب على هيئة الإشراف على مشروع الحكومة الإلكترونية:
  - أن تتوفر على مستوى عال من الإشراف (أن تكون ملحقة بالوزير الأول)
  - أن تتوفر على مستوى عال ضمن كل قطاع وزاري وضمن المؤسسات العمومية (RGOV: مسؤول الحكومة الإلكترونية) هيئة الإشراف مسؤولة أمام لجنة الإشراف المسؤولة عن تنفيذ "الأستراتيجية"

#### **هيئة الإشراف مكلفة بما يلي:**

- ضمان تحديد رؤية مشتركة لمجموع القطاعات وخطة عمل متناسقة مع الأولويات الاستراتيجية.
- الاستغلال الأمثل لتكليف التسيير والاستثمار في مشاريع وخدمات الحكومة الإلكترونية.
- تسخير المهام المتعددة في المجال.

#### **المشروع 412: تحديد سياسة التشارك في المصادر في مجال تقنيات الإعلام والاتصال**

إن مجال تقنيات الإعلام والاتصال يعبئ مصادر مالية وبشرية هامة. وبدون تسخير أمثل لهذه المصادر، فإن البلد لا يمكن أن ينجز فوائد عائدة من الاستثمارات في هذا المجال. إن التشارك بين مصادر يجب أن يندرج في إطار خارطة طريق وطنية مصادق عليها من طرف الحكومة. وهي تتطلب إقامة مركز وطني لمصادر المعلوماتية يمكن أن يطلب منه تنفيذ إجراءات استراتيجية وإن يساعد هيئة الإشراف في مسؤولياتها عن المشروع. هذا المشروع يجب أن يؤدي إلى:

- تحديد مخطط وطني لل/participation.
- إقامة مركز وطني لمصادر المعلوماتية (CNRI)

#### **التجييه 42 – تحديد الإطار المعياري للحكومة الإلكترونية**

إن إقامة أنظمة معلوماتية موجهة للمستخدمين ومندمجة تتطلب إقامة بيئة عمل يمكن تشغيلها بشكل متداول وتسهل التعاون. هذه البيئة يجب أن تضمن:

##### **حماية الحقوق الخصوصية**

- حماية السرية

##### **المساواة في الاستفادة من الخدمات.**

- الانفراد بتجميع المعلومات.

##### **الحق في الاستفادة من البيانات المعيارية والخدمات وخلق مرجعيات للبيانات على مستوى كل نظام معلوماتي.**

- تأمين الوصول.

##### **الاستغلال الأمثل للاستثمارات.**

##### **صدقية وإلزامية الاعتراف بالعقود الافتراضية.**

إضافة هذه الإجراءات للطابع المعياري يتجسد في مشاريع على النحو التالي.

#### **1.2.4.4 المشروع 421: تحديد مرجعية مشتركة للتشغيل المتبادل (RCI) لنظم المعلومات وحماية المعلومات**

المرجعية المشتركة للتشغيل المتبادل (RCI) لنظم المعلومات تهدف إلى :

▪ تحديد القواعد المشتركة من أجل تطوير نظم المعلومات لكل المصالح العمومية.

▪ هذه النظم يجب أن تكون قابلة للتشغيل المتبادل، ومؤمنة وقادرة على التطور بشكل بسيط. كما يتوجب أن تكون معتمدة على نظم مفتوحة، موجهة إلى المستخدمين وقابلة للاستخدام من طرف كل مزود.

▪ تحديد قواعد تجميع وتخزين المعلومات التي تمكن من تحاشي التكرار والتسجيل المزدوج مما يضمن مرجعيات للبيانات يمكن تقاسمها.

▪ تحديد قواعد التخزين في الإشراف الرقمي للوثائق والوسائل الالكترونية؛

▪ تحديد قواعد قابلية التتبع.

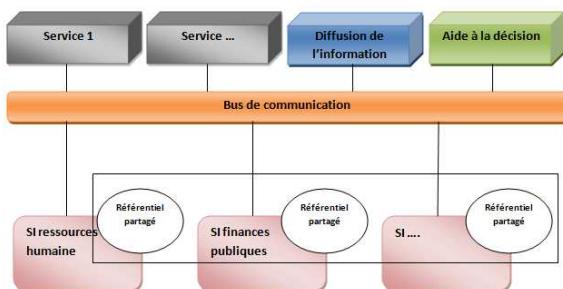
▪ تحديد بنية للتشغيل المتبادل وخطة للاندماج بين نظم المعلومات في هذه المنصة؛

▪ تحديد القواعد المتعلقة بالتبادل الالكتروني بين المستخدمين والسلطات الإدارية وبين السلطات الإدارية ذاتها والمصادقة على لغة ومعانٍ مشتركة أثناء تبادل المعلومات.

▪ تحديد المرجعية العامة للتشغيل المتبادل التي تشجع فتح النظم المعلوماتية في بيئاتها (العلاقات مع المواطنين والشركات والمنظمات العمومية الأخرى)؛

▪ تحديد مرجعية لتقنولوجيا البرامج بغية تطوير الخدمات عبر الاتصال مع الحد من قدرات التنفيذ والتحكم في التكاليف وتطوير الصيانة.

#### **2.2.4.4 المشروع 422: إقامة مرجعية مشتركة لبيانات الإدارة (RCBA)**



الشكل 14: المرجعية المشتركة والموصى بها لبيانات الاتصال

إن تجميع وتحيين البيانات هي الجوانب الأكثر تكلفة في تنفيذ نظم المعلومات. التجميع المزدوج والمعالجة المزدوجة للبيانات كما هو منتشر اليوم تقضي تحمل تكاليف غير مفيدة وتؤدي إلى تدهور الخدمات المطورة (التجميع المزدوج والمعالجة المزدوجة لبيانات الحالة المدنية، صور الأقمار الصناعية، إحدياثيات نظام الموقع (GPS) للطرق، البيانات الديموغرافية... الخ). إن تحديد مرجعية مشتركة للتشغيل المتبادل لأنظمة المعلومات هي مرحلة أولى هامة من أجل الحد من تأثير هذه الإشكالية. إلا أنه يجب أن تكون مصحوبة بإقامة مرجعية مشتركة وبلجنة مكلفة بالسير الجيد لهذه المرجعية.

لا يتعلق الأمر هنا بإنشاء عاقدة بيانات جديدة تعمل كمرجعية بل يتعلق الأمر بضمان أن كل هيئة تنتج معلومات تكون مسؤولة عنها وتتوفر الواجهات الضرورية من أجل أخذها من طرف الجهات الأخرى المخولة بذلك. المرجعية المشتركة هي كيان منطقي (انظر الشكل 14) مكون من مرجعيات جزئية مشتركة تصدر عن مختلف أنظمة المعلومات في الإدارة. هذه المرجعيات تسمح باستغلال البيانات ضمن احترام بنية التشغيل المتبادل وضمن احترام الاستفادة من هذه البيانات. الإجراءات اللازم القيام بها هي:

- إقامة لجنة مكلفة بالمرجعية المشتركة لبيانات الإدارة
- إقامة بوابة للانترنت تمكن من الاطلاع على الدليل السنوي للبيانات المرجعية للهيئات التي تتوجه لها وللهيئات التي يرخص لها الاطلاع عليها. هذا الدليل السنوي يجب أن يطلع عليه بشكل تلقائي من طرف مصالح نشر البيانات المرجعية على مستوى القطاعي.
- إقامة برنامج وسيط (middleware) معياري موجه للرسائل<sup>17</sup> أو ناقل مشترك لبيانات لتسهيل تبادل الرسائل؛
- تنظيم تدقيق لبنية أنظمة المعلومات المتعددة وإقامة مرجعية مشتركة لبيانات الإدارة بغية ضمان التأكد من الهوية على مستوى كل واحد من هذه الأنظمة المرجعية ومن احترام بنية التشغيل المتبادل التي تضمن إمكانية استغلال هذه البيانات من طرف هيئة أخرى.
- تنظيم تدقيق سنوي لبيانات الإدارة من أجل تحيين المرجعية المشتركة لبيانات الإدارة وتحديد الإجراءات الضرورية لسيرها الجيد.

<sup>17</sup>. برنامج وسيط موجه للرسائل: هو عبارة عن نظام يمكن من التواصل بين تطبيقات ويعمل ك وسيط بينهما وذلك بشكل مقاول في الزمن. ضمن مثل هذه البنية، حيث يتم تبادل الرسائل من طرف برنامج وسيط، تحدث كذلك عن التخزين والإرسال: البرنامج الوسيط الموجه للرسائل يخزن الرسالة ويوجهها بعد ذلك نحو وجهتها عندما تطلبها هذه الأخيرة.

#### **3.2.4.4 المشروع 423: تحديد سياسة الاندماج بين البرامج الحرة في الادارة**

في الوقت الراهن تعتمد محطات العمل (أجهزة الكمبيوتر) والمنصة التعاونية للإتصالات التابعة للإدارة على حلول ميكروسوفت. ويعود ذلك إلى المعاهدة الموقعة بالنسبة للفترة 2003-2008 والعقد الثلاثي 2010-2012 الذي لم يبدأ تنفيذه به حتى الآن والذي من شأنه أن يغطي الفترة 2011-2013. هذه الحلول تتمتع بفوائد مؤكدة إلا أنها تتطلب مصاريف مالية هامة. يجب وضع سياسة اندماج واقعية للبرامج الحرة. هذه السياسة يجب أن تطبق بشكل تدريجي حيث أن البرامج الحرة تتطلب بيئات ناضجة سواء في ما يتعلق بالمستخدم أو في ما يتعلق بالمسير. إن هذه الحلول إذن تمثل خياراً لعدد من المجالات إلا أنها ليست كذلك بالضرورة للجميع. وهي تتمتع بمستقبل واعد في السنوات القادمة إذ أن العديد من الدول قد استثمرت في تطويرها (جنوب إفريقيا، الإدارة الفرنسية والبرازيل). إننا نعتقد إذن، أنه بالعمل تدريجياً يمكن للإدارة الموريتانية ان تدخل هذه البرامج وتبدأ في نهاية العقد التجاري الحالي (2013) في الانتقال إلى منصة حول هذه البرامج. إن تحليل الوضعية في فرنسا يثبت وجود 2% من البرامج الحرة. ومن أجل التنبية إلى أن مثل هذه الخطوة يجب أن تتم بطريقة تدريجية، نذكر بأن لجنة تحرير النمو الفرنسي، تحت رئاسة جاك آتالي، حددت هدفاً يتمثل في الوصول إلى 20% من "التطبيقات المطورة مؤخراً أو المثبتة لصالح القطاع العمومي في المصادر المفتوحة" في أفق 2012<sup>18</sup>.

إن وضع سياسة الاندماج يجب أن يؤدي إلى تحديد مرجعية لтехнологيا البرامج سيتم تحبيتها بشكل سنوي وتحدد متى تكون مجررين على المصادقة على نسخة حرة من كل حل. وحيثما لم تحدد مرجعية هذا الالتزام، فإن أصحاب القرار لهم الحرية في اختيار الحل المفضل (مالك أو غير مالك).

من أجل تمكين أصحاب القرار من الإشراف على المشروع نذكر هنا بتعريف البرامج الحرة وبرامج الملك؛ فوائد ها وأضرارها.

تعريف البرامج الحرة

إن عبارة "برنامج حر" تشير إلى حرية المستخدمين في التنفيذ والنسخ والتوزيع والدراسة والتعديل والرفع والتحسين من البرنامج. ويعتبر البرنامج برنامج حراً إذا كان المستخدمون يتمتعون بكل هذه الحريات. عبارة "برنامج حر" تشير إلى الحرية وليس إلى الثمن. "البرنامج الحر" لا يعني أنه غير تجاري<sup>19</sup>.

كل برنامج موزع على شكل ثانوي قابل للتنفيذ ولا يتتوفر على أي وسيلة قانونية لولوج رقمه السري الأصلي هو برنامج مالك. بعبارة أخرى فإن كل برنامج محتواه وطريقة عمله الداخلية محفظ بها سرياً بشكل مقصود من طرف صاحبه يندرج تحت غطاء الملكية. ومن أجل الدفاع عن مصالحهم التجاريين (وغيرها) فإن مطوري الحل المملوک يمنعون (غالباً) إعادة التوزيع بشكل حر لمنتجهم (على أن يبقى صندوقاً أسود بالنسبة للمستخدمين). ولذلك فإن هؤلاء يجدون أنفسهم محروميين من إمكانية تعديل البرنامج ليناسب حاجاتهم، ولি�صححوا أية عوائق محتملة أو أن يضيفوا إليه بعض التحسينات<sup>20</sup>.

<sup>18</sup> <http://www.liberationdelacroissance.fr/files/rapports/rapportCLCF.pdf>.

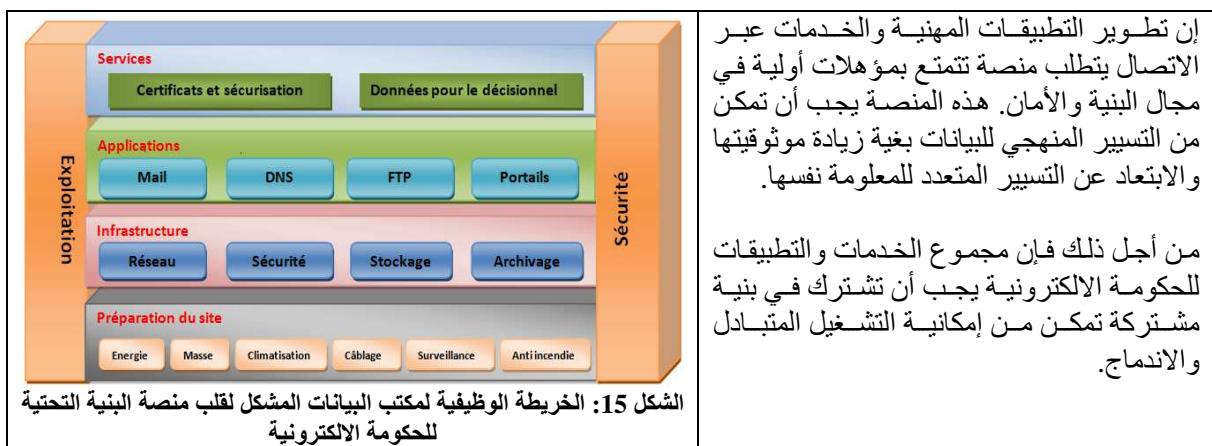
<sup>19</sup> مستخلصات من الصفحة "ما هو البرنامج الحر" <http://www.gnu.org/philosophy/free-sw.fr.html>

. نیکولا لکرک 1999.<sup>20</sup>

## نقاط القوة - نقاط الضعف للبرامج الحرة والبرامج المملوكة

البرامج الحرة	براميل الملك
<ul style="list-style-type: none"> <li>أداء واستقرارية يفضل توفير الأرقام المفاتيح المصدرية ومجموعة تعمل فيها.</li> <li>تأمين بفضل شفافية الرقم السري الذي يمكن من اكتشاف ومعالجة نقاط الضعف ثمن الاقتناء ضعيف وحتى معنوي قابلية التطور (مساهمة الجماعة المعنية وإمكانية الوصول إلى المصادر)</li> <li>احترام النظم وقابلية التشغيل المتبادل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مستوى جيد لإدماج حلول كل معد.</li> <li>نظم حدسية وملائمة لبيئات العمل (سهولة الاستخدام)</li> <li>تغطية المجالات المتعلقة بمهن التقنية الضمانة والتعهد القوي للدعم.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>حصة ضعيفة من السوق بشكل عام وفي المهن الخاصة على وجه الخصوص.</li> <li>غياب الضمان والدعم وهو ما يتطلب وجود فريق مؤهل في التنظيم المستخدم.</li> <li>ضعف مستوى الاندماج بين حلول مختلف البرامج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تكليف مرتفعة للرخص والتحديث.</li> <li>صعوبات في الملاءمة (شروط استخدام غير مرنة: عدم إمكانية الوصول إلى الأرقام السرية للمصدر....)</li> <li>شروط التصحيح للتعطل معيبة (التحديث المنظم والبطيء).</li> </ul>

### 3.4.4 إقامة بنى تحتية للحكومة الإلكترونية مدمجة وقدرة على تقديم خدمات تعاملية



مثل هذا العمل يهدف إلى:

↳ التشارك في البنية التحتية والمصادر.

↳ النشر المؤمن للبيانات المشتركة بين التطبيقات.

هذه المنصة تعتمد على منصات مشتركة للاستضافة والحفظ وكذلك على شبكة داخلية بالتدفق العالي للإدارة والتي يجب أن تشمل مجموع الهيئات المعنية بمشروع الحكومة الإلكترونية.

تتوفر الإداره حالياً على مركز للبيانات وتسيير مركز للأمان. مركز البيانات يجب أن يتم إعادة استصلاحه بغية احترام القواعد الفنية في هذا المجال. إن البنية المختلفة لبنائه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في المركز الرئيسي للبيانات (انظر الشكل 15) والذي يجب أن يتوفر على كل الوسائل الضرورية للرفع من موثوقيته (مضاد للحرائق، تسيير للطاقة... الخ). إن مركز البيانات يجب أن يكون أيضاً مدعوماً بمراكز للحفظ والتوثيق. من جهة أخرى فمن الضروري أن نتوفر على مقدم خدمات التوثيق من أجل تقديم خدمات تعاملية ومن أجل وضع حل للأمان يمكن من ضمان الثقة في تطبيقات الإداره. وأخيراً فإن نوعية تجهيزات الإداره بمثابة عامل هام يمكن أن يؤثر على تسيير التغيير.

### 1.3.4.4 المشروع 431: الرفع من مستوى مركز البيانات خدمة للمنصة الموحدة لاستضافة تطبيقات الحكومة الالكترونية

إن مركز البيانات الموجود حالياً يمثل قلب الشبكة الداخلية ذات التدفق العالي للإدارة ويتوفر مختلف الخدمات لكل المستخدمين. وهو جزء من مركز البيانات من الفئة-2 tiers (انظر الإطار 2) وهو ضروري للرفع من مستوى مركز البيانات من أجل بلوغ TIRES-4 الذي هو مستوى يوفر استعداداً أفضل وقدرة تطور أهم الإشكاليات المختلفة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى هذا المستوى يتم عرضها أسفله. وهي تتعلق أساساً بالتكيف، اللوحات التقنية، الطاقة، الإعمار والتصنيع.

#### تكييف مركز البيانات:

إن إقامة "ممر بارد" أو المسارات الباردة يعتبر اليوم أفضل طريقة لتوفير مستوى التكييف الضروري لمركز البيانات مع الحد من استهلاك الطاقة. هذه المقاربة توفر الفوائد التالية:

- الرفع من كثافة الرفوف؛
- زيادة التعليمات المرتبطة بالحرارة
- الاستفادة بنسبة 100% من فاعلية نظام التكييف؛
- الحد من عدد دورات إنتاج التبريد (الاقتصاد في الطاقة) وبالتالي الحد من البصمة الكربونية.
- "الممارسات الأفضل" بالنسبة لمبرد هوائي من هذا النوع هي:
  - تسخير تيار الهواء:
    - ✓ مجموعة التبريد الأقرب لقاعات
    - ✓ تزويد القاعات بممرات حارة وباردة؛
    - ✓ فاك امتلاء مؤخرات الرفوف ل CABs (التيار القوي والضعف من أجل تمكين الهواء الساخن من المرور).
    - ✓ شبكة تمرير الهواء واستعادة مناسبة لحجم وقت التدفق وكثافة القاعة.
    - ✓ لوحة لإغلاق مقابل الرفوف من أجل تجنب خلط الرياح الحارة والباردة.
    - ✓ الإحاطة بمناطق إطلاق التيار الهوائي.
    - ✓ تنظيم لوحات ماسكة
    - ✓ تنظيم الكوابل الكهربائية
    - ✓ توزيع التيار القوي والضعف من الأعلى (إن كان ممكناً)، بدون CABs على شكل لوحات مستعارة
  - قياس الحرارة من أجل التمكن من المردودية:
  - ✓ مقياس حراري ومقياس لدرجة البخار في الهواء في القاعة واستغلال المسار الداخلي للسرفيارات.
  - ✓ قياس استهلاك مركز التكييف والحرارة وقياس كمية البخار في كمية الهواء المأخوذة.
  - تفتيش وتدقيق حول القاعة: الحرارة، الرطوبة، سرعة ضخ الهواء، تجديد التوقيت

الوصف	Tiers
مركز البيانات لا يتتوفر إلا على طريقة واحدة للتزويد بالكهرباء والتبريد، وبدون تكرار للعناصر. هذه المراكز لها استعداد اسمي قدره 99,67 %، وهو ما يقابل توقفاً متوسطاً قدره 28,8 ساعة للسنة.	Tiers-1
مراكز البيانات لها أيضاً طريقة واحدة للتزويد بالكهرباء والتبريد إلا أنها تمتلك عناصر مكررة تمكنها من الوصول إلى وفرة اسمية بمقدار 99,74 أي ما يقابل 22 ساعة توقف.	Tiers-2
مراكز البيانات الأكثر تطوراً: تشمل عدة طرق للتزويد بالكهرباء والتبريد وواحدة منها هي النشطة. هناك العناصر المزدوجة والصيانة يمكن أن تتم دون اللجوء إلى توقف الماكينات. التوفّر قدره 99,98 % أي 1,6 ساعة من التوقف خلال السنة.	Tiers-3
مراكز البيانات أكثر متطلبات: تملك عدة طرق نشطة ومتوازية من أجل التزويد بالكهرباء والتبريد. الكثير من عناصر البنية مزدوجة وهي قابلة لتحمل الأعطال. التوفّر 99,99 % وهو ما يقابل 0,4 ساعة للسنة.	Tiers-4

الإطار 3: تقسيم مراكز البيانات إلى عدة انتيرسات (tiers)

## أرضية تقنية

على هذا المستوى يجب إقامة فرجة تقنية بكتافة عالية (حوالى 1.5 م<sup>2</sup>) وأرضية تقنية تمكن من المرور الجيد للهواء البارد للأسفل.

## الطاقة

إن مركز البيانات يجب أن يتمتع بتجهيزات مناسبة من حيث الموجات (أونديلير) المولدات الكهربائية، وموزعات الكهرباء. هذه التجهيزات تعتبر حلقة أساسية في سلسلة الاستعداد الجيد. من الضروري متابعة صيانتها الوقائية بغية تجنب التسرب الكهربائي. يجب كذلك التوفّر على نظام الربط الأرضي للأمان يكون ذا فعالية وتمكن رؤيته مباشرة وبشكل صحيح من أجل امتصاص كل الصعاب الكهربائية الممكنة. كل التجهيزات المعدنية لمركز البيانات يجب أن تكون مربوطة بوصلة أرضية (مثال: الرفوف، الدواليب، الأبواب، الهياكل، نظرات الكابلات، أنابيب الماء، الكتل المعدنية للمنبى... الخ).

## الإعمار

يجب إقامة تسخير عمراني من خلال تنظيم النقل التدريجي والمستمر لنظام المعلومات بغية تسهيله واستغلاله بشكل أمثل وجعله أكثر تفاعلاً ومرنة تجاه التطورات الاستراتيجية لمشروعات الحكومة الإلكترونية.

إن مسألة العمران تمكن من الاستجابة لقضايا محورية ومن الرفع من موثوقية مركز البيانات:

- ✓ لماذا يتم إنشاء هذه البنية التحتية؟
- ✓ من أين تمر الكابلات؟
- ✓ ما هي نسبة الملوء في الفرج، والدواليب، والرفوف، والمحولات؟
- ✓ في حالة حادث، ما هي الحلول التي تمكن من المعالجة؟
- ✓ كيف نحد إلى أدنى حد وقت تدخل المشغلين؟
- ✓ كيف تتفّذ الانتقال من المادة نحو الافتراضية؟
- ✓ ...

## الجانب المتعلقة بالشبكات

إن مركز البيانات يجب أن يتوفّر على مستوى عال من الاستعداد لتوفير شبكة نوعية ومستوى عال من الأمان. إن مبادئ التصميم في هذا المجال هي كالتالي:

- أن يتم بناؤه حول نواة بأداء جيد (خلف الشبكة بقدرة مطلوبة تتمثل في 10GE)
- استخدام MPLS (تحويل البيان المتعدد البروتوكولات) انظر الإطار 4.
- التوفّر على خدمات موازنة الشحنة، والاستخدام الأمثل لـ SSL وللوسائل من الحرائق.
- أن يكون متطولاً وقابلًا للتوصیع أفقیاً (بواسطة إضافة معالجات وأفراد صلبة).
- التوفّر على لوحة تحكم تشمل كل مؤشرات الأداء والضعف المادي والمنطقي (حالة الأقراص، وضعية تحبيس البرامج، التهديدات المعروفة... الخ).

### **MPLS تكنولوجيا**

إن عبارة MPLS (وهي اختصار لكلمات مدلولها هو نوعية الخدمة) تمثل مجموعة من الخصائص المعرفة بـ IETF (قرة مهمة هندسة الانترنت) المتمثلة في مد الخلفيات المارة على الشبكة بعلامة تعمل على تحديد مرات الطريق التي يجب أن تسلكها البيانات. MPLS تعمل إذن على تسخير نوعية الخدمة على تحديد خمسة أصناف من الخدمات (وهي المعروفة بالإنجليزية بـ Cos أي أصناف الخدمات):

- فيديو: إن صنف الخدمات بالنسبة لنقل الفيديو يمتلك مستوى من الأولوية أكثر ارتفاعاً من مستويات الخدمات.
- الصوت: إن صنف الخدمة بالنسبة لنقل الصوت يمتلك مستوى من الأولوية يساوي مستوى الفيديو، أي أنه أكثر ارتفاعاً من مستويات خدمات البيانات.
- البيانات ذات الأولوية الكبرى (D1): يتعلق الأمر بصنف الخدمة الذي يمتلك أكبر مستوى من الأولوية بالنسبة للبيانات. هذا الصنف يفيد خاصة التطبيقات التي لها حاجات ملحة من حيث الأداء والتوفّر

<p>• ونطاق التردد..</p> <p>البيانات ذات الأولية (D2) : هذا الصنف من الخدمات يقابل تطبيقات ليست دقيقة تمتلك متطلبات خاصة من حيث نطاق التردد.</p> <p>• بيانات ليست ذات أولوية (D3): تمثل صنف الخدمات الأقل أولوية.</p> <p>• إن خصائص MPLS تأتي على مستوى الطبقة الثانية من نموذج OSI ويمكن أساساً أن تعمل على الشبكات IP أو ربط الخلفيات ATM</p> <p>إن الفوائد الأساسية التي تضيّفها MPLS هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إدماج IP/ATM</li> <li>• خلق VPN</li> <li>• المرونة: إمكانية استخدام العديد من أنواع الوسائط (PPP, SDH, ATM, FR, الانترنت، ATM, FR).</li> <li>• التسيير المتعدد للطبقات.</li> </ul> <p>MPLS يمكن أن تضمن انتقالا سهلا نحو الانترنت البصري. MPLS لم تكن مرتبطة بتقنية خاصة من مستوى 2 ويمكن ان تنشر على البنية التحتية غير المنسجمة (PPP, SDH, ATM, FR, الانترنت، ATM, FR). مع التكفل بتسهيل العوائق اللينة والصلبة على نوعية الخدمة (DiffServ, Cisco Guaranteed Bandwidth). ومع إمكانية الاستخدام المتزامن لبروتوكولات متعددة للرقابة فإن MPLS يمكن ان تسهل استخدام شبكات بصريّة من خلال عملها مباشرة على WDM</p> <p>• هندسة الحركة التجاريةتمكن من تحديد طرق تسيير مفصلة على شبكات IP السير (مع CR- RSVP أو LDP). إن هندسة التدفقات هي ميزة إمكانية تسيير تدفقات البيانات المنقوله فوق بنية تحتية للشبكة. في الوقت الراهن فإن هذه الهندسة تنفذ اليوم أساسا بمساعدة ATM مع تعقيد كبير في التسيير (بالفعل فإن ATM IP و ATM IP هما تقنيتان للشبكات مختلفتان تماما، مع بعض الصعاب غير المنسجمة أحيانا). مع إدماج هذه الوظائف فإن MPLS سيتمكن من تبسيط جزء من الشبكات.</p>
--

#### الإطار 4: وصف تكنولوجيا MPLS

##### 2.3.4.4 المشروع 432: إقامة نظام للاتصال موحد على مستوى الشبكة الداخلية للحكومة

إن مركز البيانات يستضيف نظام الهاتف على IP للإدارة. وسعاً إلى تدعيم انضمام المستخدمين فإن نظام الهاتف المذكور يجب أن يدعم ويندمج في المنصة التعاونية للإدارة المؤسسة حول تكنولوجيا ميكروسوفت والتي تمكن من توفير العديد من أدوات التعاون. إن الحل التعاوني المقام بالرغم من وفرة خصائصه يبقى غير كاف في عالم يتتطور بشكل يومي وقد يجعلها بدون استخدام إذا لم تتكيف معها هذه المنصة التعاونية.

مع توجه العديد من وسائط الاتصال نحو الهاتف الفقال (سمعية، بصريّة، رسائل قصيرة، رسائل انتernet، خدمات انترنـت أخرى...) فإن الإدارة تواجه ضرورة عصرنة وتبسيط استخدام حلولها التعاونية دون زيادة تكاليف التسيير. ولا يتعلـق الأمر هنا باللجوء إلى الهاتـف من الجيل الثالث أو إلى اشتراكات الفاعـلين بل جعلـ الحلـ التعاونـيـ لـلـادـارـةـ بـنـفـسـهـ الـبسـاطـةـ الـتـيـ تـوـجـدـ عـلـيـهـ الـوـسـائـلـ الـمـعـرـوضـةـ مـنـ طـرـفـ المـشـغـلـ.

هناك تغيير في الصيغة: قبل عدة سنوات كان الشخص المتحول يتوجب عليه الرجوع إلى مكتبه من أجل أن يسترجع جهاز كمبيوتره. واليوم فإن محطة العمل هي التي تتبع المستخدم في تنقله موفـرـةـ لهـ كـلـ الخـدـمـاتـ التـعـاـونـيـةـ المـمـاثـلـةـ فيـ جـمـيعـ الـطـرـوـفـ.

إن حدود المنظمات تفتح و لعمل الباطني والعمل المشترك... الخ. أي أن كل أنواع التعاون التي يمكن تصورها أصبحت مكونة للعمل العميق لإدارة عصرية: ضرورة تشكيل فرق عبر المنظمات تفرض نفسها، والخدمات التعاونية تصبح إذن "موسعة" وتتفتح على الانترنت التي أصبحت اليوم دعامة مشتركة للتواصل مع المرور عبر تكنولوجيا مؤسسة مفتوحة وقابل التشغيل المتبادل: TCP/IP, http, HTML, XML... الخ.

إن هذه الحاجة للتعاون في كل مكان وفي أي زمان تصاحبها ضرورة جعل الخدمات التعاونية في متناول المستخدمين: تسهيل امتلاك الأدوات من طرف المستخدمين، رفع مستوى الاستخدام، كلها أمور تصبح إذن في مركز اهتمامات المنظمات بحيث يصبح المستخدم بفضل هذه الأدوات التعاونية قادرًا بشكل أكبر على المساهمة الفعالة في خلق قيمة مضافة لشركته. هذه الاهتمامات كانت وراء ثورة عميقـةـ لـلـخـدـمـاتـ التـعـاـونـيـةـ الجديدةـ

I. ضرورة جعل المستخدمين في مركز الأدوات تفرض تصورات جديدة لبناء خدمات تعاونية معرفية وتحـدـ اللـجـوءـ إـلـىـ تـطـوـيرـ نوعـيـ:ـ مـفـهـومـ فـضـاءـ الـفـرـيقـ فـرـضـ نـفـسـهـ بـشـكـلـ تـدـريـجيـ ماـ يـبـشـرـ بـإـجـراءـ مـقـارـبـةـ تـعـاـونـيـةـ قـبـلـ

كل شيء في محبيط الاستخدام وليس من طرف هيكلة أو تقني للخطط الوظيفي. وتركيزا على ما هو مفيد نلاحظ أنه بالفعل فإن مقاربة تعاونية تمر حتما عبر هيكلة للمعلومات والتطبيقات تقود إلى طريق مسدود: كل السيناريوهات التعاونية لا تسعى إلى ممارسة هذه الهيكلة وبالتالي فإن إعادة تشكيل الهندسة المدعومة بمسلسلات تعاونية بشرية يمكن أن يؤدي إلى رفض المستخدمين أو على الأقل يسبب استياء قد يلحق الضرر بهدف إنشاء القيمة.

II. إن الرسائل ومن ثم مجموع وسائل المواصلات، تكسب نبلاها، بوصفها إحدى الخدمات التعاونية الأساسية إلى جانب فضاءات الفرق: أليست هي خدمات مشتركة بامتياز، يسهل التعامل معها من طرف المستخدمين (مع التحفظ على درجة العمران وعلى مصاحبة جيدة نحو التغيير)؟

إن الإدار، في إطار عقد امتلاك الرخص من ميكروسوفت وخدماتها، ستنستفيد من حلول ميكروسوفت للاتصال موحد ومتطور جدا. إن امتلاك هذا الحل لم يشكل تسوية للإشكاليات الرئيسية المذكورة أعلاه إذا لم تتخذ إجراءات إضافية. إن الإجراءات المصاحبة التي يجب القيام بها تتمثل في:

- ↳ تكون المستخدمين ومصاحبتهم.
- ↳ الاندماج بين الأداة المقامة ونظام الهاتف IP القائم حاليا.
- ↳ امتلاك هواف IP لصالح جميع المستخدمين في الشبكة الداخلية للحكومة.

#### **3.3.4.4 المشروع 433: إقامة مركز وطني للبيانات (CND)**

إن مركز البيانات يشكل قلب البنية التحتية للحكومة الإلكترونية. كل حادث يمسه من شأنه أن يحد من توفر منصة الإدارية وأن يغير البيانات. لذلك فمن المهم أن نقيم مركزا ثانيا للبيانات يعمل كوسيلة ربط ويضمن استمرارية الخدمة من أجل التطبيقات الحساسة ويلعب دور المركز الوطني للبيانات (CND).

المركز الوطني للبيانات يجب أن يكون قابلا للتطور من أجل أن يكون قادرا على المدى المتوسط على ضمان حفظ وتأمين التطبيقات المعلوماتية الكبرى للدولة.

المركز الوطني للبيانات سيتمكن في المرحلة الأولى من الحفاظ على البيانات والتطبيقات التي تحتوي على معلومات حساسة:

- المنصة التعاونية (قواعد البيانات بالرسائل، موقع الشبكات الداخلية وموقع انترنت الإدارية)؛
- تطبيقات الإرشيف الوطني للوثائق التي سيتم وضعها على مستوى القطاعات؛
- النظام المندمج لتسيير المصادر البشرية في الدولة الذي يجري تطويره؛
- نظم المعلومات بوزارة المالية.

في مرحلة ثانية فإن المركز الوطني للبيانات سيضمن استمرارية الخدمة بالنسبة للتطبيقات التالية:

- الرسائل الإدارية
- نظام التسيير الإلكتروني للبريد؛
- نظام الأرشيف الإلكترونية للوثائق.

وفي مرحلة متأخرة، هناك تطبيقات وطنية أخرى أو قطاعية سيتم حفظها على مستوى المركز الوطني للبيانات.

جغرافيا، فإن المركز الوطني للبيانات (CND) يجب أن يقع في منطقة ليست قابلة للغمر وبعيدة عن مركز البيانات (Datacentre).

المعايير المتعارف عليها من طرف لجنة SCE<sup>21</sup> هي 60 ميلاً بالنسبة لموقع الارتداد (في الزمن الحقيقي) و200 ميل بالنسبة لموقع الحفظ (الارتداد غير المتزامن). ومع ذلك في مرحلة أولى يمكن أن نكتفي بموقع واحد من أجل إقامة المركز الوطني للبيانات.

تتمثل الإجراءات اللازم القيام بها في ما يلي:

- تحديد المكان الذي يؤوي المركز الوطني للبيانات.
- إقامة ربط بالتنفّق العالمي بين المركز الوطني للبيانات ومركز البيانات بالإدارة.
- إعداد دفتر الالتزامات بالنسبة لتنفيذ المركز الوطني للبيانات (تحديد خصائص البنية التحتية).
- تنفيذ حفظ البيانات والتطبيقات التي تحتوي على معلومات حساسة؛
- تنفيذ الحفاظ على استمرارية الخدمة من أجل التطبيقات الحساسة.

#### 4.3.4.4 المشروع 434: إقامة مصلحة أو هيئة للأمن المعلوماتي للدولة

إن تطوير الحكومة الإلكترونية يتطلب إقامة إجراءات هامة للوقاية وللدفاع ضد الهجمات الإلكترونية في الوقت الذي نلاحظ فيه زيادة المخاطر المرتبطة بتعزيز تقنيات الإعلام والاتصال وتعميم الانترنت والدولمة. الأمن المعلوماتي قد اعتبر غالباً مهمة فنية بينما يشكل رهاناً استراتيجياً حقيقياً. فهو يعني في الوقت الراهن مجموعة المنظمات التي تعمل في إطار الحكومة الإلكترونية والتي يجب أن تضمن حماية المعلومات وملكيتها. وبالفعل فإن الوصول إلى شبكات كونية والتقارب يسهلان جرائم ذات حجم أكبر تنتشر بسرعة فائقة. إن الحد من مخاطر المعاملات الإلكترونية يمثل بطبيعة الحال هدفاً لكل الحكومات. وبالخصوص فإن الحكومة يمكنها أن تتدخل في المجالات التالية:

- التنظيم:
  - تحديد مسؤوليات مختلف الفاعلين ونظم الحكومة
  - تحديد الإطار القانوني مع تصورات بسيطة وقابلة للتنفيذ.
  - تحديد المعايير أو المصادقة عليها بالإضافة إلى مسلسلات التوثيق.
- تسيير الأمان:
  - الإشراف على سياسات الأمن المطبقة من طرف مزودي الخدمات
  - الإشراف على سياسات الأمن المطبقة من طرف المنظمات التي تلّجأ إلى خدمات التعاملات المالية.
  - الإشراف على سياسات الأمن المطبقة من طرف الإدارات التي تسير نظم المعلومات
- التحسين والتهذيب:

إن التكفل بمختلف هذه الجوانب المتعلقة بالأمن يجب أن يكون موضع تدقيقات منتظمة تقوم بها هيئة متعددة. وينصح هنا بتشكيل وكالة لتأمين معلومات الدولة تخضع للوصاية على مستوى الوزارة الأولى. ومع ذلك وفي مرحلة أولى فإن هذا العمل قد يوكل إلى مصلحة على مستوى سلطة التنظيم التي تتوفّر بالفعل على آليات لمتابعة البنية التحتية للمواصلات التابعة للفاعلين.

هذه المصلحة ستتمثل مهمتها في ما يلي:

- إحداث سياسات للأمن بالنسبة للإدارات والفاعلين في مجال المواصلات والشركات العمومية.
- تطوير مناهج للتكوين في مجال الأمن المعلوماتي.
- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالأمن المعلوماتي في القطاع العام
- السهر على تنفيذ النظم المتعلقة بالأمن المعلوماتي
- إعداد النظم الخاصة بالأمن المعلوماتي والأدلة الفنية المتعلقة بهذا الموضوع والقيام بنشرها.

<sup>21</sup>. لجنة التبادل والأمن في الولايات المتحدة.

- » ضمان السهر التكنولوجي في ميدان الأمن المعلوماتي
- » تطوير ثقافة الأمان من خلال إقامة مخطط للاتصال ونشر بوابة تهذيبية لصالح التأمين والإدارات والشركات.

#### 5.3.4.4 المشروع 435: إقامة مقدم للخدمات في مجال التوثيق الإلكتروني

مع زيادة افتراضية التبادلات وتتميّز تطبيقات الانترنت، فقد أصبحت ضرورة التوفّر على خدمة التوثيق الإلكتروني جلية.

في موريتانيا فإن التوثيق المصرفي قد بدأ بالفعل. فقد تم إنشاء وكالة جديدة مكلفة بسجل الحالة المدنية والوثائق المؤمنة. وهي تتولى مسؤولية إقامة سلطة للتوثيق الإلكتروني.

وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقنيات الجديدة يجب أن تلّجأ إلى البنية التحتية التي ستتم إقامتها في هذا المشروع من أجل توفير خدمات التوثيق الإلكتروني لصالح الإدارات والقطاع الخاص. لذلك فإن الشركة الموريتانية للبريد (MAURIPOST) هي المرشح الأمثل من أجل تطوير هذه الخدمة. ومع وجودها على امتداد التراب الوطني، فإنها توفر على الأدوات اللوجستية الضرورية من أجل توزيع مفاتيح عمومية وخصوصية متعلقة بالتوقيع الإلكتروني.

- إن MAURIPOST يتوجب عليها في هذا الإطار:
- أ. ضمان توفر خدمة سنوية تحصي التوثيق الإلكتروني للأشخاص الذين يطلبون منها ذلك. وذلك لصالح أولئك الذين تسلم إليهم وثائق إلكترونية
  - ب. ضمان سير مصلحة تمكن الشخص الحامل لوثيقة الإلكتروني بان يبطلها دون تأخير وبشكل دقيق.
  - ج. السهر على أن يكون تاريخ ووقت المنح والإلغاء لشهادة الإلكتروني محددين بشكل دقيق.
  - د. تشغيل أشخاص لهم المعارف والتجربة والمؤهلات الضرورية من أجل توفير خدمات توثيق إلكترونية.
  - هـ. تطبيق إجراءات ملائمة للأمن.
  - وـ. استخدام أنظمة المنتجات التي تضمن الأمان التقني والشفيري للوظائف التي تضمنها.
  - زـ. في حالة إعطائها للموقع بيانات لخلق توقيع الإلكتروني عليها أن تضمن سرية تلك التوقيعات عند إنشائها وأن تمتّع عن الاحتفاظ بهذه البيانات أو إعادة إنتاجها.
  - حـ. السهر، في حالة تقديم بيانات لإنشاء وبيانات للتحقق من التوقيع الإلكتروني في نفس الوقت، على أن تكون بيانات الإنشاء موافقة لبيانات التحقق
  - طـ. الحفاظ، على شكل الإلكتروني إن دعت الضرورة، على كل المعلومات المتعلقة بالشهادة الإلكترونية التي قد تكون ضرورية من أجل إثبات التوثيق الإلكتروني أمام العدالة.
  - يـ. استخدام أنظمة لحفظ الوثائق الإلكترونية إذا لم يكن ذلك مضموناً من طرف سلطة التوثيق وذلك ضماناً لما يلي:
    - إدخال وتعديل البيانات خاص بالأشخاص المخولين بذلك من طرف مقدمي الخدمات
    - ولوح الجمهور إلى الشهادة الإلكترونية لا يمكن أن يتم إلا بموافقة مسبقة لصاحب الشهادة
    - كل تعديل من شأنه أن يلحق الضرر بأمن النظام يمكن أن يتم اكتشافه.  - كـ. التحقق من جهة، من هوية الشخص الذي تسلم إليه الشهادة الإلكترونية وذلك بان نطلب منه تقديم وثيقة رسمية بالتعريف ومن جهة أخرى الصفة التي يتّصف بها هذا الشخص والاحتفاظ بالخصائص والمرجعيات والوثائق المقدمة من أجل إثبات هذه الصفة (جسور للتحقق عبر الاتصال يجب أن تعتبر: جسور تربط بالوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة، جسور تربط بالسجل التجاري، جسور تربط بسجل شهادة التبريز...)
  - لـ. التأكّد وقت تسليم الشهادة الإلكترونية من ما يلي:
    - أن المعلومات التي تحتويها هذه الشهادة دقيقة.
    - أن الموقع المعروف فيها يتوفر على بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني المقابلة لبيانات التتحقق من التوقيع الإلكتروني الواردة في الشهادة.
  - مـ. قبل توقيع عقد تقديم الخدمات للشهادة الإلكترونية، الإخبار الخطى للشخص الطالب لتسليم الشهادة الإلكترونية بما يلي:
    - بإجراءات واستخدام الشهادة
    - بكونه يخضع أولاً يخضع لمسلسل التأهيل الاختياري لمقدمي خدمات التوثيق الإلكترونية
    - بإجراءات الاعتراض وتسويقة النزاعات
  - نـ. تزويد الأشخاص الذين يعتمدون على بطاقات الكترونية بعناصر المعلومات المقررة أو التي تفيدهم

#### **4.4.4 التوجيه 44- دمج الإدارات العمومية في شبكة عالية التدفق للادارة وتجهيزها بالأدوات المعلوماتية**

إن الشبكة الداخلية ذات التدفق العالي للادارة (RIAD) تهدف إلى تشجيع العمل الجماعي ضمن الإداره والشراكة في المصادر وتمرير المعلومات بشكل أفضل ضمن مختلف المصالح. إنها تشكل أداة من شأنها التحسين من أداء وإنجازية المصالح الإدارية وبالتالي الخدمات المقدمة إلى المواطن. نضيف إلى ذلك أن الشبكة الداخلية أظهرت أنها أداة ضرورية بالنسبة لأصحاب القرار الذين يواجهون مصاعب في التحرك وذلك بفضل استخدام المؤتمرات عبر الفيديو، الخدمات الصوتية على IP أو حتى مجرد تبادل الرسائل الالكترونية.

إن العائدات من الاستثمارات مضمونة حتى بمجرد تقييم ما يقتضى بفضل استخدام الصوت على IP بدل المواصلات الهاتفية على مستوى الإداره.

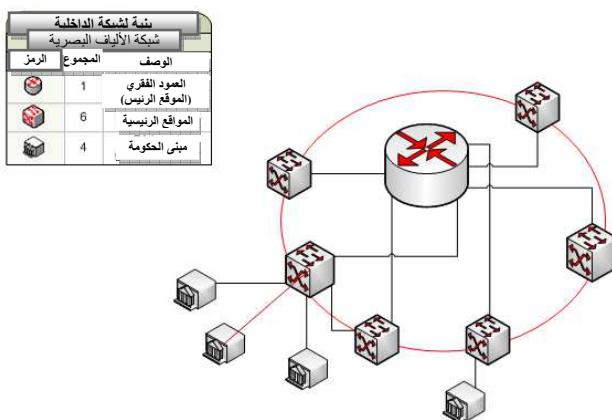
إن شبكة RIAD تشكل دعامة لانتشار الإدارة الالكترونية وخاصة منصة تطوير الخدمات المندمجة عبر الاتصال. إن الاستفادة من هذه الشبكة يجب أن تعم على كل الإدارات وكل المستخدمين يجب أن يتوفروا على التجهيزات الضرورية لاستغلالها بالشكل الأمثل.

إن تعليم الاستفادة من هذه الشبكة يشمل الرابط المتبدال للموقع وكذلك الرفع من مستوى البنى التحتية للشبكات المحلية والشبكات النشطة التي تضمن ربطا فعاليا وفعلا بمحطات عمل المستخدمين.

يتوزع تنفيذ هذا التوجيه عبر المشاريع التالية:

#### **1.4.4.4 المشروع 441: دمج الإدارات المركزية والمجموعات المحلية في انواكشوط RIAD**

الشبكة الداخلية للادارة تعتمد على بنية تحتية للألياف البصرية على شكل هيكل يربط بين 50 مبني إداريا. وقد تم إنشاء هذه الشبكة عبر ثلاثة مراحل:



الشكل 16: بنية الشبكة الداخلية مع ولوج مكرر إلى كل من المواقع الرئيسية.

**المرحلة 1 (2004-2005):**  
خلال المرحلة الأولى فإن العمود الفقري قد ربط بستة مواقع أساسية وانطلاقاً من هذه الموقع، فقد تم استخدام الروابط لتشمل رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وكل القطاعات الوزارية.

العودة الموحدة مكررة وقابلة للتدديد. الروابط بين الموقع المركزي والموقع الرئيسية مكررة إلا أن الرابط غير النشطة تمر عبر نفس المسار الذي تمر منه الروابط النشطة، وهو ما يجعل من الضروري إقامة حلقة تربط بين الموقع الرئيسية (الحلقة باللون الأحمر في الشكل 16).

**المرحلة 2 (2006):**  
خلال هذه المرحلة تم ربط 7 مواقع إضافية (المبني الجديد لوزارة النفط، إدارة المياه، الإدارة العامة للجمارك، موضوعية الأمن الغذائي

### **المرحلة 3 (2009):**

خلال هذه المرحلة فقد تم ربط المبني الجديد للوزارة الأولى ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة التجهيز والنقل بالإضافة إلى مباني إدارية أخرى. مختلف هذه المراحل كانت مصاحبة بأشغال وضع الكابلات (شبكات داخلية LAN) للمباني الإدارية المرتبطة بالشبكة.

مشروع توسيع وتحسين مستوى الشبكة الداخلية يجب أن يشمل المكونات التالية:

#### **الرفع من مستوى الشبكات المحلية في المبني الإدارية والمجموعات الإدارية**

- I. الشبكة الداخلية تستخدم بروتوكول IP-MPLS (انظر المشروع 431: الرفع من مستوى مركز البيانات من أجل أن يعمل كمنصة موحدة لاستضافة تطبيقات الحكومة الإلكترونية). وسعاً إلى ضمان توزيع مختلف الخدمات (بيانات، صوت، صورة) من الضروري أن تتوفر على شبكات محلية موثوقة. ويوصى في هذا المجال باستخدام الشبكات السلكية في المبني التي تشمل عدداً هاماً من المستخدمين أكثر من 30 مستخدماً واستخدام الشبكات اللاسلكية في غير ذلك وفي قاعات الاجتماعات.
- II. الشبكة يجب أن تكون مكتملة ومن المستوى الثالث (استخدام ممررات ومحوال من الدرجة 3 فقط مما يمكن من تسخير نوعي للخدمة).
- III. إن معيار IEEE 802.1 يجب أن يحترم:
  - 802.1q من أجل تسخير نوعية الخدمة
  - 802.1q من أجل إقامة شبكة محلية VLAN
  - 802.1x من أجل تنفيذ الإشراف على الوصول على الشبكة على أساس المدخل.
- IV. يجب أن يكون هناك دولاب للتجميع ويجب أن يتم استخدامه وأن تكون كل نقاط الربط مرقمة عند نهايتها.

#### **توصيات من أجل الشبكات المحلية السلكية:**

بالنسبة للشبكات المحلية يوصى باحترام المعيار RJ45 واسخدام الكابل Cat-5 المزود برابطات RJ45. وضع الكابلات 100BASE-TX يمكن ان يستخدم في تبولوجيا شبكة أو على شكل محرك خطى، بطول أقصاه 960 متراً بين تجهيزين للشبكة (و10م كحد أقصى بين الجهاز ونقطة الربط). وهذا نضمن تدفقاً قدره 100 كيلوبايت للثانية وتثبيت مختلف الخدمات (التشفير، نقل البيانات... الخ).

#### **توصيات للشبكات المحلية اللاسلكية**

- الشبكات اللاسلكية يجب أن تحترم نظم الشبكة اللاسلكية:
- 802.11e التي تمكن من زيادة آليات QoS (نوعية الخدمة)
  - 802.11g الذي يمثل المعيار الأدق من أجل الشبكات الموسعة التي تستغل Ghz 2,4 مع تدفقات قصوى بـ 54 ميكابايت للثانية.

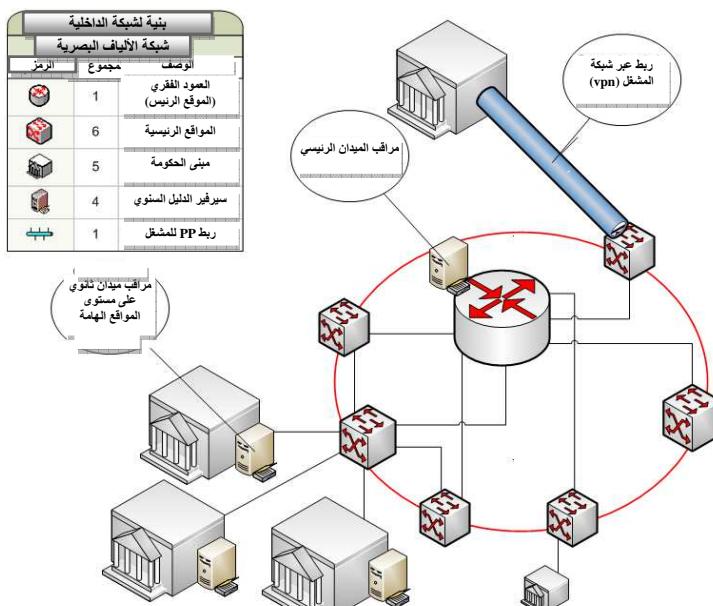
#### **الرفع من مستوى الأماكن التقنية**

الأماكن التي تحتوي على تجهيزات نشطة يجب أن تكون سالكة بشكل سهل وأن تمتلك ربطاً بالشبكة الكهربائية مستغلاً عن ربط الإدارات التي توجد بداخלה. إن شروط التكييف وتمويل الكهرباء والمساكة في المبني يجب أن تكون دقيقة.

#### **إقامة لوحة تحكم ودعماء لصالح المستخدمين.**

- إن تفعيل واستمرارية الخدمة على مستوى الشبكة الداخلية هو جانب هام جداً. ومن الضروري لذلك توفير ما يلي:
- ضمان متابعة نوعية الخدمة من خلال التحليل المنتظم لفاعلية خدمة الدعم القائمة بالفعل (منصة الدعم التي تتتوفر على واجهة على الشبكة وعلى مركز الاتصال)،
  - إقامة بطاقة ديناميكية للشبكة (نظام معلومات جغرافية)،
  - إقامة لوحة للتحكم تعتمد على أدوات "المصادر المفتوحة" وعلى نظام Ciscoworks القائم.

## توسيعة الشبكة الداخلية (النقل)



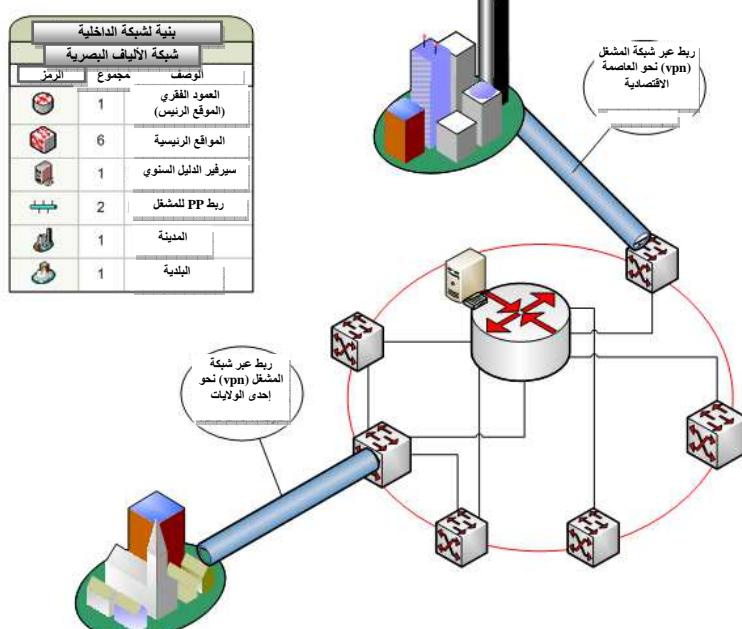
الشكل 17: البنية المدعاة للشبكة الداخلية: إضافة عقدة الاسترجاع، أدلة ثانوية واستخدام شبكة الفاعلين من أجل دمج بلدات جديدة.

توسيعة الشبكة يجب أن تتم عبر اللجوء إلى شبكات للفاعلين. من شأن هذا أن يمكن من توسيعة سرعة لاندماج الإدارات أو المجموعات المحلية.

شبكات الفاعلين تغطي اليوم العاصمتين السياسية والاقتصادية وكذلك بعض المحاور المهمة (محور نواكشوط - انواذيبو نواكشوط - كيهيدي نواكشوط - النعمة). إن شبكات الفاعلين يجب أن يتم عبر إقامة عقد مع تعميد حول مستوى الخدمة (SLA).<sup>22</sup>

سعياً إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من الوفرة للشبكة فإن أدلة سنوية ثانية يجب أن تقام على مستوى الأماكن الأكثر حساسية وزارة المالية، الإدارات التي تمتلك أكثر من 100 مستخدم... الخ.

في إطار البروتوكول الذي سيتم توقيعه مع الفاعلين فإن شبكة من نوع VPN ستربط ولايات الداخل بالشبكة الإدارية الداخلية.



الشكل 18: الولايات ستندمج في الشبكة الإدارية الداخلية عبر VPN فوق شبكة الفاعل.

<sup>22</sup> SLA: الاتفاق حول نوعية الخدمة، يتعلق الأمر بعقد يحدد تعهدات الفاعل / المضيف فيما يخص نوعية خدماته والعقوبات التي تلحق به في حالة التقصير. هذه النوعية يجب أن تكون مقيسة تبعاً لمعايير مقبولة لدى الطرفين. مثال: وقت إعادة الخدمة في حالة حدوث حادث.

#### **2.4.4.4 المشروع 442: تجهيز الادارة والمجموعات المحلية بوسائل المعلوماتية**

لقد مكنت مرحلة تشخيص ما هو موجود من ملاحظة أن المنصة المعلوماتية في الادارة تعاني من عدة نقاط ضعف نذكر منها خاصة:

- عدم تناسق وانسجام الأدوات المعلوماتية الموجودة.
- تقادم جزء من التجهيزات المعلوماتية
- استخدام تكنولوجيا بالية وغير منسجمة.

إن أغلب القطاعات الوزارية لم تحضر إلى يومنا هذا خططاً للرفع من مستوى تجهيزاتها المعلوماتية سواء على المدى القصير أو المتوسط.

قطاعات فقط معنية الآن بورشة المخطط التوجيبي لإدخال المعلوماتية للادارة الذي يجري تنفيذه والذي من المقرر أن يقدم خططاً للتجهيز على المدى المتوسط والطويل.

يمكن إذن أن نقول إن حالة التجهيزات المعلوماتية والتطبيقات على جهاز الكمبيوتر تمثل عائقاً أساسياً أمام إقامة إدارة الكترونية تعتمد على استخدام نظم المعلوماتية وعلى الأدوات التعاونية.

إن إجراء هاماً للرفع من مستوى التجهيزات المعلوماتية على مستوى الادارة والمجموعات المحلية يجب أن يحدد من أجل مصاحبة المشاريع المقترحة ضمن "الاستراتيجية".

هذا الإجراء يهدف إلى تحديد الأدوات المتقدمة، وتجهيز الوكالء غير المجهزين اليوم بأدوات معلوماتية.

#### **تحديد التجهيزات المتقدمة**

بالنسبة لكل الهيئات (قطاعات، مؤسسات تحت الوصاية) فإن المعايير التالية تمكن من تحديد الأدوات المتقدمة:

في فئة أجهزة الكمبيوتر يعتبر الجهاز متقدماً:

✓ إذا كان عمره أكثر من 5 سنوات (قرة الاندثار)

✓ إذا كانت الأجهزة محمولة يزيد عمره عن 4 سنوات ( يتعلق الأمر بأدوات تتعرض لصعوبات إضافية بالنظر إلى حركيتها).

#### **الأجهزة غير الذكية:**

في فئة الشبكات المحلية تعتبر الشبكة متقدمة:

✓ إذا كانت الشبكات المحلية مملوكة ولا تسمح بالتشغيل المتبادل.

✓ إذا كانت الشبكات لا تحترم النظم التي تتمكن من الصيانة والإشراف السهل (خاصة النقاط 5-2 من الفقرة أعلاه "الرفع من مستوى الشبكات المحلية في بنيات الادارة والمجموعات المحلية").

#### **تحديد التجهيزات اللازم اقتناها.**

بغية إعداد مخطط خمسي لاقتناء التجهيزات، بالنسبة لكل الهيئات (قطاعات، مؤسسات تحت الوصاية) من الضروري تحديد الاحتياجات وتصنيفها على فئات:

• الفئة 1: الوكالء الذين يستخدمون الأنظمة المعلوماتية من أجل تسجيل وضبط المعلومات باستخدام الأدوات المكتبية والوظائف التعاونية.

• الفئة 2: الوكالء يستخدمون وظائف متطرفة: (معالجة البيانات، الوسائل المتعددة، التطوير، الإحصاءات). فيما يخص الحركية فإن الوكالء يتم توزيعهم حسب ثلات فئات:

• حركي محدود؛

• حركي بحاجة إلى أداء متوسط

• حركية بأداء عالي.

تصنيف الوكالء يجب أن يمكن من:

• تحديد وتتنفيذ خطة لتجهيز أجهزة الكمبيوتر الشخصية والشبكات المحلية المتقدمة.

• تحديد برنامج سنوي للتجهيز يمكن من إمداد الوكالء غير المجهزين اليوم بالأدوات المعلوماتية.

مميزات التجهيزات اللازم اقتناها هي كالتالي:

الفئة	التجهيز المقترن	التعليق
الفئة 1	زبون خفيف مستقل	إن تكلفة اقتناة زبون خفيف هي نصف تكلفة اقتناة جهاز كمبيوتر إكلسيكي
الفئة 2	كمبيوتر شخصي ذو كفاءة عالية	يجب أن يتم الاختيار لأجهزة الكمبيوتر الشخصية المهنية التي تتطلب صيانة محدودة وتتوفر نسبة استعداد عالية
حركة محدودة	ليس هناك أي تجهيز متحرك	
حركة وخاصة إلى أداء متوسط	جهاز كمبيوتر محمول ذو كفاءة تفضل الخفة والاستقلالية	
حركة وأداء فائق	جهاز كمبيوتر محمول ذو أداء فائق	فضيل أداء المعالج والقرص الجودة

وننصح هنا في حالة الزبون الخفيف باختيار زبناء خفيفين ومستقلين. وهكذا نتخلص من معوقات التوفير والاستعداد للسيرفيرات وللشبكة.

#### الجدول 16: الزبناء الخفيفون

الزبون الخفيف هو جهاز كمبيوتر بحجم محدود خفيف وقوى. الهدف من الزبناء الخفيفين هو الحد إلى أدنى درجة من مضاعفة الأدوات والبرامج عبر الشبكة. أداء المكتب المردوبي وإمكانية الاستفادة القصوى من البيانات وبساطة التسخير والمستوى العالى من الأمان يجعل منه نظاماً من الدرجة الأولى بالنسبة للإدارة. وهناك العديد من الزبناء الخفيفين تبعاً للاستخدام المرجو:

##### الفئة الأولى: الزبناء المستقلون

الزبناء الخفيفون المستقلون يحتوون على نظامهم الاستغلالي وعلى برامجهم. في فئة الزبناء الخفيفين المستقلين من الضروري أن تتوفر على قدرة للتخزين والحساب كافية وإذا كانت 'الذاكرة الحية' تتلاءم مع التطبيقات المهنية التي ستسخدم.

##### الفئة الثانية: الزبناء المتمثلون في الشبكات

الزبناء الخفيفون على شكل شبكات يتم تصميمها من أجل تحميل مجموعة من النظم والبرامج المخزنة على سرفير مركزي. وعلى العكس من ذلك فإن الزبناء الخفيفين على شكل شبكة يمكن أن تكون لهم قدرات على التخزين ولهم ذاكرة وحساب أقل أهمية إذ أنهم يستخدمون مصادر من السرفير الذي يرتبطون به.

**ملاحظة:** الزبناء المستقلون لديهم إمكانية أن يصبحوا زبناء للشبكة.

هناك تجهيزات أخرى يجب تصورها وتقدير عددها لمد الإدارات بالبنية التحتية التامة الضرورية لاستغلال منصتها. وقد منها في ما يلي:

التجهيز	التعليق
طابعة ليزر شخصية وحيدة اللون	تكنولوجيا الليزر توفر مردوبيّة اقتصادية أفضل مقارنة بالเทคโนโลยيا الأخرى. ومع ذلك فينصح بالحد من عدد الطابعات الشخصية واقتصارها على المسؤولين الذين يحتاجونها.
طابعة ليزر ملونة A4	طريقة مماثلة للسطح السابق فإن تكنولوجيا الليزر يجب أن تبقى المفضلة. إلا أن استخدام طابعات شخصية يجب الحد منه.
جهاز متعدد الوظائف: مصورة، طابعة واسكانير A3	المصورات الرقمية التي تتولى في الوقت ذاته وظائف فاكس والطباعة وحيدة اللون تشكل تجهيزاً اقتصادياً ي مركز تسخير الطباعة ويحد من الحاجة إلى الصيانة.

<p>الأقراص الخارجية تمكن من تسخير سهل للحفظ. يجب أن ينصب الاختيار على أقراص صلبة قوية توفر الحماية ضد آثار الصدمات.</p> <p>إن اختيار التمويغ يجب أن يتم عبر تمويغ مركزي. وهكذا نجد من تكاليف الصيانة والمستهلكات.</p> <p>من حيث أدوات الترميم فإن الاختيار يجب أن ينصب على أجهزة اسكانير شخصية للوكلة، واسكانيرات مهنية على مستوى سكرتيريا الإدارية.</p> <p>جهاز العرض العلوى يجب أن يكون موجودا في كل قاعات الاجتماعات.</p>	<p><b>الأقراص الخارجية</b></p> <p><b>موجات الكهرباء المركزية</b></p> <p><b>المصور الطبقي بقدرات عالية</b></p> <p><b>أجهزة العرض العلوى (Rétroprojecteur)</b></p>
<p>إن الهيئات التي تتعامل مع كميات عالية من البيانات العامة يجب أن تتوفر على نظام لحفظ يمكنها من الحفظ على قرص صلب وعلى أشرطة. النمط الأول يوثق به بشكل كبير والنمط الثاني يمكن من الوضع في الأرشيف.</p>	<p><b>نظام الحفظ</b></p>

تحديد الاحتياجات يجب أن يمكن كل هيئة من ما يلي:

- ✓ تحديد خطة تجديد للتجهيزات
- ✓ تحديد برنامج سنوي للتجهيز يمكن من توفر الوكلاء غير المجهزين الآن على أدوات معلوماتية تستجيب للحاجيات الشاملة للهيئة.

#### **اقتناء التجهيزات**

الإدارة يجب عليها أن تقيم آلية تمكن من اقتناة التجهيزات وذلك بطريقة تكون أكثر اقتصادية وسهولة. من أجل ذلك فإن مختلف الاحتياجات السنوية في مجال التجهيز يجب أن تكون موضع تسخير مركز عن طريق الصفقات بواسطة كشوف الطلبيات.

إن "الصفقات على أساس كشوف الطلبيات" هي صفة تعد مع فاعل أو عدة فاعلين اقتصاديين، وتتفذ تبعا لإصدار كشوف الطلبيات.

هذه الصفة لا تخطط لحد أدنى ولا حد أقصى من حيث القيمة أو الكمية ويتم التعاقد فيها بدون الحد الأدنى ولا الحد الأقصى. غير أنه من حيث التوجيه، فإن الكميات التي يجب أن تطلب أثناء تنفيذ هذا النوع من الصفقات يتم تحديدها دون أن يشكل ذلك تعهدا من طرف الإدارة. إن إصدار كشوف الطلبيات يتم دون نقاش أو وضع الصفة موضع التنافس المسبق بين الموردين، وذلك تبعا لشكليات محددة بشكل صريح ضمن الصفة.

إن كشوف الطلبيات هي وثائق مكتوبة موجهة إلى أصحاب السوق. إن هذا الكشف يحدد الخدمات الموصوفة بالصفقة والتي يطلب تنفيذها كما يحدد كميتها.

#### **5.4.4. التوجيه 45- إفادة الإدارات والمجموعات المحلية من التطبيقات المعيارية**

التطبيقات المعيارية يجب أن تندمج بسرعة في الإدارة من أجل زيادة فاعلية الإدارة وتدعم استخدام تقنيات الإعلام والاتصال التي تشكل شرطا لا بد منه للإدارة الإلكترونية. إن التطوير على شكل تطبيقات معيارية قابلة لتعديل الوسائل يمكن من:

- ⇒ امتلاك محفظة التطبيقات المتGANسة والتي تحترمنظم الأمان والثقة.
- ⇒ تحقيق اقتصاد هام في التكاليف (التطوير مرة واحدة والاستخدام عدة مرات).
- ⇒ تسهيل تطوير وصيانة هذه التطبيقات.

من بين هذه التطبيقات المعيارية هناك تطبيقات موجودة بالفعل أو هي قيد الإنجاز (انظر الجدول 12). وفي هذه الحالة سنعطي فقط توصيات إضافية تتعلق بها.

#### **1.5.4.4 المشروع 451: إعداد محفظة تطبيقات معيارية**

##### **نظام التسخير الإلكتروني للبريد**

###### **التقديم**

إن التسخير الإلكتروني للبريد يشكل قاعدة مسلسل تحويل المعلومات من مادية إلى افتراضية. هذا المسلسل أصبح ضرورياً بفعل اتساع حجمها، وال الحاجة إلى استرجاع وتسخير المحتويات بشكل يزداد تسارعاً وبفعل متطلبات قابلية تتبع الأنشطة.

إن التحويل الجيد للمعلومات إلى افتراضية يحد من فترات معالجة الوثائق، ويحافظ على إمكانية التتبع ويعطي مؤشرات يوثق فيها حول النشاط. إن أنظمة تحويل المعلومات من مادية إلى افتراضية تكون من إعادة تشكيل الملفات وجعلها في المتناول. وهي الملفات التي تكون عادة متبايرة وغير منتظمة مما يحد بشكل عميق من تكاليف الطباعة والتصوير والتخزين والأجال الإدارية ومخاطر الخطأ.

إن تعليم التسخير الإلكتروني للبريد في القطاعات الوزارية وفي الإدارات يشكل نشطاً استراتيجياً تعتبر فوائده من حيث الاقتصاد الفاعلية المتزايدة للإدارة هامة جداً.

إن القطاع المكلف بتقنيات الإعلام والاتصال يتتوفر بالفعل على تطبيق لتسخير البريد. هذا التطبيق يجب أن يشهد إصلاحاً من أجل أن يستجيب للوظائف الأساسية التي تمكن من التسخير الإلكتروني الفعال للبريد.

الوظائف التي يجب أن تضاف يجب أن تتمكن من تحويل أنشطة تسخير البريد إلى أنشطة آلية وذلك تبعاً للفاعلين الناطقين التاليين: مكتب التنظيم المركزي، مكاتب التنظيم الثانوية، والمسؤولين عن متابعة البريد والتعليق عليه.

###### **• الاستلام البسيط للبريد:**

- ↳ تحويل البريد القائم على شكل أوراق وفاكسات إلى صور رقمية ومن ثم التعرف على الأحرف بشكل تلقائي (OCR) مما يتحكم فيه التطبيق أو بواسطة جهاز اسكنير في حالة معالجة الكمية.
- ↳ التكفل بالبريد الإلكتروني
- ↳ إرسال رسالة استلام تلقائية.
- ↳ الترقيم اليدوي أو شبه التلقائي للبريد على شكل تسجيل يمكن تغيير وسائطه مما يمكن من تصنيفه حسب المواضيع.
- ↳ التوزيع اليدوي أو التلقائي لملفات البريد القائم تبعاً للموضوع في سلة البريد الإلكتروني القائم إلى مختلف المصالح.

###### **• المعالجة الدقيقة والسرعة للبريد:**

علاقة المسلسلات العملية للتنظيم: تبعاً للمشكل المطروح، تطبيق قواعد التسخير المتعلقة بالمصلحة المسؤولة والفاعلين والإجراءات اللازم القيام بها وقواعد الانتقال وفترات المعالجة المطلوبة. هذه العلاقة تتم عن طريق تنفيذ مختلف تدفقات العمل التي يطلقها البريد القائم والتي يرد عليها البريد الإلكتروني الخارج [المشكل المطروح]. إن مسلسلات الأنشطة يمكن أن تكون متباعدة: طلب من مواطن، التماس لخدمة أو حق، التعبير عن حاجة أو رسالة بين الإدارات... كل ملف يتكون من شكليّة تصف الطلب والمعلومات المسجلة تبعاً للمعالجة المصحوبة بوثائق مرفقة بينها البريد الأصلي. وهذا وفي نهاية المعالجة تتوفّر المنظمة بالنسبة لكل بريد على ملف كامل يكون قد مر عبر عدة مراحل دون تأخير مع إخبار الفاعل الموالي.

###### **• النشر المراقب والمستغل بشكل أمثل للبريد الخارج:**

إن معالجة الملفات القادمة تنتهي غالباً بمرحلة من البريد الذهاب. وفي هذه المرحلة فمن المهم بالنسبة للهيئة احترام الهوية المرئية واقتراح ردود متناسبة للقضايا المماثلة وإنتاج بريد دون أخطاء في أسرع وقت ممكن والقيام بالمصادقة الضرورية دون تأجيل من أجل إرسال البريد بشكل تلقائي. الحل المقترن يجب أن يستجيب لمجموع هذه الحاجيات:

- ✓ استخدام النماذج النمطية من أجل ضمان ردود معيارية والتأكد من احترام الهوية المرئية للمنظمة.
- ✓ القضاء على الأخطاء الممكنة حول الاسم والعنوان والمرجع... الخ للزبون من خلال الارتباط بقواعد بيانات المنظمة أو ملف البريد القائم المتعلق بذلك.
- ✓ مسلسل المصادقة والتوصي بالمندمجين (الوسائط تبعاً للموضوع).
- ✓ الإنتاج التلقائي للبريد الخارج الموقع؛
- ✓ الإرسال التلقائي المتعدد القنوات (بريد، فاكس، بريد ورقي)

###### **•**

- تحسين وظيفة بريد والإشراف عليها:
- ↳ إنشاء ملفات كاملة والحفظ عليه
- ↳ حفظ كل عناصر سلسلة التعامل مع البريد في الذاكرة
- ↳ إمكانية إظهار المراحل التي يمر بها بريد المواطن.
- ↳ لوحة تحكم تقوم البريد مع فرزها حسب عدة معايير.
- ↳ إحصائيات شاملة لمعالجة البريد: الفترة المتوسطة، المتأخرات، الطلبات، الجهة التي يأتي منها البريد بالنسبة للمواضيع، ... الخ.
- ↳ الحفظ الآوتوماتيكي في الأرشيف تبعاً لقواعد يتحكم في وسائطها.

### **مكونات النظام**

هيئة نظام تسخير البريد تشمل:

- سرفيير منطقي يتحمل البيانات التي تتعلق بالبريد الذي يمر بمكتب النظام المركزي.
- أجهزة كمبيوتر موجهة لمكتب مركز التنظيم المركزي
- جهاز كمبيوتر نمطي موجه إلى مسرور متابعة البريد والتغليف عليه.
- محطة عمل (جهاز كمبيوتر) نمطي موجه إلى مكتب التنظيم الثانوي الذي يلعب دور السرفيير على مستوى.
- هذا الكمبيوتر سيتحمل بيانات تسخير البريد الخاصة بمكتب التنظيم الثانوي.
- محطة عمل مرتبطة بشبكة موجهة إلى كل المستخدمين المسماوح لهم بالدخول وإلى تلقي البيانات المختلفة في البريد.

### **استراتيجية التطوير**

إن الاستراتيجية المتبعة تنقسم إلى ما يلي:

1. الاعتماد على نظام لتسخير البريد توفر عليه حالاً الإدارية بغية تجنب مصاريف هامة قد تنتج من افتتاح نظام جديد.
2. جعل البيانات الأساسية المستخدمة في تسخير البريد الإلكتروني منسجمة من خلال البحث عن معيارية. إن تنفيذ هذه التوصية يجب أن يوكل إلى هيئة دائمة يجب أن تقوم بإعداد دراسة تنظيمية تمكن من تحديد الاختيارات التنظيمية الرئيسية قبل البدء في تحسين تسخير البريد.
3. مصاحبة نشر التطبيق من خلال دراسة تنظيمية خاصة على مستوى كل قطاع مما يسمح بأمور أخرى بتحليل مميزات العمال المكلفين بمهام تسخير البريد الإلكتروني وذلك بغية تدعيم الهيئات المعنية بالكافاءات المناسبة.

### **نظام الأرشيف الإلكتروني للوثائق**

#### **تقديم**

الحفظ الرقمي للوثائق أو الأرشيف هو حل اقتصادي يوفر بالعديد من الفوائد ويسمح بالانتقال التدريجي نحو نظام GED (تسخير الإلكتروني للوثائق).

إن الحفظ الرقمي للوثائق يوفر مساهمات عديدة:

- تقاسم البيانات على العديد من الموقع.
- الاطلاع على الوثائق وجودتها في متداول الجميع في أي مكان عبر شبكة فوقية مؤمنة.
- الأمان الإضافي في حالة ضياع بيانات ورقية.
- جعل شكل التخزين متناسقاً من أجل تسخير الإلكتروني كامل للوثائق (GED).

على المدى المتوسط فإن موريتانيا يجب أن تقيم أرشيفاً إلكترونياً مؤمناً ولكن بدون توقيع الإلكتروني. بعبارة أخرى فإن الهدف من هذا الأرشيف هو ضمان الفوائد المذكورة أعلاه وليس الاستخدام كإثبات قانوني.

يجب أن تشمل عملية الوضع في الأرشيف كامل العناصر المعنية في هذا إطار تحويل معلوماتية لبيانات افتراضية بدل الطابع المادي أو من حيث إعطاء قيمة قانونية أو فائدة لتسخير الجيد على المدى البعيد أو الوصول إلى فائدة تاريخية... النظم يجب أن يحترم "قواعد الحفظ الرقمي للوثائق والرسائل الإلكترونية" المحدد في المرجعية المشتركة لقابلية التشغيل المتبادل.

### **مكونات النظام**

**النظام المعلوماتي:** نظام الأرشيف الإلكتروني (SAE) يجب أن يكون خدمة متعددة من أجل الاستجابة لكل الإضافات من كل التطبيقات على مستوى كل قطاع. من أجل ذلك يجب أن يقترح (SAE) آليات للإضافة البسيطة والمفتوحة للاستيراد، وخدمة WEP ، SOA ... الخ.

إن الوثائق الإلكترونية التي تتم إضافتها يجب أن تكون مصحوبة بمعلومات تصف الوثيقة المضافة. إن معيار ISO-15836<sup>23</sup> يمكن أن يستخدم من أجل هيكلة الحد الأدنى من المعلومات حول البيانات مما كان نوع الوثيقة المضافة في SAE. بعض النظم مثل MOREQ<sup>24</sup> تحدد المعلومات حول البيانات الإلزامية وتلك الاختيارية التي تضاف من أجل مطابقة هذه التوصيات أو الخصوصيات.

من أجل التمكن من متابعة دورة حياة الوثيقة المضافة وقابلية تتبع العمليات المنجزة على هذه الوثيقة، فإن تسهيلًا وحيداً يجب أن يخلق في SAE في وقت الإضافة. إن هذا التسهيل الوحيد يسمى "Record" وقابلية المتابعة والعمليات المرتبطة بهذا التسجيل تتعلق بنظام تسخير التسجيل (Record).

في النظام المعلوماتي، فإن الوثيقة المضافة تمتلك فترة حفظ قانونية وفترة حفظ إدارية. وأنشاء فترة حياتها فإن الوثيقة لا يمكن أن تعدل في نظام الأرشيف الإلكتروني SAE ولكن قد تضاف لها ملحقات. وبشكل مماثل فإن تحديد الوثيقة الفعلية (الملف) يمكن أن يتبدل مع الزمن. وفي جميع الحالات فإن التسجيل (Record) الذي يمكن من تحديد الوثيقة يجب عليه أن يشمل جميع الآثار المرتبطة بكل العمليات الحادثة خلال فترة الوثيقة في SAE.

**مخطط التصنيف:** مخطط التصنيف يسمح بتنظيم الوثائق في SAE. وهو يشكل عنصرا ضروريا بنفس درجة سلامه وأمن واستمرارية الوثائق. وفي جميع الحالات، فإن الوثائق المضافة في الأرشيف الإلكتروني للوثائق(SAE)، يمكن أن تتدمج في مخطط للتصنيف بشكل تلقائي. هذا المخطط يمكن من هيكلة المحتوى المضاف دون تدخل أي فرد. آلية التصنيف يمكن أن تصبح تلقائيا تبعا لقواعد محددة في البيانات المتعلقة بالبيانات المضافة.

**صناديق الحفظ الرقمي:** في إطار إقامة نظام للأرشيف الإلكتروني، فمن الضروري أن نتمكن من إثبات أن الوثائق المحفوظة لم تتعرض للتغيير مع الزمن. من أجل ذلك فمن الضروري أن نضع آلية لختم الوثائق مشكلاً بذلك صندوقاً رقمياً للحفظ (خزنة رقمية). وسعياً إلى ضمان سلامه الوثيقة التي توضع في هذه الخزنة، فإن بصمة للوثيقة يجب أن تؤخذ في وقت تخزينها في الملف. هذه البصمة تقابل متنالية من الأحرف تستخلص من الوثيقة (وظيفة الفرم) التي تحدد الوثيقة المعنية دون غموض. البصمة لا تسمح بإعادة تشكيل الوثيقة ولكن يجب أن تكون قادرة على الحفظ في الخزنة مع الوثيقة المخزنة. في حالة الضرورة فإن حساباً جديداً للبصمة يجب أن يكون بالإمكان إنجازه على الوثيقة المخزنة أصلاً بعينه إثبات أن البصمة المخزنة تقابل البصمة المعاد حسابها مثبتين بذلك سلامه الوثيقة المحفوظة. ومن أجل ضمان أمن إضافي، فإن البصمة المحسوبة عند تخزين الوثيقة في البصمة الإلكترونية يمكن أن تقدم إلى أداة أخرى تحدد الوقت والتاريخ. هذه الأداة الأخرى التي يوثق بها سنتج رمزاً مميزاً لتحديد التاريخ والوقت ابتداء من البصمة الممنوحة. هذا الرمز المميز سيتم الاحتفاظ به في الخزنة مع الوثيقة ومع البصمة. في حالة الشك حول البصمة الموجودة في الخزنة، فإن الرمز المميز لجهات التوقيع والتاريخ يمكن أن يشكل إثباتاً لسلامة البصمة وبالتالي سلامه الوثيقة المرفقة بها. تخزين الوثائق والبصمات والرموز المميزة للتاريخ والوقت يمكن أن تتم على دعامات من نظام WORM<sup>25</sup> ضمن الخزنة الرقمية من أجل ضمان سلامه إضافية للبيانات المخزنة.

## استراتيجية التطوير

### تحديد سياسة التخزين في الأرشيف:

إن سياسة التخزين في الأرشيف تمكّن الأشخاص المكلفين بالأرشيف العمومي من التوفّر على قواعد أساسية في مجال تأمين الأرشيف الإلكتروني. إن إقامة هذه السياسة ستتمكن من زيادة الثقة في النظام المنفذ.

<sup>23</sup>. مجموع عناصر المعلومات المتعلقة بالبيانات: يعتبر معياراً دولياً يصف مجموع عناصر المعلومات المتعلقة بالبيانات والتي تعالج وصف المصادر المعلوماتية.

<sup>24</sup>. متطلبات النموذج من أجل تسخير الوثائق والتسهيلات الإلكترونية: وثيقة للمتطلبات من أجل تنظيم الأرشيف الإلكتروني المعد في إطار الاتحاد الأوروبي.

يتعلق الأمر بمقاربة عملية لمعايير تسخير وثائق الأرشيف ISO 15489.

<sup>25</sup>. WORM: (كتابه مرة واحدة وقراءات متعددة) هي تقنية مرتبطة ببعض دعامات التخزين غير قابلة للمحو. هذه الدعامات تمكن من كتابة المعلومات ولكن مع السماح بمسحها. فمن الممكن إذن أن تكتب مرة (كتابه مرة واحدة) ونقرأ العدد الذي نزيد من المرات (قراءات متعددة) دون أن نمحو البيانات المادية المكتوبة.

## إعداد دفاتر الالتزامات

الوثيقة موجهة لإقامة نظام لتخزين الأرشيف الإلكتروني من طرف سلطة التخزين. وهي تصف المراحل اللازم احتراها وال حاجيات والمعيقات والشروط الدنيا وبذلك فهي تمكن الإدارة من تحقيق ما يلي:

- القدوم في تصور نظام لتخزين الإلكتروني.

- تحديد معايير للاختيار عندما تكون هناك عدة حلول متنافسة

- تحديد قواعد الإطار التعاقدية مع مقدم الخدمات الذي يتم اختياره.

نظام التسخير الإلكتروني للبريد سيشكل الفاعدة الأساسية لتغطية نظام الأرشيف. إن دفتر الالتزامات يجب أن يأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار.

## تعريف سلم التدقيق

سلم التدقيق بعيد، على شكل نقاط للمراقبة، الشروط المحددة في سياسة تخزين الأرشيف ويمكن المصالح من المراقبة والإحصاء السهلين لحالات عدم التقييد الكبري / حالات عدم التقييد الصغرى / الملاحظات التي تعود إلى سلطات التخزين المراقبة في كل قطاع. هناك جدول تلخيصي ينتج تلقائيا، ويحدد صياغة وخلاصة لنتائج المراقبة. السلم يجب أن يكون متوفراً تبعاً للنظم XML. وهو يمكن من إجراء تدقيق مدعوم ويعلم كقاعدة لصياغة تقرير التدقيق الذي سيتم إعداده.

## نظام التحكم والمساعدة في اتخاذ القرار

### تقديم:

هذا النظام يجب أن يستجيب لاحتياجات واهتمامات أصحاب القرار والمسؤولين في كل وزارة في مجال الرقابة والتحكم والمساعدة في اتخاذ القرار.

وبهذا الخصوص فإنه يتعلق بتحليل البيانات الناتجة على مستوى ميادين أنشطة الوزارة ويضمن إعداد المعلومات المدعمة ذات الصلة على شكل مؤشرات للوحات التحكم التي تمكن أساساً مما يلي:

- المساعدة في تحديد السياسة العامة واستراتيجية التنمية للوزارة.

- تقدير درجة تجسيد الأهداف المقصودة على المديين التصريح والمتوسط ومن خلال الإجراءات المقام بها في مجال مراقبة المصالح والمصاريف العمومية وفي مجال الإصلاح الإداري وإدارة الوظيفة العمومية.

- تقييم أداء ونوعية إقامة وتنفيذ إجراءات السعر.

- المساعدة في التسخير التنبوي للمصادر.

إن تصور نظام جزئي مرتبط باتخاذ القرار يتمثل في استخلاص بيانات وثيقة الصلة انطلاقاً من نظام المعلومات من أجل اتخاذ قرار أو تنظيم وتخزين هذه المعلومات في قاعدة بيانات وفي الأخير استغلالها بواسطة أدوات للنمذجة والتحليل.

### يجب أن يتم بناء هذا النظام حول:

- قاعدة للمساعدة على اتخاذ القرار الذي يمركز ويجمع البيانات وثيقة الصلة والتقارير المستخلصة بشكل دوري انطلاقاً من التطبيقات العملية.

- أدوات استكشاف ونمذجة وتحليل البيانات التي تمكن من تحليل البيانات إلى معلومات شخصية ومتوفرة من أجل اتخاذ القرار الاستراتيجي وكذلك من أجل القيام بإجراءات عملية.

- تطوير نظام جزئي مرتبط باتخاذ القرار سيعتمد على الشبكة الداخلية التي تمت إقامتها بالفعل والاتصال بمجموع الهيئات العملية واستغلال أدوات إصدار القرار والتحاليل.

إن تحديد وتحصيص المؤشرات الوثيقة الصلة والإحصاءات المميزة لكل مجال نشاط يتطلب إنجاز دراسة للتنظيم بالتشاور مع المسؤولين المخولين في كل قطاع.

## مكونات النظام

نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار يجب أن يشمل الوحدات التالية:

- ✓ واجهات لغذية النظام (مستخدمة من أجل استرجاع بيانات قواعد النظم العاملة ونقلها وتخزينها).

- ✓ قواعد البيانات المرتبطة بالعلاقات والمتعلقة بالأبعاد.
  - ✓ أدوات الطلبات واستخلاص البيانات.
  - ✓ أدوات المعاينة والبحث في البيانات.
- تجرد الإشارة هنا إلى أن:
- ✓ البيانات ستكون مدرومة بسرفير مركزي.
  - ✓ الاستشارة والبحث حول معلومات الإشراف تتم من خلال خدمات الشبكة الداخلية.

#### استراتيجية التطوير:

المنصة المتوفرة على مستوى الإدارة جاهزة بشكل كبير لإقامة نظم مرتبطة باتخاذ القرارات لصالح القطاعات. وبالفعل فإن الشخص المقتناة من طرف الإدارة تشمل SQL Server 2008 الذي هو قاعدة بيانات علاقية متعددة الأبعاد ويمتلك أدوات للطلبات واستخلاص البيانات. إن نسخة SQL Server 2008 هي منصة لاتخاذ القرارات مرتبطة بالوحدات وتتشمل ETL<sup>26</sup> من أجل استخلاص وتحويل البيانات، ومحرك OLAP<sup>27</sup> و Datamining قادر وسرفير للعلاقات يمكن من الأخذ بعين الاعتبار من إصدار التقارير الكمية وإنشاء تقارير من طرف المستخدمين.

الخطة المتصورة في هذا الإطار هي:

- المصادقة على مقاربة لمركزية بيانات مجموعة وإنتاج لوحات للتحكم ومؤشرات إجمالية باستخدام قاعدة البيانات المرتبطة باتخاذ القرار SQL Server 208 المثبتة لدى مركز البيانات؛
- إدماج مجالات الأنشطة بشكل تدريجي في قاعدة البيانات المذكورة.

#### نظام تحويل الإجراءات من مادية إلى افتراضية

##### تقديم

يعتبر برنامج BPM (تسخير مسلسل الأعمال) في وقتنا الراهن أفضل وسيلة لعصرينة الإدارة بفضل نماذجه وأدوات المسلسلات ضمنه. إن نظام BPM يوفر سهولة التنظيم ويرفع من درجة المسلسلات المهنية.

محركات BPM تشكل متالية منطقية بعد ERP<sup>28</sup> المنفذة في سنوات التسعينيات من أجل إقامة برامج معلوماتية للتسيير مرتبطة بقواعد بيانات علاقية تعتمد على وعد بمعالجة مدمجة ومتزامنة للبيانات، أي أنها تعتمد على تصورات تستخلص من معالجة المعلومات أكثر مما هي من تسخير مسلسلات التنظيم.

BPM يركز على التحسين المستمر وإعداد الإدارة زيادة على التغيير الخاص المرتبط بالمشروع. إن أنشطة إعداد الإدارة تشجع على تغيير الثقافة من أجل التأقلم مع التحسينات التدريجية ويساعد على تحويل الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ العمل مسوّلة التحسين المستمر للمهام على مستوى المسلسلات.

القطاع العام يتبنى مبادئ BPM من أجل مواجهة التحديات العملية الرئيسية لتقديم أفضل الخدمات العمومية مع فعالية متزايدة بعد نجاح هذا التصور في القطاع الخاص. BPM يوفر نظرة في وقت واقعي لحالة مجموع المسلسلات من بدايتها إلى نهايتها وكل الأنشطة المرتبطة بالعمال وبالمهندسين. هذا يدل على أن مقاربة أكثر تفاعلية يمكن أن تصبح ممارسة جارية. هذا المستوى من البروز يصبح مفيداً جداً عندما تقارب المواعيد الزمنية وتكون المواقع أو الأشغال في وضعية تأخر.

#### مكونات النظام

- أداة نماذج المسلسل: هذه الأداةتمكن من نماذج المسلسلات المهنية ل القطاعات وذلك بواسطة واجهة بيانانية.

<sup>26</sup>. ETL: (شحنة تحويل الاستخلاص) هي تكنولوجيا معلوماتية وسيطية تمكن من إنجاز تزامن واسع للمعلومات من قاعدة بيانات ضمن أخرى. وحسب السياق، وتنترجم بـ"التغذية، الاستخلاص، التحويل، التكوين، والإحالات وهي غالباً ما تستخدم بشكل متزامن".

<sup>27</sup>. OLAP: (المعالجة التحليلية عبر الانترنت): محرك يميز قواعد البيانات المتعدد الأبعاد (يطلق عليه كذلك المكعبات أو المكعبات الكبرى) موجه إلى تحاليل معقدة حول البيانات.

<sup>28</sup>. ERP: "تخطيط مصادر الشركة" يترجم من حيث الدلالة بـ(برامج التسخير المدمجة). (PGI).

- أدوات للمساعدة على التنفيذ: إنها واجهات ورابطات تمكن من دمج حل BPM وهي تقترب بشكل أكبر من الواقع.
- محرك التنفيذ: مكلف بإنجاز المسلسلات وتخزينها في قاعدة بيانات علائقية.
- أدوات للتحكم وإصدار التقارير: هذه الأدوات تمكن من اتخاذ سريع للقرارات الجيدة.

### استراتيجية التطوير

إن إقامة BPM في الإدارة يمر بعدة مراحل:

1. الدراسة الأولية: الهدف هنا هو تحليل الأنشطة لقطاع معين إلى مسلسلات حرفية. ويحصل ذلك مكن خلال:
  - أ. تحليل الأهداف؛
  - ب. تحليل التنظيم.
2. نبذة المسلسلات الحرفية: يتعلق الأمر بالتمثيل المعلوماتي للنموذج الأقرب للحقيقة.
3. تنفيذ الحل: تنفيذ حل BPM سيتم ربطه بالنظم المعلومات بالإدارة.
4. التنفيذ: المرحلة العملية حيث يتم تنفيذ حل BPM.
5. التحكم: تحليل وضعية المسلسل من خلال لوحات التحكم التي تعرض أداء المسلسل.
6. الاستغلال الأمثل: اقتراح حلول تمكن من الرفع من أداء المسلسلات الحرفية.

### الطلبيات والصفقات العمومية

#### تقديم

الهدف من هذه الأداة هو:

- برمجة المشتريات ؟
- إعداد دفاتر الالتزامات ؟
- متابعة تمرير الصفقات ؟
- متابعة تنفيذ الصفقات: إدارية، مالية وتقنية.
- إعداد ومتابعة الطلبيات

يجب أن يأخذ النظام بعين الاعتبار الواجهات مع تسخير المخزونات وتسخير الأصول الثابتة ونظام الميزانية.

البيانات المتعلقة بالمشتريات يجب أن تكون مشتركة بين جميع الفاعلين والمستخدمين المعنيين كل حسب صلاحياته وما يخول له تحديده. البرنامج اللازم تطويره أو اقتاؤه يجب أن يوفر الخدمات للمستخدمين ومن يتخد القرار مما يمكنهم كل على مستوى من تنفيذ ومراقبة ومتابعة المهام المرتبطة به.

البرنامج اللازم تطويره أو اقتاؤه يجب أن يوفر إمكانات التكيف التي تسمح للمستخدمين، خاصة بالنسبة للجوانب المتعلقة بمتابعة تنفيذ الصفقات، بمنح البرنامج صبغة شخصية تناسب السياق.

#### مكونات النظام:

الوحدات الرئيسية للنظام هي:

- وحدة برمجة المشتريات: هذه الوحدة يجب ان تساعد على عقلنة وتحسين التنبؤ بالمشتريات بالاعتماد خصوصا على قاعدة البيانات، والتجهيزات والبني التحتية للقطاع والخلفية التاريخية لاستهلاك المصالح.
- وحدة إعداد دفاتر الالتزامات: هذه الوحدة يجب أن تسهل إعداد دفاتر الالتزامات بالاعتماد على:
  - بيانات دفتر الالتزامات النموذجي التي يجب تحديثها بشكل دوري.
  - شكلية العناصر العامة المكونة للصفقة.
  - الأدوات المكتوبة بغية إعطاء دفتر الالتزامات النموذجي طابعا شخصيا.
- وحدة متابعة تمرير الصفقات: هذه الوحدة يجب أن تمكن من التكفل بتمرير الصفقات ومتابعة مراحلها انطلاقا من إعلان المناقصات إلى غاية إكمال الصفقة.
- وحدة تنفيذ الصفقات: هذه الوحدة يجب أن تتمكن من المتابعة الإدارية، المالية والتقنية للصفقات.
- وحدة إعداد ومتابعة الطلبيات: هذه الوحدة يجب أن تتمكن من التكفل والمتابعة والمراقبة لمجموع كشوف الطلبيات التي تعدتها مصالح الوزارة.

## استراتيجية التطوير

يتعلق الأمر هنا بنظام جديد سيمر تنفيذه بالمراحل الكلاسيكية التالية:

- التحسين؛
- الإعداد (دفتر الالتزامات)؛
- التطوير؛
- الوضع موضع الإنتاج.

### تسخير الجرد

#### تقديم

إن التحكم في أملاك الدولة يعتبر رهانا هاما. الحل اللازم إقامته يجب أن:

- يمكن من تحويل تسخير المخزون إلى نظام آلي في القطاعات الوزارية بما في ذلك العناصر التي تمر عبر القطاعات لتوزع بعد ذلك على الهيئات والمنظمات التابعة لهذه القطاعات. إن طبيعة هذه العناصر متعددة جدا: تموينات ضرورية لسير المصالح (تموينات مكتبية، عناصر مساعدة، آليات كبيرة، أثاث،... الخ)، قطع غيار، تجهيزات... الخ.
- توفير واجهة لتحليل المشتريات من أجل ضمان استغلال أمثل بشكل متواصل للمصاريف.
- ضمان تسخير ما يلي:
  - ✓ ملفات العناصر، المخازن والمستودعات.
  - ✓ التكفل بالمدخلات.
  - ✓ التكفل بكشوف التسلیم وتحديث المخزون (التسلیم سيتم مقارنه بالطلبات والصفقات).
  - ✓ تسجيل الطلبات الصادرة عن مصالح القطاع أو المنظمات الواقعه تحت وصايتها.
  - ✓ التكفل بالمواد الخارجيه من المخزون: التكفل بالتسليم المقابل للطلبات الصادرة من المصادر وتحيين المخزون.
- ضمان متابعة ومراقبة المخزون (مراقبة دقة المخزون من خلال إعداد جرد دوري).
- ضمان تسخير الممتلكات المنقوله:
  - ✓ تسخير تشكيلات الممتلكات المنقوله: مركزه هذا التشكيل على مستوى وزارة المالية يمكن تصورها.
  - ✓ تسجيل أحد الممتلكات وإعداد وثيقة لإيداعه.
  - ✓ تسجيل تحويل وإعادة تحويل الممتلكات المنقوله وهو ما يجب أن يتم طبقا للنظم على مستوى المصلحة المنفذية له وكذلك على مستوى المصلحة المسؤولة عن تسخير الممتلكات المنقوله في القطاع.

## استراتيجية التطوير

يوصى بتكليف هيئة بوضع معايير للوثائق والإجراءات والمهام على إنشاء وتحديث المصطلحات. ويوصى كذلك بتنسيق وتطوير هذا المجال مع وزارة المالية. هذه الأخيرة يمكنها أن تلعب دور صاحبة المشروع في هذا التطوير. ويمكن تصوّر تفكير حول قواعد تسخير الإجراءات المتعلقة بجوانب الإشراف والتّحكم.

### تسجيل رخص ميكروسوقت

يتعلق الأمر بالبرنامج الذي سبق التخطيط له بالفعل وتم توقيعه والذي سيتمكن من مد الإداره بمنصة ثابتة من السرفيارات ومحطات العمل (أجهزة الكمبيوتر).

#### 6.4.4- التوجيه 46- تطوير محتوى رقمي وطني

الإدارة الالكترونية تشكل تغييرا هاما في تسخير المصالح العمومية و علاقتها مع المستخدم. المستخدم يجب أن يساعد من أجل التكيف مع هذه التغيرات. إن إنتاج المحتوى المناسب يشكل جزءا هاما من هذا العمل.

إن الاستفادة من الخدمات عبر الاتصال وموقع الشبكة المطورة رديف لنوعية وشمولية المحتوى الذي يمكن للمواطن وللشركة أن يحصل عليه.

هذا المحتوى يجب أن يكون:

- موضع ثقة وأن يكون محيانا.
- أن يكون شاملاً ومفيداً.
- أن يكون سهل الفهم (جذاباً ومزدوجاً من حيث اللغة).

المحتوى الذي يجب أن يكون مطوراً يتكون أساساً من نوعين:

- محتوى ثابت يخضع نادراً للتغييرات (الهيكلة ومهام الإدارات، الإجراءات، ... الخ).
- مستوى ديناميكي يعكس الأنشطة الراهنة للمصلحة العمومية والمصالح الجديدة والاستخدامات ... الخ.

المحتوى الأول يمكن أن يتم تحبينه بواسطة إعداد دراسات منتظمة. أما الثاني فيتطلب سيراً ومتتابعة يوميين.

أما الوضعية الحالية التي تتميز بقادم المحتويات المنصورة، فإن هذا التوجيه يجب أن تمنح له عناية خاصة. التحديث الوحيد الكبير الذي يجري الآن يتعلق بنشر إجراءات الإدارة وبالدليل السنوي للحكومة. وهذا التحبين يجب أن يكتمل خلال هذه السنة.

#### 1.6.4.4 المشروع 461: إقامة هيئة لتسخير المحتوى

إن العناصر المذكورة في التوجيه الوارد أعلاه تتطلب إقامة هيئة دائمة مكلفة بمساعدة القطاعات والمنظمات التي توجد تحت الوصاية في إنتاج وتحبين هذا المحتوى.

الإجراءات اللازم القيام بها في هذا المجال هي على النحو التالي:

##### إقامة هيئات لتسخير المحتوى

ضمن كل قطاع ومؤسسة تحت وصاية هذا القطاع، فإن "خلية مكلفة بالاتصال" تضمن تسخير المحتوى يجب أن يتم إنشاؤها. هذه الخلية التي توجد بالفعل في بعض القطاعات مثل: وزارة التشغيل والتكوين المهني والتقييمات الجديدة يجب أن تتمثل مهمتها فيما يلي:

- ضمان توفر المعلومات الثابتة المتعلقة بالقطاع / المؤسسة (المهام، التنظيم، الإجراءات)
- إعادة كتابة البيانات الثابتة المذكورة أعلاه بغية عرضها في أشكال جذابة.
- تنسيق إجراءات الاتصال التابعة للقطاع.
- ضمان تحديث محتوى موقع القطاع أو المؤسسة.
- العمل كواجهة بين القطاع ووسائل الإعلام وتسيير مهمات الصحافة في تغطية أنشطة القطاع.
- المساهمة في إنجاح إجراءات العلاقات العمومية والحملات الإعلامية التي يقررها القطاع.
- نشر كشف شهري للمعلومات، ومطبوعات وكتيبات.

##### إقامة مركز لتسخير المحتوى

مركز تسخير المحتوى يجب أن يتم إنشاؤه من أجل التكفل بالمهام التالية:

I. إعداد "مركز لنشر المعلومات الحكومية على الانترنت": إن نشر المعلومات الحكومية على الموقع يتطلب إعداد وتنفيذ مقاربة متشاركة عليها بين جميع الفاعلين المعنيين. لذلك هناك حد أدنى من قواعد النشر للمعلومات الحكومية على الانترنت يجب وضعها. إن خلايا الاتصال تجد هذا الدليل على قدر كبير من الفائدة في إعداد أو تحبين موقعها انسجاماً مع الواجهة الحكومية، وكذلك مع الأدوات المستتركة للمعلمة أثناء البحث على الانترنت. وانطلاقاً من تشجيعه للإبداع، فإن هذا الدليل ستكون له أهداف أخرى تتمثل في مد المستخدمين بجو بحث جذاب من خلال كمية واسعة من الوثائق المقدمة بطريقة حساسية.

إضافة إلى ما سبق فإن هذا الإطار يجب أن يشجع على التفاعل مثل الاستفادة من بنوك البيانات الحكومية، واستعلامات الجمهور وكذلك محركات البحث.

وأخيراً فإن الإطار يجب أن يقدم قواعد تأطير وتسهيل لموقع حكومي خاص من خلال تنسيق أدوات المعلمة والبحث، وأنماط العرض لمختلف أنواع الوثائق (نص تشعبي، قالب نص، قالب صور). إعداد قواعد تتعلق بالتعريف المرئي الحكومي وتسهيل حقوق المؤلف للحكومة في النشر على الشبكة بالإضافة إلى إعداد بنوك بيانات مشتركة (استعلامات، شكليات، منشورات).

- II. إنعاش شبكة من النقاط المركزية المشكلة من ممثلين للخلايا المكلفة بالاتصال في كل قطاع / مؤسسة ومساعدة هذه الخلايا من أجل إنتاج محتوى يستجيب للأهداف المحددة:
- « موضع ثقة ومحبين»
  - « شامل ومفيد»
  - « سهل الفهم (جذاب ومزدوج اللغة)».

III. إعداد تدقيق سنوي لنوعية موقع الإدارة بالنظر إلى النظم والمعايير المحددة في الإطار المذكور أعلاه. الهدف من هذا التدقيق هو تحديد الإجراءات اللازم القيام بها من أجل ضمان أن يكون إنتاج المحتوى يقدم بشكل مرضي بالتزامن مع تطوير الخدمات عبر الاتصال والإدارة الالكترونية. التدقيق سيشمل كذلك جوانب التقنية، من حيث الظهور والأمان وحماية البيانات الشخصية.

#### 7.4.4. التوجه 47- تطوير الخدمات عبر الاتصال

##### المبادئ العامة لتطوير الخدمات عبر الاتصال

منذ ظهور الانترنت، فإن الضغوط الممارسة على الإدارات من أجل أن تؤدي مهامها بشكل أفضل قد ازداد بشكل كبير وتكنولوجيا الإعلام والاتصال مكنت الإدارات من فعل ذلك بفضل هذا المحور الهام المتمثل في الإدارة الالكترونية. الخدمات عبر الاتصال تلعب دورا هاما في تسخير الشؤون العامة. ويكون أثرها الأساسي ببساطة في إدارة أفضل حيث أنها تمكن من:

- الحصول على نتائج أفضل على مستوى العمل العمومي.
  - الحصول على خدمات ذات نوعية أفضل وإشراك متزايدي للمواطنين.
- إن الحكم الصادر على الحكومات والإدارات العمومية سيبقى بشكل مشروع، مؤسسا على هذه المعايير التي هي معايير ناجح بحق. المبادرات المتخذة في مجال الإدارات الالكترونية تعيد تركيز الحوار على عدة قضايا:
- كيف يمكن للمنظمات العمومية أن تتعاون بشكل أكثر فاعلية بينها بغية حل مشاكل معقدة مشتركة بينها؟
  - كيف ندعم الاستماع إلى الزبون ونشعر روابط مع الشركاء في القطاع الخاص؟

من أجل إعطاء أجوبة على هذه الأسئلة فإن "استراتيجية 2011" تقيم نظرة موجهة نحو الخدمات عبر الاتصال مما يمكن من الحصول على نظام معلومات سياسهم في تطوير خدمات الشبكة والتبادل المؤمن للبيانات واحترام نظم إمكانية التشغيل المشترك. كل خدمة عبر الاتصال يجب أن تتدمج في هذه النظرة. وفي مرحلة الإعداد وتحديد الشروط المرجعية للخدمات عبر الاتصال، فإن مختلف العناصر بالمنصة الجديدة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار خاصة منها:

- الاندماج مع المرجعية المشتركة لقابلية التشغيل المتبادل (RCI).
- تبادل الواجهة مع منصة التبادل الالكتروني من أجل ضمان التثبيت.
- التجانس مع منصة الاستضافة (مركز البيانات) مع نظم الحفظ عبر الاتصال والتخزين.
- احترام سياسة الأمان المحددة.
- الاندماج من جانب الإدارة مع الدليل السنوي LDAP للإدارة.

بالإضافة إلى الإكراهات السالفة الذكر، فإن تطوير الخدمات عبر الاتصال يجب أن يحترم النظم المعتمد بها في هذا المجال وهي:

1. احترام نموذج بنية-3 TIERS (التقديم، الحرفة، الاستفادة من البيانات) من أجل تسهيل الصيانة والتطوير.
2. الانسجام مع أدوات البحث الأكثر شيوعا في نظرتها الأكثر حداة ( Microsoft Internet Explorer, Firefox, Chrome, Opera ) .

3. استخدام تكنولوجيا RIA "تطبيق الانترنت المفصل" الذي يسمح بإمداد التطبيقات على الشبكة بمميزات مشابهة للبرامج التقليدية بفضل استخدام تكنولوجيا المعيارية (AJAX<sup>29</sup>). إن تكنولوجيا RIA لها تفاعلية وملاءمة للعمل أفضل من تطبيقات الانترنت التي تستخدم شكليات HTML التقليدية التي تتطلب إعادة شحن صفحات وهي لا تحتاج إلى أي تثبيت باستثناء المحيط (باحث الشبكة أو JAVA).

4. استخدام اللغات الموجهة نحو الموضوع مع مكونات وحدات من أجل تسهيل تطويرها وإعادة استخدام عمليات التطوير.

## وسائل الولوج: المقاربة متعددة القنوات

طبقاً للممارسات الجيدة التي توجه إعداد الاستراتيجية فإن الخدمات الموجهة للمواطنين يجب أن تكون في المتناول عبر عدة قنوات (مراكز اتصال، كشكات الكترونية، هواتف محمولة، رسائل الكترونية، سرفيرات صوتية، تلفزيون). إن إمكانية الولوج عبر هذه القنوات إذا لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار في مرحلة التصميم للخدمات عبر الاتصال قد تكون غالية التكلفة وقد تفسد ما تم تطويره.

وهكذا فإن تحليلاً لوضعية السكان المستهدفين وقنوات الاتصال الملائمة يجب أن يسبق تطوير كل خدمة. وعندما سيكون من الممكن فتح مصلحة مع الوقت عبر القنوات المحددة.

### تسجيل التصديق والتسديد بالنسبة للخدمات عبر الاتصال (الخدمات الالكترونية)

بغية التمكّن من استخدام تطبيقات عبر الاتصال توفر خدمات تبادلية أو تتمكن من التسديد (خدمات من مستوى 2-3... الخ) من الضوري إقامة خدمة تمركز تعريف / تصديق وتسخير التسديدات. هذه الخدمة يجب أن تكون بسيطة التنفيذ وتتوفر كل الضمانات لحماية المستخدمين. هذه الخدمة يجب أن تكون بالتعاون مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة في ما يخص التصديق و GIMTEL في ما يخص جوانب التسديد. هذا النظام سيساهم في تطوير الخدمات عبر الاتصال. إن إقامة هذا النظام ستتمكن من تطوير الخدمات من المستوى 3 و 4 تبعاً للتصنيف المعياري (انظر المثال المأخذ من التقرير المعروف بـ"وضعية الحكومة الالكترونية عبر العالم" الذي تنشره منظمة الأمم المتحدة).

### الإطار 5: تصنيف خدمات الحكومة الالكترونية (المراحل الأربع لتطوير الخدمات عبر الاتصال)

المستوى 1: خدمات الإعلام الصاعدة	
<p>The diagram illustrates the four stages of e-government development as follows:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li><b>Tertiarization:</b> Represented by a triangle pointing upwards.</li> <li><b>Intermediary:</b> Represented by a horizontal line with a box labeled "Tertiarization by intermediaries".</li> <li><b>Intermediate:</b> Represented by a horizontal line with a box labeled "Magnet".</li> <li><b>Primary:</b> Represented by a horizontal line with a box labeled "Primary".</li> </ul>	<p>في هذا المستوى فإن موقع الحكومة على الانترنت توفر معلومات حول السياسات العمومية والحكامة والقوانين والنظم والوثائق المفيدة وطبيعة الخدمات الإدارية الموفرة. الخدمات مرتبطة مع الهيئات الحكومية والقطاعات الوزارية وغيرها من الهيئات العمومية.</p>
<p>الموطنون قادرون بسهولة على الحصول على معلومات حول ما هو جديد في الحكومة والوزارات ويمكنهم الوصول إلى أرشيف المعلومات.</p>	

<sup>29</sup> AJAX (جافاسكريبت و XML غير المترافقين) في البيانات المعلومانية هي طريقة لبناء تطبيقات على الشبكة وموقع انترنت ديناميكية تعمد على مختلف تكنولوجيا الشبكة مضافة إلى أدوات البحث في سنوات 1990، Ajax هو تركيبة بين تكنولوجيا XML و Javascript, CSS، XMLHttpRequest و DOM.

<sup>30</sup> JavaScript هي لغة برمجة للخطوط الرئيسية مستخدمة أساساً في صفحات الويب التفاعلية ولكنها تستخدم كذلك في السرورات، وهي لغة موجهة للموضوع ذات نمط مكرر. أي أن قواعد اللغة ووجهاتها المختلفة توفر من خلال مواضع كل واحد منها مجهز بمنشئ يمكن من إنتاج خصائصها وخاصة خاصية منح النموذج الأول الذي يسمح بإنتاج أمثلة موروثة تبعاً لاختيارات شخصية.

## المستوى 2: الخدمات الإعلامية المحسنة

في هذه الحالة فإن موقع الحكومة على الشبكة تمنح المستخدم إمكانيات متقدمة من الاتصال الإلكتروني في اتجاه واحد أو باتجاه مزدوج مثل الشكليات القابلة للتزييل. الموقع لها قدرات سمعية وبصرية وهي متعددة اللغات. بعض الخدمات عبر الاتصال تمكّن المواطنين من تقديم طلبات للشكليات غير الإلكترونية أو لاستعلامات شخصية يتم إرسالها إلى البيوت.

المستوى 3: الخدمات التعاملية  
على مستوى التعامل، فإن موقع الحكومة عبر الاتصال تمكّن من اتصال في اتجاهين مختلفين مع المواطنين بما في ذلك طلب استلام المدخلات على سياسات الحكومة والبرامج والنظم... الخ. التصديق الإلكتروني على هوية المواطنين ضروري من أجل إتمام التعامل على ما يرام.  
موقع الشبكة تتجزّ تعاملات غير مالية مثل التصويت الإلكتروني، تحميل وإيداع الشكليات، الاستعلامات على الصراحت عبر الاتصال، أو الترشح للشهادات، الرخص والتصاريف.  
هذه الموضع تتجزّ كذلك تعاملات مالية أي حيث يتم تحويل مبالغ مالية على شبكة مؤمنة من طرف الإداره.

## المستوى 4: الخدمات المرتبطة

في هذا المستوى فإن موقع الحكومة على الانترنت تغير الطريقة التي تستخدمها الحكومات للتواصل مع مواطنيها. هذه الموضع تفاعلية وتنطلب معلومات وأفكاراً للمواطنين باستخدام Web 2.0 وغيره من الأدوات التفاعلية.

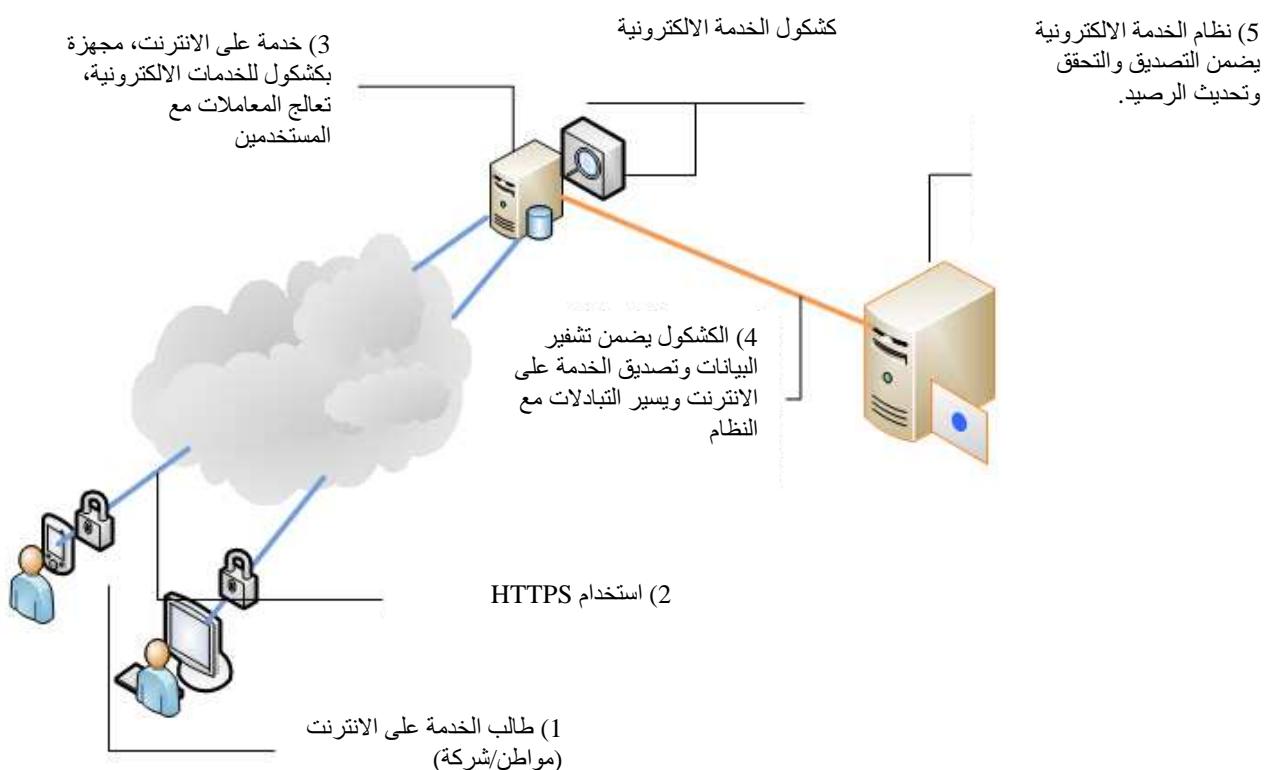
إن الخدمات عبر الاتصال والحلول تقسم البيانات بين الوزارات بشكل شفاف. البيانات والمعارف يتم نقلها من الحكومة والمنظمات عن طريق تطبيقات مندمجة. الإدارة انتقلت من مقاربة تتركز هي في حد ذاتها على مقاربة محورية حول المواطن حيث تكون الخدمات عبر الاتصال موجهة للمواطنين باتفاق مع المصالح. الحكومات تخلق بيئة تشجع المواطنين على المساهمة بشكل أكبر في أنشطة الحكومة من أجل أن يجد المواطن ذاته في مسلسل اتخاذ القرار.

### 1.7.4.4 المشروع 471: إقامة نظام لتسهيل التصديق والتسديد بالخدمات عبر الاتصال (الخدمات الإلكترونية)

الخدمات الإلكترونية يجب أن تتميز بما يلي:

- المصحة يجب أن تكون مفتوحة أمام جميع المستخدمين المحتملين للخدمات عبر الاتصال (الأشخاص الطبيعيون المقيمين بموريتانيا: المواطنين المقيمين والأجانب، الأشخاص الاعتباريون: الشركات، الرابطات،... الخ).
- الوثائق التي تمكّن من التحديد المؤوث للمستخدمين يجب أن تكون مشروطة بفتح حساب في نظام لشكات البريدية على سبيل المثال:
  - بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: صورة من بطاقة التعريف.
  - بالنسبة للأشخاص الاعتباريين: نسخة من بطاقة التعريف للمسؤول الأول، والنظام الأساسي إن كان موجوداً، والسجل التجاري والمحدد الضريبي.
- يمكن أيضاً أن يطلب، في سبيل تسهيل المعلومات، فتح حساب مصرفي في موريبيوست.
- سعياً إلى تأمين امكانية التتبع، وفي مرحلته الأولى فإن نظام الخدمات الإلكترونية سيتم استخدامه من أجل تسديد المصاريق المقابلة لخدمات إدارية الكترونية. ولم يمكن من الشراء الحر للبضاعة عبر الاتصال ولا بتسييد الخدمات الأخرى غير الخدمة الإلكترونية عبر الاتصال التي تقدمها الإداره الإلكترونية. بعبارة أخرى فإن الخدمة ستتضمن المعاملات التالية:
  - بين الإداره والمواطنين: A2V
  - بين الإداره والشركات: A2B
- يوصى بأن تكون موريبيوست هي المسؤولة عن ضمان تسهيل الخدمة الإلكترونية. وكالاتها المختلفة ستتمكن المستخدمين من توفر الخدمة كما ستزيد من رفع الرصيد وستتكلّل هذه الوكلالات بدور الواجهة مع المستخدمين.

- نظام الخدمات الالكترونية يسير رصيد المنتسبين. والمنتسبون يمكن أن يزيدوا أرصدتهم بالطرق التالية:
- الدفع نقدا
  - التحويل المصرفي
  - التسديد بالبطاقات المصرفية (استخدام محطة للتسديد من (GIMTL) إن موريوصت التي تضمن التوقيع الالكتروني تسير تسجيل المنتسبين في نظام الخدمة الالكترونية وتتوفر لهم بيانات التصديق (الدخول / كلمة السر).
  - التصديق القوي يمكن تصوره في مرحلة ثانية باستخدام بطاقة التعريف الالكترونية المستخلصة من المشروع الجاري تنفيذه (الوكالة الوطنية لسجل السكان الوثائق المؤمنة).
  - يجب تطوير وحدة لتشغير البيانات وتسير التبادلات. هذه الوحدة يجب أن تكون متوفرة على شكل برنامج قابل التطبيق محمي بواسطة محدد وكلمة سر خاصة بالنسبة لكل خدمة عبر الاتصال تستخدم هذا النظام (هذه المجموعة تسمى كشكول الخدمة الالكترونية).
  - يعرف المستخدمون أنفسهم بواسطة توقيعهم الالكتروني من أجل إنجاز خدمة عبر الاتصال. الخدمة عبر الاتصال تتحقق من توفر الرصيد وتسمح بإجراء المعاملات.



#### 2.7.4.4. المشروع 472: تطوير الخدمات عبر الاتصال

إن تطوير الخدمات عبر الاتصال سيتم بشكل تدريجي خلال السنوات الخمس القادمة. الخدمات الالازم تطويرها مرتبة تبعاً للقطاع وقابلية الإنجاز (الظروف الفنية والبيئة) وتبعاً للأهمية. في حالة الضرور يقدم مخطط بياني.

الميدان المتعدد:

- I. **الاطلاع على رصيد الخدمة الالكترونية:** الاطلاع عبر الاتصال على الرصيد ضمن نظام الخدمة الالكترونية يجب توفيره. المستخدمون يمكنهم كذلك أن يأخذوا تدابيرهم من أجل ضمان تزويد أرصدتهم.

.II

**تطوير واجهات الولايات:** إن النشر ذات الطابع المعلوماتي يبقى العنصر الأساس للادارة الالكترونية. هناك عمل هام يقام به من أجل الرفع من مستوى موقع القطاعات الوزارية على الشبكة. وعلى مستوى الولايات، فإن المواقع المعلوماتية تبقى غائبة. ومع ذلك فإن واجهة القطاع يمكن أن تعرف بأنها الواجهة الافتراضية التي تمثل نقطة الدخول الوحيدة إلى محتوى ذي طابع معلوماتي أو إداري تتعلق بالولاية أو المدينة. هذه البوابات يمكن أن تزود في مرحلة ثانية بمجموعة من الخدمات التبادلية توجه إلى المستخدم.

إن إنجاز بوابات للولايات يجب أن يتم بطريقة تدريجية طوال فترة الاستراتيجية.

.III

**متابعة البريد:** مع إقامة تسيير الالكتروني للبريد، يصبح بالإمكان التحسين من نوعية الخدمة التي تقدم إلى المستخدم بحيث السماح له بمتابعة تقدم بريده (الوضعية، الطلبات المحتملة للمعلومات الإضافية... الخ). الخدمة في مرحلتها الأولى لا تتمكن من إرسال البريد بالطريقة الالكترونية. بل إنها تقصر على تسيير وصول البريد إلى الأشخاص المحددين (الذين يمتلكون حساباً على الخدمة الالكترونية).

.IV

**الخدمة الفاعلية للإجراءات الإدارية وللوثائق النمطية:** إن واجهة "الخدمة العمومية" و"سرفيراً الشكليات" يمثلان في الوقت الراهن البوابتين الأهم مما تمت إقامته وذلك من حيث الجمهور المستهدف وشمولية المعلومات. بوابة "الخدمة العمومية" تمكن المستخدم من الاطلاع على الإجراءات الإدارية وعلى الخطوات التي يجب عليه إكمالها. سرفير الشكليات يمكن من تنزيل الشكليات الإدارية. هذه البوابات التي تدرج تحت المستوى 1 تبعاً لتصنيف الخدمات عبر الاتصال (انظر الإطار 5). ومن المهم أن ننجز التطوير الذي يمكن من إقامة خدمة عبر الاتصال من المستوى 2 التي هي أكثر سعة من حيث الوظائف. الخدمة الفاعلية للشكليات الإدارية واللوثائق النمطية توفر الوظائف الجديدة التالية:

- أ. تفاعل مع المستخدم يمكنه من تقديم طلبات خاصة عبر الاتصال أو طلبات تتعلق بأحد الإجراءات (رابط إرسال الطلبات يجب أن يكون موجوداً على مستوى الإجراءات).
- ب. شكلية الطلب ستشمل مؤسراً على تقييم نوعية الإجراء وعلى علاقته بالموضوع وملائمة لحقيقة الإجراءات الإدارية.
- ج. الطلبات يجب أن تكون سهلة التوجيه وأن تكون هناك لوحة تحكم من أجل قياس درجة الرد على الطلبات.
- د. إمكانية تنزيل الرسائل النمطية. بالفعل فإن المستخدم بالإضافة إلى الشكليات التي يطلب منها يجب أن يرافق رسالة نمطية إلى الإدارية. إن أنماط مختلف الرسائل الالكترونية يجب أن تكون متوفرة للتنزيل.

## ميدان العدالة

.V

**طلب شكلية شهادة التبريز:** إن إصدار شهادة التبريز شكلية إدارية غالباً ما تطلب. إن وضعها عبر الاتصال سيتوج مشروع إدخال المعلوماتية إلى شهادة التبريز الذي سيتم ذكره في المحور التالي من الاستراتيجية.

## مجال الحالة المدنية والانتخابات

.VI

**شبك عبر الاتصال من أجل الوصول إلى الحالة المدنية واللوثائق المؤمنة:** إن إقامة نظام موثوق ومندمج لتسيير الحالة المدنية ولوثائق التعريف المؤمنة قد سهل نشر الخدمات عبر الاتصال في هذا المجال. وعلى غرار الدول التي تتوفر على مثل هذه الأنظمة فإن موريتانيا يجب أن تقيم شباكاً موحداً عبر الاتصال من أجل الحصول على العديد من الخدمات التي يكثر طلبها من طرف المواطنين. يتعلق الأمر ب:

- أ. طلب الحالة المدنية: الميلاد، الزواج أو الوفاة.
- ب. طلب متابعة طلبات بطاقة التعريف الوطنية؛
- ج. متابعة طلبات جواز سفر؛

- د. متابعة طلبات بطاقة الإقامة.
- هـ. تغيير العنوان عبر الاتصال.
- و. متابعة طلبات البطاقة الرمادية
- ز. متابعة طلبات رخصة السياقة
- حـ. متابعة طلبات بطاقة الصحة.

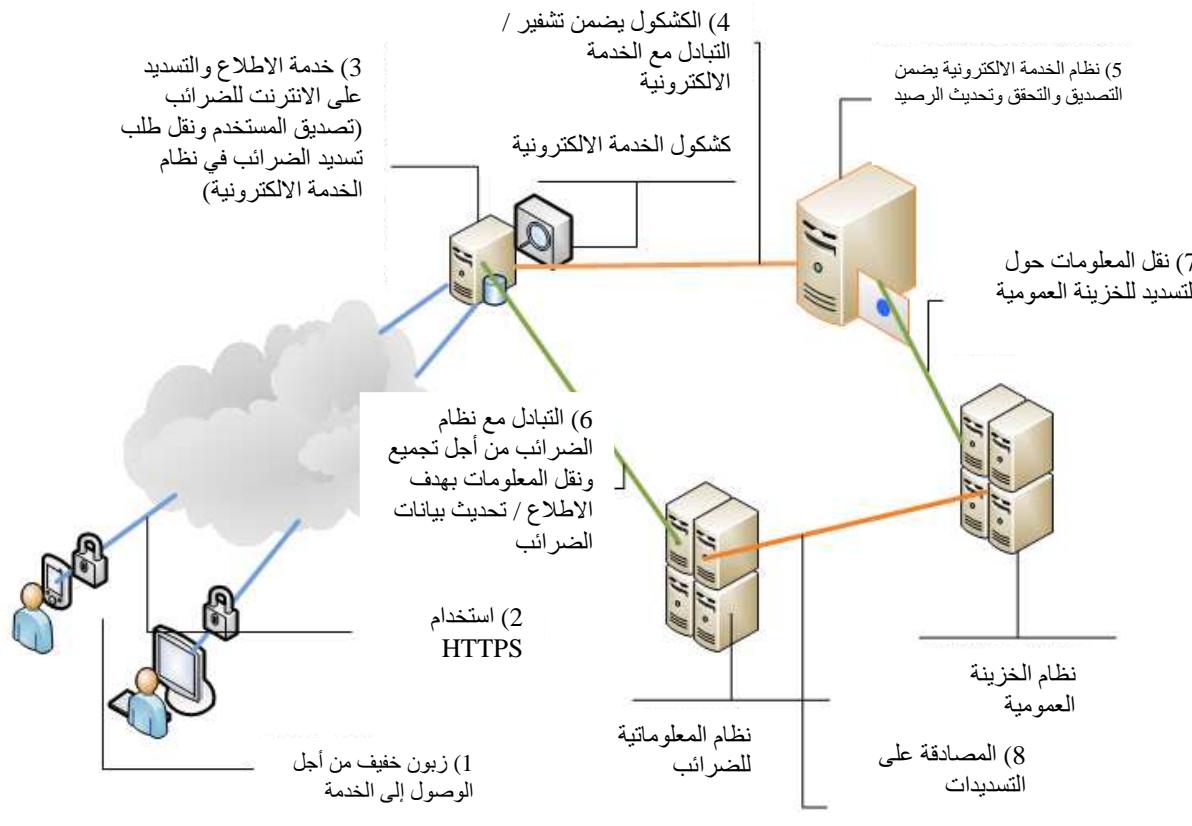
هذه الخدمات ستكون في متداول كل شخص يمتلك محدودا على الخدمة الالكترونية.  
الشباك الموحد يتمثل إذن في الحقيقة في تطوير ثمان خدمات عبر الاتصال.

## **المجال المالي**

- الاطلاع على السجلات التجارية عبر الاتصال (قطب الخدمات):** إن الاطلاع الجزئي أو الكل على السجل التجاري لكل شركة يجب أن يكون ممكنا وفي متداول الجميع: الشركات، الخصوصيين، البنوك والهيئات المالية بالأخذ بعين الاعتبار للقيود الضرورية.
- الخدمات التي ستكون متوفرة تشمل:
- الكشف حول "هوية الشركة": تقديم ملخص حول الشركة.
  - "وثائق الشركة": النظام الأساسي التأسيسي، الوضعية المالية، الوثائق المعدلة على شكل رقمي...
  - الخ.
  - "البحث": البحث حول وجود أسبقية الأسماء التجارية، التسميات الاجتماعية أو العلامات التجارية.
- هذه المعلومات مفيدة بالنسبة لبعض الإدارات، رؤساء الشركات، والماليين، المحامين، المستثمرين، الاستشاريين،... الخ. هذه الخدمة يجب أن تكون مدفوعة الثمن. من أجل ذلك يجب أن تندمج في وحدة "كشكول الخدمة الالكترونية".

- الاطلاع على الوضعية الضريبية وتسلیم الضرائب عبر الاتصال:** مع وحدة التصريح عن بعد حول الضرائب المقررة في إطار تنمية نظام الضرائب، فإن هذه الخدمة تزود المجال المالي بنظام مكتمل من البداية وحتى النهاية. وهكذا وبعد التكفل بالتصريح عن بعد فإن تنفيذ مثل هذه الخدمة يصبح ممكنا. وهي تمثل في جزئها الأكبر في إقامة واجهات للاندماج الضروري بين النظام المعلوماتي للإدارة العامة للضرائب SIDGI والنظام المعلوماتي للخزينة والمحاسبة العامة ونظام الخدمة الالكترونية.

هذا النظام سيسهم في التسديد ضمن احترام آجالا الضرائب واللجوء إلى تحويل التدفق المالي في الشركات إلى الوضعية الافتراضية بدل الوضعية المادية. ومخططه العام يبيّنه المخطط البياني التالي.



مجال تطوير الاستثمار

**IX. الشبكات الموحدة للشركات (قطب الخدمات):** الحكومة الإلكترونية يمكن أن تلعب دورا هاما من أجل تبسيط جو الأعمال وتحسين وضعية البلد في هذا المجال الذي عرف تراجعا خلال السنوات الأخيرة. إن قطب الخدمات الذي يشكل الشبكات الموحدة للشركات يتدخل في هذا المجال عبر المحاور التالية:

1. تسهيل إقامة الشركات
  2. تسهيل الخطوات الرجعية إقامة الشركة.

هذا القطب يقترح الخدمات التالية: خدمة إنشاء الشركة: هذه الخدمة يجب أن تتمكن مرستلي الشركات من الوصول إلى معلومات تطبيقية ومن إكمال مجموع الإجراءات الضرورية لإنشاء الشركة وذلك بطريقة افتراضية تماماً. هذه الخدمات هي:
    - أ. الاطلاع على المعلومات المتعلقة بإنشاء الشركات: الترتيبات، الخطوات، المعلومات المقدمة من طرف الغرفة التجارية والمفوضية المكلفة بترقية الاستثمار.
    - ب. تنزيل الوثائق النموذجية: النظام الأساسي، الشراكة... الخ.
    - ج. البريد السنوي: رابط نحو الدليل السنوي للموثقين والإدارات المعنية.
    - د. تقديم الملفات عبر الاتصال إلى موثق معتمد.
    - هـ. تقديم ملف للتسجيل لدى إدارة الأملاك العامة وذلك من طرف موثق معتمد.
    - و. طلب الحصول على إفادة بالانتظام تجاه الضرائب.
    - ز. طلب عبر الاتصال للحصول على إفادة بالانتظام تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
    - حـ. طلب عبر الاتصال للحصول على إفادة بالانتظام تجاه المحكمة التجارية.
    - طـ. طلب عبر الاتصال للحصول على إفادة من البنك المركزي بموريشيوس (عدم الظهور على لائحة النزاعات والخلو من الحسابيات المجمدة).

#### **8.4.4 التوجيه 48: إقامة إجراءات مصاحبة لمشروع الحكومة الإلكترونية**

كما سبقت الإشارة إليه فإن إقامة مشروع الحكومة الإلكترونية سيؤدي إلى إحداث تغييرات هامة في محبيط الخدمات المقدمة إلى المواطنين. وبدون الإجراءات المصاحبة فإن إحصاء رقميا سيتطور وستكون فائدة الجهات المقام بها محدودة. هذه الإجراءات موجهة إلى مساعدة العاملين في الإدارات والمستعملين، خصوصاً الطبقات الأكثر حرماناً وذلك من خلال التكوين ونشر المعلومات.

إضافة إلى ذلك فمن المهم أيضاً اتخاذ إجراءات للوصول للأهداف وتحديث المخطط الاستراتيجي. وأخيراً فإن تمرير مشاريع تتطلب تكنولوجيا متقدمة جداً تتطلب اللجوء إلى تسيير صناعي للمشاريع وإلى وجود هيئات مشرفة على المشروع تخلو لها ضمان نجاح الإجراءات والقيام بالإصلاحات الضرورية في الوقت المناسب. هذه الإجراءات تتمحور حول المشاريع التالية:

##### **1.8.4.4 المشروع 481: إقامة بيئة ملائمة للتكوين في مجال تقنيات الإعلام والاتصال في الإدارات**

يعتبر التكوين من أهم الإجراءات المصاحبة في إطار المشاريع التكنولوجية. الإدارات يجب عليها أن توفر إطاراً يمكن المصادر البشرية من تطوير قدراتها. وتمثل الإجراءات المقترحة في ما يلي:

- إقامة منصة التعلم عبر الاتصال توفر التكوينات التقنية التالية:
  - ✓ تكوين حول البرامج المكتبية، قواعد البيانات والأدوات التعاونية (التكوين من نوع جواز سفر المعلومات أو icdl)
  - ✓ التكوينات الفنية الخاصة: اليونوسكو طورت محتوى غنياً ومتنوّعاً يمكن الاستفادة منه مجاناً. وبالتعاون مع اليونوسكو، يمكن لمنصة التعلم عبر الاتصال أن توفر محتوى غنياً للمستخدمين.
  - ✓ تحديد وإقامة خطط تكوينية سنوية في الإدارات: يجب القيام بدراسة من أجل تحديد مخططات التكوين ووضع برامج لتنفيذها.
  - ✓ القيام بإجراءات تشجيعية: يجب أن تحدد مجموعة من الإجراءات التحفيزية (التقديرات، علاوات خاصة) بغية تشجيع المصادر البشرية مع منحها شهادات على التكوين.

##### **2.8.4.4 المشروع 482: إقامة بوابة للاتصال حول مشروع الحكومة الإلكترونية وتسيير الاستفادة من التجارب**

هذه البوابة تهدف إلى تقديم الخدمات إلى المواطنين وإلى شرح دورهم. كما تهدف كذلك إلى جمع آراء المستخدمين حول هذه الخدمات. البوابة تشمل جزءاً يكون الوصول إليه محدوداً وموجهًا لمتابعة مشروع الحكومة الإلكترونية وإلى تسيير خطة العمل الاستراتيجية. هذه البوابة يجب أن تكون مصحوبة بحملة اتصال منتظمة تستخدم الإذاعة والتلفزة. ستخصص للمشروع حصة أسبوعية تكون بشكل متناوب بين التلفزة والإذاعة. هذه الحصة يمكن استخدامها في إطار عام في نشر المعلومات ومن أجل استخلاص العبر من العناصر الجديدة على الشبكة في العالم.

زيادة على ما سبق فإن مجلة أسبوعية على الورق وعلى النمط الإلكتروني حول هذه المواضيع يجب إصدارها على مستوى البوابة.

## 5.4 المحور 5: تطوير الاقتصاد الرقمي

تسعى موريتانيا إلى الاستفادة من الدعامة التي تمثلها تقنيات الإعلام والاتصال والاندماج في مجتمع المعلومات بغية تطوير اقتصادها والرفع من المستوى المعاشي ومن رخاء مواطنيها. وسعياً إلى إظهار أهمية تقنيات الإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية نذكر أن بلداناً مثل الصين والهند تخصص 5% من ناتجها الداخلي الخام لتدعم تقنيات الإعلام والاتصال.

تقنيات الإعلام والاتصال توفر فرصاً هامة بفضل الاستخدام الفعال وذي المردودية للمعلوماتية التي هي العامل الأساسي لإنتاج قيمة مضافة وللرفع من مكاسب زيادة الانتاجية.

من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة، سيتم منح عناية خاصة للشركات المتوسطة والصغرى التي تمثل الجزء الأساسي من الأنشطة الاقتصادية للبلد.

إن مستوى دخول تقنيات الإعلام والاتصال في الشركات يمثل المؤشر الأساسي لولوج اقتصاد المعرفة. التوجهات التي سنعلنها هنا تهدف إلى زيادة مستوى الانتشار، وخلق فرص جديدة وإلى تشجيع الاستثمار.

### 1.5.4 التوجيه 51: تشجيع المعلوماتية والاستفادة من الانترنت بالنسبة للشركات المتوسطة والصغرى

إن تدعيم استخدام تقنيات الإعلام والاتصال في الشركات المتوسطة والصغرى يمكن أن يتم من خلال إقامة جو ملائم لخلق آليات للمصاحبة. وفي هذا الإطار، فإن المشاريع التالية ستتم إقامتها.

#### 1.1.5.4 المشروع 511: وضع سلة من التطبيقات المعيارية تحت تصرف الشركات المتوسطة والصغرى

يجب وضع مجموعة من التطبيقات المعيارية تحت تصرف الشركات. إن استخدام بعض هذه التطبيقات أو تطبيق آخر مكافئ يجب أن يكون إجبارياً. ويتعلق الأمر بمجالات يكون فيها تدفق المعلومات مع الإدارة أو مع المواطنين كثيراً. على سبيل المثال، فإن إدخال المعلوماتية للتسير المحاسبي يجب أن يكون إجبارياً. مراقبو الضرائب ليسوا قادرين على إداء عملهم في حالة المحاسبة اليدوية. إن التفاعل مع خدمات الحماية الاجتماعية صعب جداً بدون تسير المصادر البشرية بواسطة التطبيقات المعلوماتية. إن التبادل مع المواطنين ومع الشركات الأخرى دون اللجوء إلى التسیر الإلكتروني يتسبب في ضياع وقت كبير. هذه الإجبارية يجب مع ذلك أن تتم بطريقة تدريجية من خلال تقسيم الشركات المتوسطة والصغرى إلى فئات حسب رقم الأعمال السنوي. إن سلة التطبيقات ستوضع تحت تصرف الشركات المتوسطة والصغرى بثمن غير مرتفع. يجب إقامة آلية مدفوعة الثمن للصيانة. إن سلة التطبيقات ستتألف من الأنظمة التالية:

#### نظام التسیر المحاسبي:

نظام التسیر المحاسبي يجب أن يكون نظاماً مفتوحاً قادراً على التفاعل مع أنظمة الإدارة والوحدات الخاصة بالشركات. كما يجب أن يتتوفر على الوظائف التالية:

##### I. وظائف محاسبة الميزانية:

أ. التعاملات ذات الوسائل المتتحكم فيها من أجل تسجيل الميزانية.

ب. تسیر الالتزامات (الربنا / الممونون).

ج. متابعة الميزانية في وقت حقيقي.

د. الاطلاع على هرم متعدد المستويات للميزانية / التزادات السابقة / التزادات الحقيقة.

II. تسیر الأصول الثابتة والأندثار.

III. الأخذ بعين الاعتبار لقواعد المحاسبة الوطنية

IV. تخزين أرشيف الوثائق المالية (الفواتير، الطلبيات).

#### نظام تسیر المصادر البشرية

إن نظام تسیر الأشخاص وتسييد الرواتب يجب أن يغطي كل الوظائف الضرورية لتسیر المصادر البشرية والرواتب. ويجب أن يوفر وظائف التبادل مع النظم الرئيسية لمعلومات الإدارة (الضمان الاجتماعي، التأمين الصحي، الحالة المدنية).

هذا النظام يجب أن يمكن مما يلي:

I. تسیر التنظيم (المخطط الهيكلي، العمال).

II. تسیر الرواتب.

III. تخزين أرشيف البيانات.

## **نظام تسيير البريد**

تسيير البريد يهدف إلى هيكلة تسيير مجموع وثائق البريد للشركة وتسيير متابعة التبادلات مع المواطن ومع الإدارة.

يجب أن يقوم هذا النظام بما يلي:

- I. تسيير جمع هذه المعلومات
- II. تسيير الحجم المتزايد للمعلومات حول الفترة.
- III. استغلال البيانات.

### **2.1.5.4 المشروع 512: وضع منصة لاستضافة الرسائل على الانترنت تحت تصرف الشركات المتوسطة والصغرى**

سيساهم وضع منصة لاستضافة الرسائل على الانترنت تحت تصرف الشركات المتوسطة والصغرى في زيادة استخدام الأدوات التعاونية وفي تسهيل التبادلات والمعلومات بين المواطن والشركة. الإجراءات اللازم القيام بها في هذا المجال هي:

- I. الرفع من مستوى التبادلات في الإداره، حيث يوجد منه حيزان مخصصات للشركات المتوسطة والصغرى. الحيز الأول سيخصص لنشر مواقع الشركات على الشبكة والثاني سيوفر خدمة الرسائل: هذه المنصة يمكن ان يدعمها نظام لتسخير المحتوى (CMS) والسرفير للرسائل المفتوحة المصدر من أجل تحاشي تكاليف الرخص.
- II. تطوير موقع معياري على الشبكة يمكن الشركات المتوسطة والصغرى من نشر معلوماتها المفيدة.

### **3.1.5.4 المشروع 513: تعليم نشر المعلومات المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال لصالح الشركات المتوسطة والصغرى**

إن هذا النشر سيتمكن الشركات المتوسطة والصغرى من امتلاك أدوات جديدة ومن النجاح في الاندماج في ميدان تقنيات الإعلام والاتصال.

من أجل ذلك فمن المهم ان ننجز على الأقل مرتين في السنة حصة لنشر تقنيات الإعلام والاتصال تمكن من إجراء تكوين على نظم الشبكة، وعلى التعاون ضمن شبكات الانترنت وفي المجالات المكتبية. أنشاء هذه الملتقيات التكوينية ستقدم عروض للاتصال تهدف إلى تحسيس ودفع الشركات على استخدام تقنيات الإعلام والاتصال.

### **2.5.4 التوجيه 52 – تشجيع تطوير صناعة تقنيات الإعلام والاتصال**

يوجد طلب هام في مجال تقنيات الإعلام والاتصال من أجل مصاحبة تطوير الصناعات والفاعلين في مجال الاتصال الذين غالبا ما يلجهون في الوقت الراهن إلى متذمرين أجنب. إضافة إلى ذلك فإن موريتانيا لم تستعد من فرص انتقال الصناعات للبحث عن عمالة أرخص. إن مصاحبة الشباب من حملة الشهادات بمساعدتهم على تطوير أقطاب للامتياز ستتمكن من تغيير هذه الوضعية. من أجل ذلك فإن موريتانيا يجب أن تنفذ مشروع قطب تكنولوجي سبق أن تم تصوره عام 2007 دون أن يبرم للتنفيذ.

### **1. 2.5.4 المشروع 521: إقامة قطب تكنولوجي في انواكشوط**

القطب التكنولوجي هو بنية تحتية تصحبها سياسة محلية تهدف إلى تسهيل خلق وتطوير أنشطة مبدعة انطلاقا من التبادل والتعاون بين الشركات والهيئات العمومية ومؤسسات التكوين. هذا القطب يشتمل على تعاون القطاعات التكنولوجية والأدوات الموجهة إلى تشجيع خلق الشركات المبدعة والتعاون بين شركات البحث التطبيقي وكذلك فضاءات تطوير الأنشطة.

هذا القطاع يهدف إلى خلق ما يلي:

- بيئة ملائمة لإطلاق المبادرات.
- فضاءات تستهدف التنمية ونقل الكفاءات.
- قطب للتكوين والبحث التطبيقي.
- شراكة عمومية - خصوصية فعالة.
- مكان لتبادل التجارب.

القطب التكنولوجي يجب أن يشمل معهداً للتكوين المهني ولتكوين المهندسين في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.

موريتانيا لا تتوفر على شعبة للتكوين في تقنيات الإعلام والاتصال من شأنها تكوين عدد كافٍ من المهندسين والتقنيين في تقنيات الإعلام والاتصال الذين يحتاج إليهم القطاع لكي يتتطور. الفاعلون في مجال الهاتف النقال حالهم حال اتحادية الخدمات والمهن الحرة يعبرون عن حاجتهم لتكوين عدد من الأشخاص في تقنيات الإعلام والاتصال.

جامعة انواكشوط توفر على كلية للعلوم بها قسم للمعلوماتية يكون المختصين في المعلوماتية وفي الشبكات. هذا القسم يستفيد من توأمة مع جامعة كبك مونتريل (IQAM) التي يشتراك معها في إعداد برنامج للماستر في المعلوماتية. وهذا هو البرنامج الوحيد في موريتانيا من هذا النمط. لا يوجد هناك أي معهد لتكوين التقنيين من مستوى متوسط. إن إنشاء شعبة مهنية وشعبة لتكوين المهندسين في تقنيات الإعلام والاتصال ضمن القطب التكنولوجي يمكن أن تستلهם من نموذج مدرسة المعادن، التي يساعد فيها القطاع الخاص مساهمة معتبرة حيث أنه من مصلحته توفر المصادر البشرية المؤهلة لحرفة التي يمارسها.

هذه الإشكالية تمس موضوعين هامين: من جهة تكوين الأشخاص المؤهلين قد يؤدي بعد فترة إلى خلق عدد أكبر من الشركات وفرص العمل في القطاع؛ من جهة أخرى س يتم دعم هذه الشعبة إذا استطاعت الحكومة تدريجياً أن تدخل على جميع مستويات التعليم (الابتدائي، التعليم الأساسي، العالي) ضمن هيئات التأطير وفي أواسط التلاميذ والطلاب أجهزة الكمبيوتر والولوج إلى الانترنت.

إننا نوصي الحكومة بأن تنشئ شعبة للتكوين المهني حول تقنيات الإعلام والاتصال على أساس دراسة استكشافية حول العرض والطلب في مجال المصادر البشرية المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال، مع إشراف الفاعلين في القطاع بشكل وثيق.

بفضل البنية التحتية التي يوفرها فإن قطب التكنولوجيا:

- سيمكن من إقامة رابط قوي من الشراكة بين التكوين والإنتاج.
- سيسعد انتباخ وخلق شركات مبدعة من خلال استغلال التقدم الحالي في مجال تقنيات الإعلام والاتصال.
- سيسعد خلق فرص العمل خاصة بالنسبة للشباب من حملة الشهادات.
- سيرفع من القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.
- سيسعد الاستثمار المباشر الأجنبي.

مشروع القطب التكنولوجي يجب أن يمكن من إقامة مكونات وظيفية مختلفة من بينها:

- مجموعة من الشركات الصغيرة التي تشكل هيئات للاستقبال والاستضافة والمصاحبة لشركة إنشاء الإنماء والتي تقترح محلات وتجهيزات وخدمات مشتركة تمكن من الحد من التكاليف بالإضافة إلى دعم ومساندة شخصيتين؛
- منطقة صناعية تتوفر على تنظيم خاص من أجل تشجيع إنشاء الشركات.
- ورشة ربط تمكن من مصاحبة حملة الشهادات في فترات تكوين تطبيقية (المعلوماتية، الوسائل المتعددة، المجال الإلكتروني، التسيير الصناعي، البحث والتطوير، ... الخ).

مراحل المشروع هي على النحو التالي:

I. الدراسات:

- أ. دراسة الفرص واختيار الموقع.
- ب. دراسة قابلية الإنجاز والآثر.
- ج. دراسة الاستصلاح.
- د. الدراسات المتعلقة بالإطار القانوني وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات.

II. الإنجاز

أ. أشغال الاستصلاح

ب. أشغال البناء

III. التسويق والترويج

أ. إجراءات التسويق والاتصال.

ب. جذب المستثمرين.

IV. المصاحبة والدعم

أ. اختيار المستفيدين

ب. إنشاء الورشات

ج. التكوين

## 6.4. المحور 6: الدعم التكنولوجي القطاعي

إن أنظمة المعلومات القطاعية تأتي لتندمج مع المنصة وخدمات الإدارة الإلكترونية من أجل ضمان تحكم شامل في المعلومات الحكومية مسهلة بذلك اتخاذ القرارات الصائبة والتنفيذ الفعلي للبرامج وإلقاء خدمات ذات نوعية عالية.

من المسلم به الآن أن الأموال المستغله في الاستعلامات لمنظمه ما والاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات تشكل مصادر قيمة وعوامل فعالة في إنجاز أهدافها.

إن تطوير أنظمة المعلومات سيصبح من السهل عن طريق تنفيذ توجيهات محددة في المحور "تطوير الإدارة الإلكترونية" خاصة التوجيه في الفصل 0 "إقامة بنية تحتية للحكومة الإلكترونية مندمجة وقدرة على إلقاء خدمات للمواطنين" مما من شأنه أن يسمح بمد القطاعات بمنصة للاستضافة المؤمنة للتعاملات كما هي الحال بالنسبة للتوجيه 2.4.4 "تحديد الإطار المعياري للحكومة الإلكترونية" الذي يسهل الوصول إلى البيانات القطاعية. من أجل ذلك فإن عملا هاما للاتصال وللحسبي حول الأدوات الجديدة يجب إنجازه.

العديد من الورشات القطاعية الاستراتيجية تم إنجازها أو هي قيد الإنجاز.

- نظام تسيير الوثائق المؤمنة.
- تطبيق تسيير مصاريف الدولة (الرشاد)
- نظام تسيير عمال الدولة (قيد الإنجاز)
- نظام تسيير الضرائب (قيد الإنجاز)
- نظام تسديد رواتب الدولة (راتب)
- نظام تسيير الخزينة العمومية (SITP)
- تطبيق تسيير العمليات الجمركية (SYDONIA)
- نظام تسيير النصوص التشريعية والتنظيمية (قيد الإعداد).
- نظام برمجة الاستثمارات في موريتانيا
- نظام تسيير الديون.

بعض هذه الأنظمة يعود تاريخها إلى عدة سنوات ويجب تحديثها. في هذا المحور الاستراتيجي، فإن توجيهين سيتم تطويرهما.

### 1.6.4 التوجيه 61 – تحديث أنظمة المعلومات الاستراتيجية القائمة بالفعل

#### 1.1.6.4 المشروع 611: تحديث نظام تسيير مصروفات الدولة

إن تحديث هذا النظام المعلوماتي الاستراتيجي يجب أن يغطي الجوانب التالية:

1. تحديث البرنامج المعلوماتي (الانتقال إلى النسخة الأخيرة الثابتة من قواعد بيانات (أوراكل: G11) ونحو آخر إصدار J2EE النسخة 6). هذا الانتقال سيمكن من زيادة التوفير التطبيقي وأدائه.
2. الأمان (الحيلولة دون الهجمات والتلاعب والاسخدام غير الشرعي للبيانات) إن تأمين التطبيقات المالية يكتسي أهمية خاصة. ويمكن أن يتم بواسطة الوظائف التي توفرها قاعدة البيانات. هذا التأمين يجب أن يشمل الجوانب التالية:

- ✓ تأمين الاتصال بين الزبناء وقواعد البيانات؛
  - ↳ تشفير البيانات المتباينة (SSL) من خلال استخدام شهادة SSL، وسرفير Radius ، ...
  - ↳ التحقق من السلامة تشييط إجراءات Secure Hash Algorithm من أجل اكتشاف ضياع على البيانات، إضافة على بيانات (i.e. Replay Attacks).
  - ↳ تحديد وتسيير تطبيقات ترتبط بقاعدة البيانات.
- ✓ حماية البيانات الموجودة في القاعدة
  - ↳ تشفير البيانات لبعض الجداول (استخدام DES3 )
- ✓ تدقيق الوصول إلى البيانات:

- ↳ تدقيق ميزات SQL (حقوق التدقيق لكل الأدوار التي تستدعي ميزة خاصة: SELECT ANY TABLE كمثال).
- ↳ تدقيق بعض العمليات حول أمور خاصة.
- 3. إقامة وحدات إضافية:
  - ✓ تطوير وحدة "إعداد الميزانية" التي تمكن من تسيير مشاريع الميزانية التي يجب أن يتم الاستعلام حولها عن بعد من طرف كل قطاع.
  - ✓ تطوير متابعة الميزانية للخطط الثلاثية أو الخامسة.
  - ✓ تطوير لوحة تحكم.
  - ✓ إقامة خدمات الشبكة التي تمكن من معيارية وتأمين التبادلات.

#### **المشروع 612: تحديث نظام تسيير العمليات الجمركية (SYDONIA)**

نظام SYDONIA هو اليوم أول برنامج مستخدم في العالم من أجل عصرنة الجمارك وهو في مركز الأنظمة المندمجة للمعلومات الجمركية في أكثر من 80 دولة. موريتانيا لا تزال تستخدم النسخة 1 التي يعود تاريخها إلى 1984. ويجب عليها أن تبدأ بالانتقال نحو آخر إصدار (من الضروري المرور عبر انتقال وسيط: الانتقال نحو النسخة 2، أو قبل الانتقال نحو Sydonia++).

**SYDONIAWorld** يوفر العديد من الفوائد:

- يعتمد على الانترنت.
- مستقل عن نظام الاستغلال المعلوماتي.
- مستقل عن نظام SGBDR.
- مستقل عن المنصة المادية.
- مقاوم للأعطال في المواصلات.
- قادر على الاستمرار في التطوير من طرف المستخدمين.
- يتمتع بعدة مستويات من الأمان الداخلي في النظام.
- متعدد اللغات، له خصائص الوثائق الإلكترونية، تسهيلات للتدقيق... الخ.

هذا الانتقال سيسهل الاندماج مع نظام المعلومات في الإدارة زيادة على ذلك سيكون من السهل أن يشتراك هذا النظام مع الأنظمة الأخرى لوزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية بتقاسم معها نفس قاعدة بيانات أوراكل مما يحد من تكاليف الصيانة وتکاليف اشتراك الدعم.

#### **المشروع 316: تحديث نظام تسيير الخزينة العمومية (SITP)**

إن نظام تسيير الخزينة العمومية هو نظام استراتيجي ويجب أن يمكن من التحكم في توازن الميزانية من خلال الاندماج التقائي مع أنظمة المداخل (الضرائب، الجمارك،...) ونظام المصروفات (الرشاد...) من الضروري في هذا الإطار أن تقوم بما يلي:

- إنجاز تدقيق مفصل لهذا النظام وتحديد دفتر الالتزامات الذي يمكنه من الاندماج مع نظم المالية وضمان رقابة المداخل والمصاريف.
- ضمان الانتقال نحو آخر نسخة من قاعدة البيانات ومن التكنولوجيا ودمج الأمان (انظر التوصيات الخاصة بتحديث نظام الرشاد: 1.1.6.4).
- تطوير وحدة إضافية تمكن المقارنة بين المصاريف المنجزة والمصاريف المقررة والمدخلات المعلنة والمدخلات المحصلة.

#### **المشروع 614: تحديث النظم التي هي قيد التطوير**

هناك نظم هامة يجري تطويرها. إن تحديث هذه النظم يجب أن يتم بشكل سريع. ويتعلق الأمر بـ:

- نظام تسيير الضرائب
- نظام تسيير عمال الدولة.
- نظام تسيير النصوص التشريعية والتنظيمية.

#### **التوجيه 62- تطوير النظم الإعلامية الاستراتيجية**

إن تطوير النظم الإعلامية القطاعية يجب أن يتم في إطار "الاستراتيجية" بغية ضمان احترام النظم وعدم تكرار المعلومات. بالفعل فيبدو أنه في أغلب نظم المعلومات الاستراتيجية، فإن تكاليف تجميع المعلومات تمثل 80% من تكاليف الاستثمار.

إن مقاربة مندمجة تسمح لكل قطاع باستخدام المعلومات المنتجة من طرف قطاع آخر دون أن يجد نفسه مجبراً على إعادة إنتاجها أو إعادة تدوينها.

يجب إقامة مجموعة من النظم المعلوماتية الاستراتيجية من أجل المساعدة في الوصول إلى أهداف الألفية الإنمائية خاصة في مجالات الصحة والتهذيب.

#### **1.2.6.4 المشروع 621: تحديث نظام مندمج للتعليم عن بعد (التعلم الإلكتروني)**

إن النظام المندمج للتعلم الإلكتروني يهدف إلى مد المستخدمين (طلاب وتلاميذ مسجلين، وموظفين، منظمات غير حكومية...) بإمكانية الاستفادة من تعلم مجاني ومن تكوين مستمر عبر الشبكة. هذا النوع من التعلم يقابل نظاماً متقدماً ينتج من الرابط بين محتويات تفاعلية ومتعددة الوسائط، من دعائم توزيع (الانترنت والشبكة الداخلية) ومن مجموع الأدوات / البرامج التي تمكن من تسهيل تكوين عبر الاتصال. إن التعلم الإلكتروني يعتمد أساساً على عروض للفيديو ووحدات تفاعلية وخصص افتراضية، وكشكولات بيداغوجية وديداكتيكية للتكوين الذاتي متوفرة على الشبكة.

يمتلك المشروع عدة مكونات:

- إقامة منصة للتعلم الإلكتروني.

إن منصة التعليم على الانترنت والتي تدعى في بعض الأحيان LMS (نظام تسهيل التعلم) تستضيف المحتوى الديداكتيكي وتمكّن من الوصول إليه.

ويتعلق الأمر بأول مكونة من جهاز التعليم الإلكتروني. إن المنصات المفتوحة المصادر هي الأكثر أداءً في هذا المجال. تجب إقامة منصة من هذا النوع.

#### **إعداد المحتوى**

محتوى التعليم الإلكتروني الهام يوجد عبر الولوج الحر مثلاً: منصة OTP (منصة التدريب المفتوح) التي أقامتها اليونسكو والتي تستضيف أكثر من 3 آلاف محتوى. هذه المحتويات الحرة لا تستجيب تماماً للحاجيات الوطنية. هناك مجموعة من المحتويات يجب إما أن تترجم إلى العربية وإما أن يتم خلقها من جديد.

#### **دعم اقتناء تجهيزات وربط بالانترنت**

لن يتم تحقيق أهداف نظام التعليم الإلكتروني بدون التحسين من مستوى انتشار التجهيزات والاستفادة من الانترنت خاصة لدى الأسرة والطلاب.

من أجل ذلك يجب وضع مقاربة من أجل تمكين البلد من الاستفادة من برامج خاصة (كمبيوتر بـ 100 دولار) إضافة إلى ذلك وفي مجال تنمية الشراكة بين القطاع الخاص والفاعلين فإن عرضاً بسعر منخفض يمكن أن يقام. يجب على الدولة أن تتحمل جزءاً من تكاليف التجهيزات والربط بالانترنت.

#### **تشجيع تعميم شبكة من المدرسين الخصوصيين**

بدون تطوير التدريس الفردي، فإن نظام التعليم الإلكتروني لن يكون قابلاً للاستغلال من طرف أكبر عدد من المستخدمين المستهدفين. هناك جهود لتشجيع المنظمات غير الحكومية أو المتطوعين للعمل كمدرسين عن بعد لهذا النظام يجب بذلها.

#### **2.2.6.4 المشروع 622: إقامة منصة للصحة عن بعد**

إن الصحة عن بعد هي تطبيق صاعد لتقنيولوجيا الإعلام والاتصال مطبق في مجال الصحة. يمكن من تقديم خدمات صحية حيث تكون المسافة والعزلة عاملين حاسمين، وذلك من طرف عمال مهنيين (أطباء خاصة) باستخدام تقنيات الإعلام والاتصال بهدف التشخيص والمعالجة والوقاية والبحث والتقوين المستمر.

في بلد شاسع يحتوي على ولايات موزعة، فإن هذا المجال يلعب دورا هاما.

إن برنامج الصحة عن بعد يأتي في مرحلة خامسة بعد المراحل الأربع التي سبق إنجازها:

المرحلة 1- المولدة من طرف Canton de Genève، وقد غطت هذه المرحلة المراكز المرجعية في انواكشوط (مركز الاستطباب الوطني، المركز الوطني للصحة، المعهد الوطني للتخصصات الطبية، مركز الأمراض النفسية وطب الأعصاب، مستشفى الشيخ زايد، المستشفى العسكري ، المستشفيات الجهوية في إطار وكيفة وكبيدي).

المرحلة 2- وهي المرحلة المولدة من طرف الدولة الموريتانية وتمثلت في تعليم النظام على المستشفيات المرجعية في انواكشوط وفي الداخل.

المرحلة 3- (بدعم من الاتحاد الدولي للمواصلات) قد مكنت هذه المرحلة من تدعيم المشروع من خلال:

- زيادة التدفق على الانترنت
- استبدال بعض الروابط BLR بالألياف البصرية.
- إدماج نظام visioconférence القابل للتوسيع في الولايات.

المرحلة 4- (وهي قيد الإنجاز) وتعلق بدمج المشروع مع مشروع أمم إفريقيا للخدمات عبر الاتصال الممول من طرف الدولة الهندية. هذه المرحلة الجديدة ستكون مرحلة نقوية المكتسبات.

إن مشروع التدعيم والنقوية يجب أن يشمل:

- مد المستشفيات النموذجية بشبكة محلية وتجهيزات متعددة الوسائط (وسائل اتصال سمعية / فيديو vidéoconférence).
- ربط المستشفيات بالشبكة الداخلية للإدارة بالتنسيق مع مشروع توسيع هذه الشبكة الداخلية. إن إقامة بوابة للصحة عن بعد سيتمكن من:
  - ✓ نشر المعلومات المفيدة للوقاية.
  - ✓ توفير الاستفادة من الأرشيف السمعي والبصري لبرامج المشاريع المنجزة من طرف الإذاعة والتلفزة.
  - ✓ تسيير الدليل السنوي للصحة.
  - ✓ الاستفادة من التوزيع الجغرافي للبنية التحتية الصحية (باستخدام SIG الوطني 3.2.6.4).
  - ✓ جمع البيانات حول الأوبئة وتسجيل توزيعها الجغرافي.

### **3.2.6.4 المشروع 623: تطوير نظام معلوماتي جغرافي (SIG وطني)**

المعلومات تبقى هي العنصر الأساسي من أجل فهم بيئه العمل واتخاذ القرارات الجيدة. المعلومات الجغرافية ستتميز بطابعين خاصين:

- هذه المعلومات غالبة الثمن من حيث الاكتفاء والتحديث.
- هذه المعلومات تستخدمن في عدد كبير من المجالات:
  - ↳ الصحة والبيئة (انظر منشورات منظمة الصحة العالمية: الخرائط وتكنولوجيا المعلومات الفضائية (نظم المعلومات الجغرافية) في مجال الصحة والبيئة واتخاذ القرار<sup>31</sup>).
  - ↳ التخطيط والتنمية الاقتصادية.
  - ↳ تسيير المجموعات المحلية.
  - ↳ الزراعة
  - ↳ الاستصلاح الترابي.
  - ...

من أجل ذلك فإن تسيير المعلومات الجغرافية يجب أن يتم بطريقة مركزية من أجل تجنب التسجيل المكرر المكلف جدا للمعلومات ومن أجل ضمان توفر بيانات بكل القطاعات.

إن نجاح هذا المشروع يتطلب القيام ببعض الخطوات الخاصة المسيرة. بالفعل فإن نجاح مشروع SIG يتعلق بجزء كبير منه بعوامل غير تقنية مثل منهجية الإقامة، والمعيقات الاقتصادية والتنظيمية للاستقرارية.

إن استمرار هذا المشروع يتطلب تعبئة لعمال مكونين و دائمين وإعداد خطة للتطوير.

## خطوات المشروع

**إنشاء لجنة للمشروع وخطة للاتصال:** يتعلق الأمر بإقامة لجنة تشمل ممثلاً عن مختلف القطاعات المعنية وتحديد رئيس للمشروع. هذه اللجنة ستتشكل هيئه الإشراف والتحكم وتتمثل مهمتها في المصادقة على مختلف مراحل المشروع. ستتكلف هذه اللجنة كذلك بالتحسيس والاتصال حول المشروع. التحسيس لا يقتصر على الإدارات بل إنه يشمل كذلك المجموعات المحلية التي يمكن أن تستفيد من المشروع وتحقق من دقة البيانات.

**الدراسة الأولية:** من الضروري تحديد الاستخدامات المرجوة، والنتائج المنتظرة والحيز الترابي المغطى. من أجل إحصاء الحاجات و/أو تطلعات مختلف الفاعلين، يجب أن نحدد دليلاً حوارياً معيارياً مع جرد المعلومات المطلوبة.

هذه الدراسة ستجيب على مجموعة من الأسئلة من بينها:

- ✓ ما هي مواضع المعلومات المفيدة (في ما يرتبط بنظام المعلومات الجغرافية)؟
- ✓ هل توجد عقبات خاصة (السرية، الموثوقية، ... الخ)؟
- ✓ البحث انتلاقاً من الحاجة المعاشر عنها من طرف الملتحق للخدمة؟
- ✓ ما هي الجهات التي تتواصل مع نظام المعلومات الجغرافية؟
- ✓ ما هي البيانات؟
- ✓ ما هي المشاكل التي سيخلها نظام المعلومات الجغرافية؟
- ✓ ما هي شروط استخدام نظام المعلومات الجغرافية؟
- ✓ تفاعل هذا النظام مع البيانات و/أو البرامج الموجودة أصلاً؟
- ✓ ما هي أنظمة المعلومات الجغرافية ومصادر البيانات الموجودة سابقاً؟
- ✓ ما هي البيانات الرقمية (النماط) ومجموعات المصطلحات، والمرجعيات والبرامج الموجودة في هذه المصلحة؟

هذه المرحلة يجب أن يصاحبها الفاعلون، إذ أن البيانات الجغرافية بسيطة التخيل لكنها صعبة التنفيذ.

**إعداد السيناريوهات:** يتعلق الأمر بدراسة السيناريوهات المقترنة والمتمثلة في إنشاء وحدة خاصة لتسخير هذا النظام تحت إشراف اللجنة المشكلة أو تحديد المصادر التي يجب أن تسير النظام ضمن الإدارات المعنية.

## اللجنة المحددة:

- إداريو البيانات، المكلفين بتسخير ملكية البيانات الجغرافية؛
- خبراء نظم المعلومات الجغرافية (géomaticiens) المكلفين بتحليل ومعالجة وتمثيل المعلومات الجغرافية؛
- المستخدمون، مستهلكو المعلومات الجغرافية الذين يستخدمون النظام.
- إعداد جداول زمني للتكتويينات المفترضة.

إعداد أنماط من البيانات اللازم اقتناها (أصول خرائط السجل العقاري، أصول المخطط، شبكة الصرف الصحي، شبكة توزيع الماء الشرب، شبكة توزيع الكهرباء، شبكة الإنارة العمومية، العلامات المضيئة على الطرق ، شبكة توزيع الهاتف، شبكة الطرق، الأماكن المنقلة الحضرية، المساحات الخضراء، الإسكان، التجهيزات المصنفة، الأنشطة الاقتصادية، التقاطع التنظيمي للمناطق في مجال البيئة والصحة، العمران،...) (الخ)

**الإنجاز:** بمجرد اختيار السيناريو، فإن تحليل دفتر الالتزامات ودفتر الأحكام الفنية الخاصة يجب أن يمكن راعي المشروع من إعادة صياغته ويمكن المزود المستقبلي من بناء المشروع الأكثر ملاءمة.

## 4.2.6.4 المشروع 624: تطوير نظام لتسخير السجل العقاري

إن اختيار عصرنة السجل العقاري والأملاك العمومية يشكل دعامة أساسية من أجل تقريب الإدارة من المواطن. وهو يساهم في تنفيذ التوجيهات العامة المحددة من طرف منظمات الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة التي تتبعها موريتانيا. مختلف التحليلات المقام بها من طرف هذه الجهات خلال العقددين الأخيرين توصي مجتمعة بتنفيذ وتطوير تسخير عقاري مستدام وعادل كشرط لتطوير النمو الاقتصادي والحد من الفقر. هذه العصرنة تهدف إلى تطوير بيئة ملائمة للتمويل وللنمو من خلال التعينة النشطة للمداخيل العمومية وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج.

## **الأهداف:**

إن نظام تسخير السجل العقاري والأملاك العمومية يهدف إلى إقامة نظام يمكن من إصدار السند العقاري على أساس سجل عقاري وحيد. ويهدف هذا التوجه إلى الوصول إلى أهداف مختلفة ذكر منها:

1. تدعيم الوساطة العقارية من خلال توفير إمكانية تمويل استثمار مضمون من طرف العقاري المسجل؛
2. تدعيم الأمان القانوني لحق الملكية (للشركات والخصوصيين).
3. توسيع الوعاء الضريبي خاصة في انواكشوط وفي المجموعات المحلية بعد ذلك.
4. تسخير الخدمات الأساسية (الماء الكهرباء... الخ)

إن مثل هذا النظام يجب أن يعتمد على تكنولوجيا تسخير تدفق العمل (WORKFLOW) بواجهة تبادل مع النظام الوطني للمعلومات الجغرافية.

### **5.2.6.4: تطوير نظام لتسخير أملاك الدولة**

إن وزارة المالية عبر الإدارة العامة لأملاك الدولة، يجب أن تكون مطلعة على أملاك الدولة. ويجب بهذا الخصوص أن تتوفر على نظام يوثق به. مثل هذا النظام يجب أن يعتمد على أنظمة جزئية "تسخير لائحة الموجودات" يوضع تحت تصرف القطاعات (انظر "تسخير لائحة الموجودات").

هذا النظام سيكون إذن مؤسساً على خدمات الشبكة من أجل إعطاء صورة شاملة للبيانات المسيرة على مستوى كل نظام. هذا النظام يجب كذلك أن ينجذب عمليات تخزين للأرشيف الضروري من أجل التمكين من إجراء التدقيقات بعد فترة.

### **6.2.6.4: تسخير المنصة المعلوماتية المنجزة مع البعثات الدبلوماسية**

الممثليات في الخارج يجب أن تستفيد من الأدوات المعلوماتية كي تصبح أصلية وتزيد من فاعليتها وتحسن من خدماتها المقدمة للمهاجرين الموريتانيين وتساعد الأجانب من السواح، ورجال الأعمال والزائرين وتسهل عليهم إكمال إجراءاتهم في موريتانيا.

من أجل الوصول إلى ذلك فإن هذه الممثليات الدبلوماسية يجب أن تتوفر على:

- محفظة لتطبيقات التسخير المعياري.
- نظاماً لتسخير المقيمين.
- نظاماً لتسخير التأشيرات.

إضافة إلى هذه الأنظمة، فإن شبكة مؤمنة يجب أن تربطها بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون. المجال الذي تشمله كل نقطة نعرضه فيما يلي.

#### **محفظة تطبيقات التسخير المعيارية**

على غرار الإدارات فإن الممثليات في الخارج يجب أن تكون مجهزة بأدوات التسخير التقليدية التي سبق عرضها في "المحور 4: تطوير الإدارة الإلكترونية" (انظر 1.5.4.4). لائحة التطبيقات المختارة هي على النحو التالي:

- الرسائل؛
- الاتصالات الموحدة؛
- موقع الانترنت
- موقع الشبكة الداخلية
- التسخير الإلكتروني للبريد
- تسخير لائحة الموجودات في المخزون.

## نظام تسهيل المقيمين

هذا النظام يجب أن يمكن من تسهيل أكثر فعالية للمقيمين في الخارج وأن يوفر لهم خدمة للتواصل عبر الاتصال مع الممثليات الدبلوماسية.

## نظام تسهيل التأشيرات

نظام التأشيرات له أثر هام على صورة البلد، وعلى أنه وكذلك على مناخ الأعمال. إن بناء الثقة في هذه الخدمة يعتبر ضروريًا. وقد تم إعداد دفتر للالتزامات من أجل هذا الهدف. كما تمت إقامة نظام لتسهيل البيانات البيومترية على المستوى الوطني. النظام الجديد يجب أن يعتمد على هذه العناصر من أجل حل إشكالية الحصول على التأشيرات في آجال معقولة وعبر الاتصال.

## الشبكة الداخلية المؤمنة للبعثات الدبلوماسية

إن تبادل البيانات بين البعثات الدبلوماسية وبين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يجب أن تتم بكل سرية وبكل أمان. من أجل ذلك يجب إقامة شبكة افتراضية خاصة. هذه الشبكة يجب أن تستجيب لمستوى مرتفع من التشفير وأن تحترم سياسة الأمان المحددة من طرف الإداره.

### 7.2.6.4 المشروع 627: نظام المعلوماتي في الصيد

الصيد التقليدي والصناعي يشكلان قطاعاً استراتيجياً في موريتانيا. ويشمل هذا القطاع منطقة جغرافية ممتدة على طول الشاطئ (أكثر من 750 كلم) وهو يضم أكثر من نصف مداخيل التصديق وثلث مداخيل الميزانية، من 7 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام.

النظام المعلوماتي للصيد يعتبر إذن نظاماً استراتيجياً. فهو يوفر الوظائف الضرورية لتسهيل هذه الثروة، وحمايتها وتخطيط استغلالها. وبالتالي فيتوجب عليه:

- أن يمكن من التحكم في المعلومات حول القطاع:

- ✓ اقتناص البيانات عبر واجهات لتجميع المعلومات. هذا الاقتناء يجب أن يكون موثقاً به، سهل الاستخدام ويمكن من رقابة تخزين نوعي في الأرشيف.
- ✓ التحقيقات التي تمكن من معرفة مختلف العوامل والفاعلين في قطاع الصيد (فهم ديناميكية المصدر، وكذلك آليات استغلال هذا المصدر).
- ✓ معالجة المعلومات: يجب أن يكون النظام أداة لمعالجة المعلومات وأن يشمل مجموعة إجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص البيانات المستخلصة من اقتناص نظم تحقيق وان تتمكن من الاستغلال السليم للبيانات. إن سلامة المعلومات العائدة في النهاية ستصبح إذن مضمونة.
- ✓ تبادل المعلومات من خلال إقامة منصة للتواصل ونشر المعلومات بواسطة استخدام مسارات تدفق العمل (Workflow).

- توفير لوحة تحكم في المؤشرات الأهم:

- ✓ الزوارق النشطة.
- ✓ نسبة المكنته.
- ✓ عدد الأيام في البحر.
- ✓ مجموع الكميات المصطادة (أسماك، قشريات، رخويات، أسماك الأعمق،...الخ).
- ✓ متابعة أنشطة البوارخ.

• تسيير القطاع:

✓ البيانات التصريحية والإدارية

✓ المصادر البشرية للصيد.

✓ الشخص (منح الشخص عبر النظام المعلوماتي، سحب الشخص،... الخ)

✓ ملف الأسطول الوطني (الطول، القوة،... الخ)

✓ التخزين في الأرشيف.

• الحماية البيولوجية:

✓ إنتاج أدلة بيولوجية من أجل تحديد خصائص حالة وتطور الأنواع المستغلة والأعداد ذات الأهمية البحرية.

✓ المؤشرات حول النظم البيئية المستغلة.

إن النظام المعلوماتي يجب أن يكون أداة لمساعدة في اتخاذ القرارات الاستباقية وأن يكون سلساً وقابلًا للتطوير وأن يكون تحت تصرف الفاعلين في كامل المنطقة الجغرافية المعينة للصيد. لذلك يجب أن يستخدم تكنولوجيا الشبكة وأن يعتمد على البيانات ذات الصلة باتخاذ القرار.

## 5.المخطط الرئيس

المخطط الرئيس يتكون من مجموع الأهداف الاستراتيجية والمحاور، والتوجيهات والمشاريع المحددة في المجال. الميزانية والخصائص والهيكلة الزمنية المتعلقة بها موضوعة في المخطط العملي. هذا المخطط الاستراتيجي يجب أن تتم إعادة تقييمه بشكل دوري من أجل الأخذ بعين الاعتبار للمشاريع التي تم إنجازها وأن تضاف له إشكاليات جديدة قد تظهر. المخطط الرئيس يتكون من 6 أهداف استراتيجية و 21 توجيهًا و 62 مشروعاً.

الخطوة	الهدف الاستراتيجي	المحاور	التوجيهات	المشاريع
٢٣	جعـلـ الـانـتـرـنـتـ ذاتـ التـدـقـقـ العـالـيـ فـيـ مـتـاـولـ الـمـوـاطـنـينـ وـتـشـجـعـ الـولـوجـ إـلـىـ الـمـعـرـفـةـ			

1	تطوير وسائل استفادة الجميع من مجتمع المعلومات	طوير وسائل استفادة الجميع من مجتمع المعلومات	1
11	تدعم المكتسبات المتعلقة بمشغلي الهاتف	تدعم المكتسبات المتعلقة بمشغلي الهاتف	11
111	إقامة آلية للنشارك في البنية التحتية للمواصلات	إقامة آلية للنشارك في البنية التحتية للمواصلات	111
112	الاستغلال الأمثل لمساهمات الفاعلين في مجال المواصلات	الاستغلال الأمثل لمساهمات الفاعلين في مجال المواصلات	112
113	مراجعة دفتر الالتزامات للمشغلين	مراجعة دفتر الالتزامات للمشغلين	113
114	إقامة مرصد قطاعي على مستوى سلطة التنظيم يتم نشره على أساس نصف سنوي على الأقل	إقامة مرصد قطاعي على مستوى سلطة التنظيم يتم نشره على أساس نصف سنوي على الأقل	114
115	إطلاق تشاور برعاية سلطة التنظيم، بين المشغلين وممثل المستهلكين حول ملامسة تنظيم المنافسة عن طريق الرصد الإضافي	إطلاق تشاور برعاية سلطة التنظيم، بين المشغلين وممثل المستهلكين حول ملامسة تنظيم المنافسة عن طريق الرصد الإضافي	115
12	إقامة التدفق العالى فى موريتانيا	إقامة التدفق العالى فى موريتانيا	12
121	ربط موريتانيا بالكابل البحري	ربط موريتانيا بالكابل البحري	121
122	نشر شبكة وطنية من الآلياف البصرية	نشر شبكة وطنية من الآلياف البصرية	122
123	إقامة نقطة لتبادل الانترنت (IXP)	إقامة نقطة لتبادل الانترنت (IXP)	123
13	تسهيل الوصول إلى الانترنت وإلى الثقافة الرقمية	تسهيل الوصول إلى الانترنت وإلى الثقافة الرقمية	13
131	إقامة مراكز جماعية للوصول إلى الانترنت	إقامة مراكز جماعية للوصول إلى الانترنت	131
132	تشجيع تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة والخدمات المصرفية عن طريق الهاتف النقال	تشجيع تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة والخدمات المصرفية عن طريق الهاتف النقال	132
2	خلق الظروف الملائمة لبناء الثقة الرقمية	خلق الظروف الملائمة لبناء الثقة الرقمية	2
21	لاملاعة الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال	تطوير واقع الأعمال والحكامة الاقتصادية	21
211	توفر الإطار القانوني والتنظيمي العملي والمحفز للأعمال مع نوعية الخدمات	توفر الإطار القانوني والتنظيمي العملي والمحفز للأعمال مع نوعية الخدمات	211
212	إعداد إطار قانوني لتجييه ترقية أدوات التسديد	إعداد إطار قانوني لتجييه ترقية أدوات التسديد	212
213	خلق محيط قانوني لتطوير الاقتصاد الرقمي	خلق محيط قانوني لتطوير الاقتصاد الرقمي	213
214	تطوير التجارة الإلكترونية	تطوير التجارة الإلكترونية	214
215	تطوير هيئات مؤسسة من الثقافة الرقمية	تطوير هيئات مؤسسة من الثقافة الرقمية	215
22	الدولة والحرفيات العامة	الدولة والحرفيات العامة	22
221	إقامة إطار توجيهي شامل لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال	إقامة إطار توجيهي شامل لتطوير تقنيات الإعلام والاتصال	221
222	حماية حقوق الكائن البشري	حماية حقوق الكائن البشري	222
223	تدعم قرارات الدولة من أجل إرضاء أفضل للمستخدمين وإشراكهم في الحياة العمومية	تدعم قرارات الدولة من أجل إرضاء أفضل للمستخدمين وإشراكهم في الحياة العمومية	223
224	تسهيل الولوج إلى العدل	تسهيل الولوج إلى العدل	224
23	الحياة المدنية والثقافية	الحياة المدنية والثقافية	23
231	نشر معلومات الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال	نشر معلومات الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال	231
232	تطوير الثقافة الرقمية والاقتصاديات	تطوير الثقافة الرقمية والاقتصاديات	232

	<b>تطوير إدارة أفضل أداء في خدمة المواطن</b>	
3	التحسين من نوعية الولوج إلى الخدمات العمومية	
31	إقامة محيط ملائم لتسهيل التغيير	
311	إقامة لجنة وطنية مكلفة بتبسيط الترتيبات والإجراءات الإدارية	
312	ضرورة الإصلاح	
32	جعل الإدارة مسؤولة أمام المستخدم	
321	إجبار الإدارة على الاستجابة للمستخدمين	
33	تبسيط الترتيبات والإجراءات الإدارية والتحسين من استقبال المواطنين	
331	تحيين قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية	
332	تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية	
333	تفعيل مركز الاتصال	
334	إقامة مكاتب للاستقبال	
335	تنظيم حملات للتحسين	
4	إقامة إدارة ذات أداء جيد وفريدة من المستخدم عن طريق برنامج طموح للحكومة الإلكترونية	
41	إقامة هيئات الإشراف الضرورية من أجل تسهيل مشروع الحكومة الإلكترونية والعمل كصاحب المشروع	
411	إقام هيئة للإشراف تكون خاصة بمشروع الحكومة الإلكترونية	
412	تحديد سياسة التشارك في المصادر في مجال تقنيات الإعلام الاتصال	
42	تحديد الإطار المعياري للحكومة الإلكترونية	
421	تحديد المرجعية المشتركة لقابلية التشغيل المتداول (RCI) للنظم المعلوماتية وحماية المعلومات	
422	إقامة مرجعية مشتركة لبيانات الإدارة	
423	تحديد سياسة لإدماج البرامج الحرة في الإدارة	
43	إقامة بنية تحتية للحكومة الإلكترونية مندمجة وقابلة لتقديم خدمات تعاملية	
431	الرفع من مستوى مركز البيانات ليعمل كمنصة موحدة لاستضافة تطبيقات الحكومة الإلكترونية	
432	إقامة نظام للتواصل الموحد على مستوى الشبكة الداخلية	
433	إقامة مركز وطني لبيانات (CND)	
434	إقامة مصلحة أو وكالة لتأمين معلومات الدولة	
435	إقامة مقدم لخدمات التوثيق الإلكتروني	
44	إنما الإدارات العمومية والمجموعات المحلية في شبكة التدفق العالي للإدارة وتجهيزات بالأدوات المعلوماتية	
441	إنما الإدارات المركزية والمجموعات المحلية بانواكشوط في الشبكة الداخلية ذات التدفق العالي	
442	تجهيز الإدارة والمجموعات المحلية بالأدوات المعلوماتية	
45	مد الإدارات والمجموعات المحلية بمحفظة للتطبيقات المعاصرة	
451	إعداد محفظة للتطبيقات المعاصرة	
46	تطوير محتوى رقمي وطني	
461	إقامة هيئة لتسهيل المحتوى	
47	تطوير الخدمات عبر الاتصال	
471	إقامة نظام لتسهيل التصديق والتسديد للخدمات عبر الاتصال (الخدمات الإلكترونية)	
472	تطوير الخدمات عبر الاتصال	
48	القيام بإجراءات مصاحبة لمشروع الحكومة الإلكترونية	
481	إقامة محيط ملائم للتكوين في مجال تقنيات الإعلام والاتصال في الإدارة	
482	إقامة بوابة للاتصال حول مشروع الحكومة الإلكترونية وتسهيل التجارب المكتسبة	

	زيادة إنتاجية اقتصاد البلد وخلق أسواق جديدة	
5	تطوير الاقتصاد الرقمي	
51	تشجيع إدخال المعلوماتية إلى الشركات المتوسطة والصغرى والتحسين من ولوجهها إلى الانترنت	
511	مد الشركات المتوسطة والصغرى بسلة من التطبيقات المعيارية	
512	مد الشركات المتوسطة والصغرى بمنصة لاستضافة المواقع والرسائل	
513	نشر معلومات لتقنيات الإعلام والاتصال وتعديتها لصالح الشركات المتوسطة والصغرى	
52	تشجيع تطوير صناعة تقنيات الإعلام والاتصال في البلد	
521	إقامة قطب تكنولوجي بانواكشوط	
6	استغلال الفرص المتاحة بتقنيات الإعلام والاتصال	
61	الدعم التكنولوجي القطاعي	
611	تحيين نظم المعلوماتية الاستراتيجية الموجودة	
612	تحيين نظام تسيير مصروفات الدولة	
613	تحيين نظام تسيير العمليات الجمركية (سيدونيا)	
614	تحيين نظام تسيير الخزينة العمومية	
62	تطوير النظم المعلوماتية الاستراتيجية	
621	إقامة نظام مندمج للتعليم عن بعد (التعلم الالكتروني)	
622	إقامة منصة الصحة عن بعد	
623	تطوير نظام المعلومات الجغرافية على المستوى الوطني	
624	تطوير نظام لتسهيل السجل العقاري	
625	تطوير نظام لتسهيل أملاك الدولة	
626	تطوير المنصة المعلوماتية المندمجة للبعثات الدبلوماسية	
627	النظام المعلوماتي للصيد	

## 6. تنفيذ الاستراتيجية

### 1.6 الإشراف والمتابعة / التقييم

#### 1.1.6 الهيئة المكلفة بالإشراف على الاستراتيجية

بالإضافة إلى مختلف المحاور الاستراتيجية والتوجهات التي سبق تحديدها، فإن الإشراف على مختلف المشاريع محدد من أجل نجاح الاستراتيجية. وهكذا فإن كل قطاعات الأنشطة ستكون معنية بعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال.

وهذا هو السبب الذي من أجله يتوجب وضع خطة لتسهيل تنفيذها. وبدون امتلاك كل الفاعلين لهذه الخطة فإن الاستراتيجية لا يمكن تنفيذها.

و هكذا فإن نجاح الاستراتيجية يمر حتما بما يلي:

- إشراك كل الفاعلين والتشاور معهم (الإدارات، القطاع الخاص، المجتمع المدني) وكذلك مع الشركاء في إنجاز الاستراتيجية الوطنية.
- الملاءمة مع الأهداف التنموية الوطنية.
- إدراك أهمية التنمية المندمجة للوسط الريفي مع المراكز الحضرية.

من المهم أن نميز مستويين تنظيميين في تنفيذ الاستراتيجية:

مستوى الإشراف وتنسيق المشاريع.

مستوى تنفيذ المشاريع.



الشكل 19: دعامات الحكماء الجيدة.

إن الإشراف على استراتيجية 2006-2002 قد أوكل إلى كتابة الدولة المكلفة بالتقنيات الجديدة وهو ما يفسر الدرجة الضعيفة للتنفيذ خلال هذه الفترة. وقد اقتربنا إقامة لجنة خاصة لمتابعة مشروع الحكومة الإلكترونية (لجنة الحكومة الإلكترونية CGOV). هذه اللجنة تتمتع بـ لاقتراحها بتوفيرها على مستوى عال من التأثير. ويمكنها أن تضمن بالتنسيق مع الفاعلين الآخرين الإشراف على الاستراتيجية. وهي تحل بذلك محل كتابة الدولة المكلفة بالتقنيات الجديدة في هيئة الإشراف.

وبفضل إشراك مختلف الهيئات في هذه اللجنة، تصبح قادرة على متابعة التوصيات من حيث الحكامة الجيدة<sup>32</sup>:

- تقييم الفرص والمخاطر (التوقع)
- إجراء الاختيار، والتحكيم (القرار)
- الاتصال بالفاعلين بداية وأثناء اتخاذ القرار وبعد اتخاذه (الاتصال).
- متابعة وتعديل الإجراءات المقام بها (؛المتابعة).

إن التبادلات مع القطاعات والمجتمع المدني والفاعلين الآخرين يجب أن تتابع بشكل مستمر. وكما سبق تحديده فإن مراجعة سنوية للاستراتيجية وتحديث المخطط العملي يجب أن يقام بهما. وتعود المهمة هنا كذلك إلى اللجنة ل القيام بهذا النشاط.

مشروع تنظيم لجنة المتابعة يوجد ملحاً بهذه الوثيقة (الملحق 1: تنظيم اللجنة المكلفة بتنفيذ استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال).

#### 2.1.6 آلية المتابعة والتقييم

اللجنة المكلفة بتنفيذ الاستراتيجية تضمن المتابعة والتقييم من خلال الأنشطة التالية:

- (أ) تحديد مؤشرات قابلة للقياس: بعض المؤشرات في المخطط العملي ليست مقدمة على شكل أرقام. وتقدرها يحتاج إلى تقدير للميزانيات التي تمكن تعبئتها وتشاور مع مختلف الهيئات وتأثيراً للأنشطة. إن تحديث مؤشرات المخطط العملي يجب أن ينجز ويراجع.
- (ب) تحديث المخطط العملي: المخطط العملي يجب أن يشكل أداة المتابعة / التقييم من أجل ذلك فإن تحبينه طبقاً للميزانيات المعيبة والأنشطة المصادق عليها يصبح ضرورياً.

## 2.6. آلية التنفيذ

إن تنفيذ الاستراتيجية يتطلب مصادر مالية هامة. هذه المصادر يمكن تعبئتها من خلال عدة مقاربات:

- من خلال مراجعة سياسة الضرائب المطبقة على مشغلي الاتصالات: إن الرابطة القوية بين الاستراتيجية وتنمية استخدام شبكات المواصلات يبرر منح أولوية كبيرة لإنجاز مشاريع منبثقة عن التوجيهات الاستراتيجية في إطار مختلف المساهمات التي يدفعها بالفعل هؤلاء المشغلون.
- من خلال اللجوء إلى الشراكة بين القطاع الخصوصي والقطاع العمومي: هناك مثال ناجح على هذه الشراكة في إطار مشروع الربط الدولي الذي اشتركت فيه الدولة بنسبة 35% مقابل 65% من مشاركة الخصوصيين الموريتانيين والفاعلين في مجال المواصلات:
- ✓ من خلال اللجوء إلى الميزانية المدعمة للاستثمار: التحكم في المعلومات بفضل تنمية نظم معلوماتية سيمكن من الحصول على عائد سريع للاستثمار ويبعد مشاركة فعالة للاستثمارات العمومية في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

## 3.6. الأولويات

من أجل تسهيل تحطيط المشاريع، من المهم أن نرتتبها حسب الأولويات. هذا الترتيب يتم مع الأخذ بعين الاعتبار للأثر على نوعية الخدمة العمومية، والتحكم في المعلومات، ومستوى التعقيد، وتنمية البلد على مدى 5 سنوات، وذلك بشكل مستقل عن الميزانيات وعن إمكانيات التمويل. الترتيب المذكور للمشاريع يتم على سلم من ثلاثة مستويات: (1) (الأثر القوي); (2) (الأثر المتوسط)؛ (3) (أثر متوسط ومستوى عالي من التعقيد).

المشاريع التي لها أثر كبير أو هام (الأولوية 1) تتمثل أساساً فيما يلي:

مشاريع، هيئات، الهيئة المحلية لتقنيات الإعلام والاتصال:

- (1) ربط موريتانيا بالكابل البحري (قيد الإنجاز)
- (2) نشر شبكة وطنية من الألياف البصرية (الدراسة جارية)
- (3) إقامة قطب تكنولوجيا في انواكشوط.
- (4) إقامة مصلحة أو وكالة لتأمين معلومات الدولة.

المشاريع المتعلقة بالتنظيم والتي لها علاقة بالمشاركة:

- (5) توفر إطار قانوني وتنظيمي عملي وتشجيعي للأعمال مع نوعية الخدمة (قيد التنفيذ).
- (6) إنشاء لجنة وطنية مكلفة بتسهيل تيسير الترتيبات والإجراءات الإدارية.
- (7) تحديث سياسة التشارك في المصادر في مجال تقنيات الإعلام والاتصال؛
- (8) تحديد المرجعية المشتركة لإمكانية التشغيل المتبدال (RCI) لأنظمة المعلوماتية وحماية المعلومات؛
- (9) الرفع من مستوى مركز البيانات ليعمل كمنصة موحدة لاستضافة تطبيقات الحكومة الإلكترونية (قيد التنفيذ)؛
- (10) إعداد محفظة التطبيقات المعيارية.

مشاريع تنمية نظم المعلومات والمشاريع المرتبطة بالنظر إلى أثرها على مداخل الدولة:

- (11) تحديث نظام تسيير الخزينة العمومية.
- (12) إقامة نظم لتسهيل المصادر البشرية للدولة ونظام الضرائب (قيد الإنجاز)
- (13) تطوير نظام لتسهيل السجل العقاري

المشاريع ذات الأولوية يبلغ عددها 13 من بينها المشاريع الـ 5 الأكبر، هي قيد الإنجاز. هذه المشاريع الخمسة تشكل أكثر من نصف الميزانية المقدرة لهذه المكونة والتي تبلغ 52 مليون دولار أمريكي.

#### المشاريع ذات الأثر الكبير ولكنها لا تستدعي الانطلاق المباشر (الأولوية 2) هي أساساً ما يلي:

##### **المشاريع التي تسهل الإجراءات الإدارية:**

- (14) ضرورة الإصلاح.
- (15) إجبار الإدارة على الرد على المستخدمين.
- (16) تحديث قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية.
- (17) تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية.
- (18) تفعيل مركز الاتصال.
- (19) إقامة مكاتب للاستقبال.
- (20) تنظيم حملات للتحسيس.

##### **الخدمات عبر الاتصال والتي تعطي نتائج على المدى القصير:**

- (21) شباك عبر الاتصال من أجل الاستفادة من خدمات الحالة المدنية والوثائق المؤمنة.
- (22) الشبكة الموحدة للشركات (قطب الخدمات).
- (23) الاطلاع عبر الاتصال على السجل التجاري (قطب الخدمات).
- (24) الاطلاع على الوضعية الجبائية وتسيير الضرائب عبر الاتصال.

##### **مشاريع قطاعي الصحة والتعليم:**

- (25) إقامة نظام مندمج للتعليم عن بعد ( التعليم الإلكتروني )
- (26) إقامة منصة للصحة عن بعد.

##### **مشاريع تنمية نظم المعلوماتية والبني التحتية للحكومة الإلكترونية:**

- (27) إقامة مرعية مشتركة لبيانات الإدارة.
- (28) إنشاء مقدم للخدمات في مجال التوثيق الإلكتروني.
- (29) إدماج الإدارات المركزية والمجموعات المحلية بانو اكتشوط في الشبكة الداخلية ذات التدفق العالي في الإدارة.
- (30) تجهيز الإدارة والمجموعات المحلية بالوسائل المعلوماتية.
- (31) إقامة هيئة لتسهيل المحتوى.
- (32) إقامة بيئة ملائمة للتكون في مجال تقنيات الإعلام والاتصال ضمن الإدارة.
- (33) إقامة بوابة للاتصال حول مشروع الحكومة الإلكترونية وتسيير التجارب المكتسبة.
- (34) تحديث نظام تسيير مصاريف الدولة.
- (35) تطوير نظام وطني للمعلومات الجغرافية (SIG ووطني)
- (36) تطوير نظام لتسهيل ممتلكات الدولة.
- (37) تطوير المنصة المعلوماتية المندمجة للبعثات الدبلوماسية.
- (38) النظام المعلوماتي للصيد.

## **المشاريع المصاحبة لقطاع الخاص:**

- (39) مد الشركات المتوسطة والصغرى بمحفظة من التطبيقات المعيارية.
- (40) مد الشركات المتوسطة والصغرى بمنصة لاستضافة المواقع والرسائل الالكترونية.
- (41) تعميم تقنيات الإعلام والاتصال على مستوى الشركات المتوسطة والصغرى.

في الأولوية 3، يوجد أولئك الذين يحتاجون لعمل تنظيمي كبير ونتيجة مشاريع الأولوية 1 والأولوية 2 هي على النحو التالي:

1. الاستخدام الأمثل لمساهمات الفاعلين في مجال الاتصالات.
2. مراجعة دفتر التزامات المشغلين.
3. إقامة مراكز جماعية للاستفادة من الانترنت.
4. إعداد إطار تنظيمي لتوجيهه ترقية أدوات التسديد.
5. خلق بيئة قانونية لتطوير الاقتصاد الرقمي
6. تطوير التجارة الالكترونية.
7. تطوير الهيئات المؤسسية من أجل الثقافة الرقمية.
8. إقامة إطار للتوجيه الشامل لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال.
9. حماية حقوق الكائن البشري.
10. تدعيم قدرات الدولة من أجل إرضاء أفضل للمستخدمين وإشراكهم في الحياة العمومية.
11. تسهيل الوصول إلى العدالة.
12. تعميم الثقافة القانونية لإطار تقنيات الإعلام والاتصال.
13. تطوير الثقافة الرقمية في الاقتصادات.
14. تحديد سياسة الاندماج للبرامج الحرة في الإداره.
15. إقامة نظام للتواصل موحد على مستوى الشبكة الداخلية.
16. إقامة مركز وطني للبيانات (CNB)
17. تحديث نظام تسيير العمليات الجمركية (سيدونيا).

#### **4.6. المخطط العملي**

استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال تسعى إلى أن تكون فعالة وذات مردودية. وهذا يتطلب تخطيطاً جيداً للمصادر والإجراءات ولنظام التنفيذ لكل ما يقام به سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل. هذا التخطيط يتوزع تبعاً لخطة عملية.

هذا المخطط يمكن من الحصول على وجهة ومرجع لمتابعة العمل سعياً إلى الوصول إلى الوجهة المحددة وهو يوفر هيئة لاتخاذ القرارات من أجل الحصول على المصادرات الضرورية في تناسق عام بين مختلف الهيئات الإدارية.

المخطط العملي سيوفر أداة للإشراف. من أجل ذلك يجب أن يدمج إضافة إلى المشاريع والإجراءات والتوجيهات الاستراتيجية والمؤشرات وأداة الأولوية والهيكلة الزمنية للتنفيذ والميزانية المبرمجة.

كما سيتمكن بشكل مستمر من إخبار وتشجيع وإشراك أصحاب القرار والمصادر البشرية للإدارة والشركاء الاقتصاديين للبلد.

المخطط العملي يجب أن يخضع لمراجعة سنوية تبعاً لتطور الأولويات وللوسائل المالية المخصصة له.

هذه المراجعة وكذلك المتابعة والتقييم للمخطط ستتم من خلال مقاربة تشاركية. الإدارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني يجب أن تشارك في هذه المراجعة.

ومن حيث التقديم، فإن المخطط:

يرتب المشاريع تبعاً لأثرها على تنمية البلد.  
يحدد ميزانيات الاستثمار.



		10		10		10		10		2				إقامة الألياف البصرية			1221	
0,2	100 %	0	100 %	0	100 %	0	100%	0,2	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	نسبة الإنجاز	إقامة نقطة تبادل الانترنت (IXP)			123	
								0,2						دراسة			1231	
0,85	0,2		0,2		0,2		0,25		0					تسهيل الوصول الانترنت وإلى الثقافة الرقمية			13	
	0,8	100%	0,2	75%	0,2	50%	0,2	25%	0,2	0%	0	نسبة الإنجاز	نسبة الإنجاز	إقامة مراكز جماعية للوصول إلى الانترنت			131	
				0,2		0,2		0,2		0,2							1311	
0,05	100 %	0	100 %	0	100 %	0	100%	0,05	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	نسبة الإنجاز	تشجيع تطوير الخدمات ذات القيمة المضافة والخدمات المصرفية عبر النقال			132	
								0,05									1321	
0,167	0		0,05		0,03		0,05		0,043					ملاءمة الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال			2	
0,107	0		0,02		0,03		0,02		0,043					تطوير واقع الأعمال والحكامة الاقتصادية			21	
														توفر إطار قانوني وتنظيمي ومشجع للأعمال مع الرفع من نوعية الخدمات			211	
0,042	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	100 %	0,042	10%	عدد النصوص والمراجعات القانونية المصادر عليها	1	جعل القواعد القانونية مطابقة للقوانين والنظم الفنية والالتزامات الدولية في إطار حيادية تكنولوجية مع توجهات السوق			2111	
										0,021				القوانين القطاعية			2112	
0,007	0%	0	0%	0	0%	0	100%	0,006	0%	0,001	0%	نسبة الإنجاز	نسبة الإنجاز	إعداد إطار تنظيمية لتوجيه تطوير أدوات التسديد			212	
										0,021							2121	
														الترتيبات التنظيمية التي ستحدد سقف التسديدات النقدية لدى EPIC			2121	
								0,002						السهر على تطبيق المادة 956 من المدونة التجارية التي تحدد التسديدات النقدية بمبلغ 100.000 أوقية.			2122	
										0,001					توسيع الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية.			2123

جعل الإنترن特 ذات التدفق العالمي في متداول المواطنين وتشجيع الاستفادة من المعرفة

							0,002							تفعيل المركبة لحوادث التسديد		2124
							0,002			0%	إعداد قانون في المجال	3	خلق محيط قانوني لتطوير الاقتصاد الرقمي		213	
0,012	0%	0	0%	0	0%	0	100%	0,012	0%	0			الأخذ بعين الاعتبار لاعتبارات حق الملكية الفكرية وحماية أمن البيانات، والاستفادة من المعلومات، وجرائم جنح المقاهى الإلكترونية المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال		2131	
							0,006						الأخذ بعين الاعتبار لحقوق المستهلكين من خلال المحيط القانوني		2132	
							0,006			0%	عدد الإجراءات	3	تطوير التجارة الإلكترونية		214	
0,006	0%	0	0%	0	100 %	0,006	0%	0	0%	0			الصادقة على نظم وإجراءات تشريعية للتجارة الإلكترونية		2141	
						0,003							إقامة آداة قانونية لمكافحة التحايل والتجارة الإلكترونية		2142	
						0,003				0%	فعالية وجود البيانات	3	تطوير البيانات المؤسسية للثقافة الرقمية		215	
0,04	0%	0	100 %	0,02	50%	0,02	0%	0	0%	0			إنشاء مركز لمصادر الانترنت		2151	
						0,01							إنشاء لجنة وطنية حول الثقافة الرقمية		2152	
						0,01							لجنة استشارية لمجتمع المعلومات والمعرفة		2153	
						0,01							ميثاق المستخدمين لتقنيات الإعلام والاتصال		2154	
0,044	0		0,03	0		0,02		0					الدولة والحربيات العامة		22	
											المصادقة على نص القانون	3	إقامة إطار توجيهي شامل لتنمية تقنيات الإعلام والاتصال		221	
0,008	0%	0	100 %	0,008	0%	0	0%	0	0%	0			إعداد قانون إطار يحدد المبادئ الأساسية لتقنيات الإعلام والاتصال		2211	

جعل الإنترنت ذات المدى العالمي في متناول المواطنين وتشجيع الاستفادة من المعرفة

								0,004						إلزامية الأخذ بعين الاعتبار لنقיות الإعلام والاتصال في المدارس				2321	
								0,004						السهر القانوني على حماية أحق الملكية الثقافية				2322	
2,8235	0,07	0,07	0,1	0,85	1,7285									الرفع من نوعية قابلية الاستفادة من الخدمة العمومية	3				
0,77	0	0	0	0	0	0,77								إقامة محيط منتج لتبسيير الترتيب		31			
0,73	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0,73	0%	النصوص القانونية والآليات الموضوعة	1		إقامة لجنة وطنية مكافحة بتسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية			311		
									0,73					إلزامية الإصلاح			3111		
0,04	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0,04	0%	النصوص المصادق عليها	2					312		
																	3121		
1,5	0	0	0	0	0,75	0,75	0,75						جعل الإدارة مسؤولة أمام المستخدمين			32			
1,5	0%	0	0%	0	0%	0	100%	0,75	50%	0,75	نسبة الإنجاز	2		إلزام الإدارة بالاستجابة للمستخدمين			321		
									0,75					إعداد قانوني يلزم الإدارات بالإجابة في أجل معين			3111		
								0,75						إقامة هذا القانون مع مراسيمه التطبيقية			3112		
0,5535	0,07	0,07	0,1	0,1	0,1	0,2085					تسهيل الترتيبات والإجراءات الإدارية والرفع من استقبال المواطن					33			
0,0085	100 %	0,002 %	100 %	0,002 %	100 %	0,002 %	100 %	0,002 %	0,0015	0%	نسبة الإنجاز	2		تحديث قاعدة البيانات حول الترتيبات والإجراءات والبني الإدارية.			331		

		0,002		0,002		0,002		0,002		0,0015				تحديث قاعدة البيانات حول الترتيبات الإجراءات والبني الإدارية			3311
0,25	100 %	0,05	100 %	0,05	100 %	0,05	100%	0,05	100 %	0,05	0%	نسبة الإنجاز	2	تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات الإجراءات والبني الإدارية			332
		0,05		0,05		0,05		0,05		0,05				تحليل قاعدة البيانات حول الترتيبات الإجراءات والبني الإدارية			3321
0,11	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	100 %	0,11	0%	نسبة الإنجاز	2	تنعييل مركز الاتصال			333
									0,11					تنعييل مركز الاتصال			3331
0,11	100 %	0,022	100 %	0,022	100 %	0,022	100%	0,022	100 %	0,022	10%	نسبة الإنجاز	2	إقامة مكتب للاستقبال			334
		0,022		0,022		0,022		0,022		0,022							3341
0,075	0%	0	0%	0	100 %	0,025	100%	0,025	100 %	0,025	0%	نسبة الإنجاز	2	تنظيم حملات التحسيس			335
						0,025		0,025		0,025				تنظيم حملات التحسيس			3351
19,846		3,48		3,48		5,49		4,89		2,511				تطوير الإدارة الالكترونية			4
0,038		0		0		0		0,02		0,018				إقامة هيئات الإشراف الضرورية من أجل تسيير مشروع الحكومة الالكترونية وملكية المشروع			41
0,003	100 %		100 %		100 %		100%		100 %	0,003	0%	نسبة الإنجاز	1	الحكومة الالكترونية			411
									0,003					إعداد مقررات ومهمة الهيئة			4111
0,035	100 %		100 %		100 %		100%	0,02	50%	0,015	0%	نسبة الإنجاز	1	تحديد سياسة التشارك للمصادر في مجال تقنيات الإعلام والاتصال			412
									0,015					تحديد مخطط وطني للشارك			4121
								0,02						إقامة مركز وطني لمصادر المعلومات (إعداد النظام الأساسي، البيكلا وإجراءات)			4122
2		0,2		0,3		0,2		1		0,3				تحديد إطار معياري للحكومة الالكترونية			42
0,05	100 %		100 %		100 %		100%		100 %	0,05	0%	نسبة الإنجاز	1	تحديد المرجعية المشتركة لقابلية التشغيل المتبادل (RCI) لنظم المعلومات وحماية المعلومات			421

1,85	100 %	0,2	95%	0,2	90%	0,2	85%	1	25%	0,25	0%	نسبة الإنجاز	2	تحديد المرجعية إقامة مرجعية مشتركة لبيانات الإدارة	4211
															422
														إقامة لجنة مكلفة بالمرجعية المشتركة لبيانات الإدارة (RCDA)	4221
									0,05					إقامة بوابة على الانترنت من مؤمنة أجل (RCDA)	4222
									0,2					إقامة برنامج وسيط تنظيم تدفقات للبني آنظامة المعلومات متعددة القطاعات وإقامة (RCDA)	4223
								1						تنظيم تدقيق سنوي لـ(RCDA) واستخدامه	4224
	0,2		0,2		0,2									تحديد سياسة دمج البرامج الحرة في الادارة	4225
0,1	100 %	0	100 %	0,1	0%	0	0%	0	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	3	إقامة سياسة تطوير البرامج الحرة	423
				0,1										إقامة بني تجتية للحكومة للحكومة الالكترونية متدرجة وقدرة على تقديم خدمات تعاملية	4231
1,853	0,22		0,82		0,32		0,37		0,123					ارتفاع من مركز البيانات كي يعمل كمنسقة موحدة لاستضافة تطبيقات الحكومة الالكترونية	43
0,5	100 %	0,1	80%	0,1	60%	0,1	40%	0,1	20%	0,1	0%	نسبة الإنجاز	1	تحديث وتدعم فدرات مركز البيانات	431
		0,1		0,1		0,1		0,1		0,1				إقامة نظام للاتصالات الموحدة على مستوى الشبكة الداخلية	4311
0,1	100 %	0	100 %	0,1	0%	0	0%	0	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	3	إقامة النظام	432
				0,1										إقامة نظام للاتصالات الموحدة على مستوى الشبكة الداخلية	4321
0,4	100 %	0,1	50%	0,3	0%	0	0%	0	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	3	إنشاء مركز وطني للبيانات CND	433
				0,3										الأشغال الكبرى والبيانات	4331
		0,1												الربط بمركز البيانات والتنفيذ	4332

جعل الإنترنـت ذات التدفق العـليـ في متناول المـواطنـين وتشجـيع الاستـفـادة من المـعـرـفة

0,253	100 %	0,02	90%	0,02	70%	0,12	50%	0,07	20%	0,023	0%	نسبة الإنجاز	1	لدولة	إقامة مصلحة أو وكالة للتأمين المعلوماتي			434	
										0,003				إعداد المقررات ومهمة الهيئة			4341		
				0,1			0,05							إعداد سياسة الأمن والنشر			4342		
	0,02	0,02		0,02			0,02			0,02				اقتناء اشتراكات الأمان			4342		
0,6	100 %	0	100 %	0,3	60%	0,1	30%	0,2	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	2	لخدمات التوثيق الإلكتروني	إقامة مقام لخدمات التوثيق الإلكتروني		435		
								0,2						إعداد دفتر للالتزامات وإجراءات التكوينات			4351		
			0,3		0,1									التنفيذ			4352		
9,5	2		1,8		2,2		2,2		1,3					دمج الإدارات العمومية والمجموعات المحلية في شبكة التدفق العالمي للإدارة وتجهيزات بالأدوات المعلوماتية			44		
4,6	100 %	1,2	75%	1	50%	1	30%	1	10%	0,4	0%	نسبة الإنجاز	2	لتدفق العالمي	دمج الإدارات المركزية والمجموعات المحلية بتوسيع الشبكة الداخلية		441		
		0,8		0,6		0,6		0,4		0,2				الرفع من مستوى الشبكات المحلية في بنيان الإدارات والمجموعات المحلية			4411		
		0,2		0,2		0,2		0,2						الرفع من مستوى الأماكن القنبلية			4412		
								0,2						إقامة لوحة للتحكم ودعم المستخدمين			4413		
		0,2		0,2		0,2		0,2		0,2				توسيع الشبكة الداخلية (النقل)			4414		
4,9	100 %	0,8	80%	0,8	60%	1,2	40%	1,2	20%	0,9	0%	نسبة الإنجاز	2	بالوسائل المعلوماتية	تشجيع الإدارة والمجموعات المحلية		442		
										0,05				تحديد التجهيزات المقادمة			4421		
										0,05				تحديد التجهيزات اللازم اقتناها			4422		
		0,8		0,8		0,8		0,8		0,4				اقتناء التجهيزات			4423		
						0,4		0,4		0,4				اقتناء رخص			4424		
1,8		0		0		0,6		0,6		0,6				وضع محفظة من التطبيقات المعيارية تحت نصرف الإدارات والمجموعات المحلية			45		

1,8	100 %	0	100 %	0	100 %	0,6	60%	0,6	30%	0,6	0%	نسبة الإنجاز	1	إعداد محفظة للتطبيقات المعيارية			451
										0,2				التسخير الإلكتروني للبريد			4511
										0,2				التخزين الإلكتروني لآرشيف الوثائق			4512
						0,6								الإشراف والمساعدة في اتخاذ القرار			4513
														تحويل إجراءات من مادية إلى افتراضية			4514
										0,4				الطلبيات والصفقات العمومية			4515
										0,2				تسخير جرد الممتلكات			4516
0,05	100 %	0	100 %	0	100 %	0	100%	0,04	50%	0,01	0%	نسبة الإنجاز	2	تطوير محترى رقمي وطني	46		
0,05	100 %	0	100 %	0	100 %	0	100%	0,04	50%	0,01	0%	نسبة الإنجاز	2	إقامة هيئة تسخير المحتوى	461		
										0,01				إقامة هيئات تسخير المحتوى			4611
										0,04				إقامة مركز تسخير المحتوى			4612
4,2	100 %	0	100 %	0	100 %	0,1	50%	0,05	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	2	تطوير الخدمات عبر الاتصال	47		
0,15	100 %	0	100 %	0	100 %	0,1	50%	0,05	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	2	إقامة نظام تسخير التوثيق والتسييد بالخدمات عبر الاتصال (الخدمات الإلكترونية)	471		
										0,05				إعداد دفتر للالتزامات وإجراء التكوينات			4711
										0,1				التنفيذ			4712
4,05	12	1	11	0,5	10	2	7	0,45	4	0,1	3	عدد المصالح والشبايك عبر الاتصال	2	تطوير الخدمات عبر الاتصال	472		
										0,1				الاطلاع على رصيد الخدمات الإلكترونية			4721
										0,1				تطوير واجهات الولايات			4722
										0,05				متابعة البريد			4723
										0,5				الخدمات التفاعلية للإجراءات الإداريات والوثائق النمطية			4724
										0,5				طلب مستخرج من شهادة التبرير			4725
										0,3				شبك عبر الاتصال من أجل الاستفادة من خدمات الحالة المدنية والوثائق المؤمنة			4726

جعل الإنترن特 ذات التلاقى العالى فى متداول المواطنین وتشجيع الاستفادة من المعرفة

جعل الإنترن特 ذات التدفق العالي في متناول المواطنين وتشجيع الاستفادة من المعرفة

				0,05										تطوير موقع معياري على الشبكة			5122
0,25	100 %	0,05	80%	0,05	60%	0,05	40%	0,05	20%	0,05	0%	نسبة الإنجاز	2	نشر تقنيات الاعلام والاتصال لصالح الشركات المتوسطة والمصغري			513
		0,05		0,05		0,05		0,05		0,05		ملتقى التكريم					5131
6,38		1,83		2,15		2		0,4		0		تشجيع تطوير صناعة تقنيات الاعلام والاتصال في		البلد			52
6,38	100 %	1,83	70%	2,15	40%	2	10%	0,4	0%	0	0%	إقامة قطب تكنولوجيا في انواكشوط	1				521
								0,4		0		الدراسات					5211
		1,5		2		2						الإنجاز					5212
		0,33		0,15								التسويق / الترويج					5213
20,29		4,76		5,51		3,86		3,87		2,29		الدعم التكنولوجي القطاعي					6
7,3		1		1,4		1,1		2,4		1,4		تحديث أنظمة المعلومات الاستراتيجية القائمة					61
1,4	100 %	0,4	70%	0,4	40%	0,2	20%	0,4	0%	0	0%	تحديث نظام تسيير مصروفات الدولة	2				611
		0,2						0,4				تحديث البرنامج					6111
		0,2				0,2						الأمان					6112
				0,4								إقامة وحدات إضافية					6113
1,8	100 %	0,3	70%	0,7	40%	0,5	20%	0,3	0%	0	0%	إقامة نظام لتسهيل العمليات الجمركية	3	(سیدونیا)			612
								0,3				الدراسات					6121
						0,4		0,5				الانتقال					6122
												اقتناء التجهيزات والبنى التحتية					6123
		0,3		0,3								للسشبكة					
1,2	100 %	0,3	70%	0,3	40%	0,4	20%	0,2	0%	0	0%	تحديث نظام تسيير الخزينة العمومية	2				613
								0,2				الاتفاقيات / الدراسات					6131
						0,4						الانتقال					6132
		0,3		0,3								تطوير الوحدات الإضافية					6133
2,9	3	0	3	0	3	0	3	1,5	1	1,4	0	تنفيذ النظم الجارية للتطوير	1				614
								1,5		1,4		تطوير النظم					6141
12,99		3,76		4,11		2,76		1,47		0,89		تطوير نظم المعلومات الاستراتيجية					62

جبل الجلالة ذات التدفق العلوي في متناول المواطن وتشجيع الاستفادة من المعرفة

4,48	100 %	1,06	70%	2,01	50%	1,06	30%	0,3	10%	0,05	0%	نسبة الإنجاز	2	إقامة نظام مندمج للتعليم عن بعد (التعلم الإلكتروني)			621
								0,05		0,05				إقامة بحصة للتعلم الإلكتروني			6211
	0,05		1			0,05		0,05						إعداد المحتوى			6212
	1		1		1		0,2							دعم اقتناء التجهيزات والرفع			6213
	0,01		0,01		0,01									الإنترنت			6214
1,2	100 %	0,3	70%	0,3	40%	0,3	20%	0,3	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	2	إقامة منصة للصحة عن بعد			622
														إقامة شبكات للشبكات المحلية			6221
	0,2		0,2		0,2		0,2							والتجهيزات المتعددة الواسطة			
	0,05		0,05		0,05		0,05							في المستشفيات			6222
	0,05		0,05		0,05		0,05							ربط المستشفيات بالشبكات			
														الداخلية			6223
100%	1	70%	0,5	50%	0,1	30%	0,12	10%	0	0%	0%	نسبة الإنجاز	2	تطوير نظام المعلومات الجغرافية الوطنية (sig)			623
								0,02						إقامة لجنة للمشروع وخطة			6231
								0,1						الدراسة الأولية			6232
							0,1							إعداد السيارويات			6233
		1		0,5										الإنجاز			6234
1,06	100 %	0,2	70%	0,2	50%	0	30%	0,32	10%	0,34	0%	نسبة الإنجاز	1	تطوير نظام تسخير السجل العقاري			624
								0,02		0,04				الدراسة الأولية			6241
								0		0,3				إقامة تدفق العمل (Workflow)			6242
								0,3						إقامة النظام المعلوماتي			6243
														الفالية التشغيل المتبادل مع			6244
														نظام المعلومات الجغرافية			
		0,2		0,2										الوطني			
0,9	100 %	0,2	70%	0,2	40%	0,4	20%	0,1	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	2	تطوير نظام تسخير ممتلكات الدولة			625
								0,1						إعداد دفتر الالتزامات			6251
							0,4							تطوير البرنامج			6252
														الاندماج مع النظم القطاعية			6253

1,8	100%	0	70%	0,5	50%	0,5	30%	0,3	10%	0,5	0%	نسبة الإنجاز	2	تطوير منصة المعلومات المندمجة للبعثات الدبلوماسية			626		
									0,5					محفظة تطبيقات التسخير			6261		
							0,3							نظام تسخير المقدمين			6262		
				0,5										نظام تسخير التأشيرات			6263		
			0,5											الشبكة الداخلية المؤمنة للبعثات الدبلوماسية			6264		
1,83	100%	1	100 %	0,4	0%	0,4	0%	0,03	0%	0	0%	نسبة الإنجاز	2	نظام المعلوماتي للصيد			627		
								0,03						تحديث دفتر الالتزامات			6271		
		1	0,4		0,4									تطوير البرنامج			6272		
0,4	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0						المتابعة / التقييم	0				
0,4	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0						الأخذ بعين الاعتبار للبيئة المحلي وتقدم المشروع	00				
0,4	100%	0,1	75%	0,1	50%	0,1	25%	0,1	0%	0	0%		2	تحديث الاستراتيجية والخطة العملية			000		
		0,1		0,1		0,1		0,1						تشخيص وتحديث الوثائق المرجعية			0000		
105,257		20,8		22,5		22,2		21,1		18,6725					المجموع				

من الناحية القانونية	خطر ضعيف
نقص الحماية القانونية للفاعلين الالكترونية، حماية الحياة الخصوصية	المصادقة على نصوص حول التجارة الالكترونية، الملكية الثقافية، التوقيع الالكترونية، حماية الحياة الخصوصية
المخاطر السياسية	خطر متوسط
ضعف مشاركة الفاعلين الحكوميين نقص الميزانية أو إلغاؤها اختيار المسؤولين	إقامة آلية للتحكم تستفيد من مستوى عال من الالتزام وإشراك كل الفاعلين من أجل اشتراك شامل خطة من 5 سنوات مع مراجعة سنوية ومتابعة للاثار. عرض الاستراتيجية على مجلس الوزراء
مخاطر الإستراتيجية	خطر ضعيف
صعوبات في ربط الشركاء التكنولوجيين صعوبات في إشراك القطاع الخاص والسكنى اختيار تطوير مشاريع منافسة تدليل الصالحيات مع الجهات القائمة	إشراك الحكومة في أعلى المستويات إقامة تشريعات خاصة (منح امتيازات للشركات الحاضرة محلياً والتي تشارك أكبر عدد من المصادر البشرية الوطنية ذات الكفاءة). اختيار الأولويات تبعاً لأثرها على نوعية الخدمة العمومية وتنمية البلد. خلق تعاون وتلاحم منذ بداية المشروع
مخاطر على مستوى المخطط الرئيس	خطر متوسط
تجاور الميزانيات والفترات ترابط بعض المشاريع صعوبات في إقامة التجهيزات	تحديد مسؤول لكل مشروع اختيار التكنولوجيا الملائمة إشراك الممولين والخبرة الدولية التخطيط الدقيق للمشاريع المرتبطة بالمخطط للتكوين ولدمج التجهيزات

مخاطر التكنولوجيا	خطر ضعيف
<p>مشاكل إدماج التكنولوجيا</p> <p>التطور السريع للتكنولوجيا</p> <p>صعوبات الاختيار بين التكنولوجيا</p> <p>صعوبات التقنيات للاستغلال</p> <p>تجديد الأدوات</p>	<p>المصادقة على مرجعية لتكنولوجيا البرامجية، إشراك الممولين وإقامة مشاريع نموذجية</p> <p>اختيار التكنولوجيا الناضجة والمبرأة.</p> <p>اختيار تكنولوجيا تستجيب للحاجيات وإنجاز دراسات لقابلية التنفيذ للتكنولوجيا الأكثر تقدماً</p> <p>الأخذ بعين الاعتبار لجوانب الاستغلال والصيانة والمحاسبة وقابلية التشغيل المتبدال</p>

## 6.6. ميزانية الفترة 2012-2013

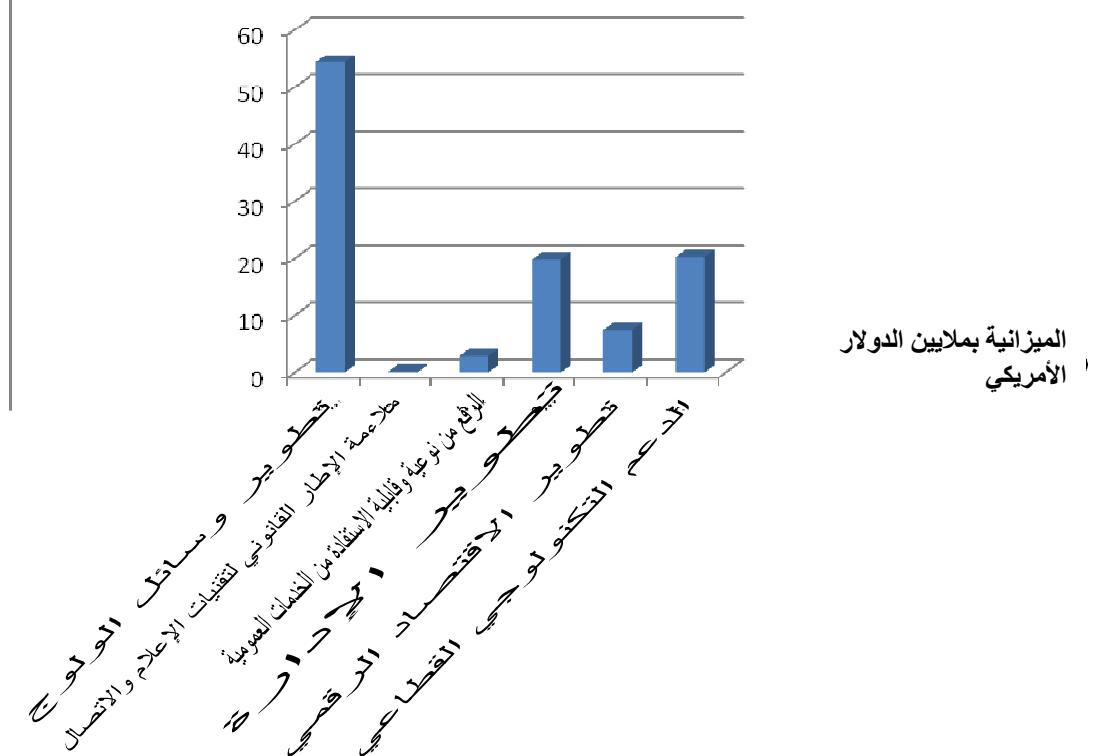
تم إعداد هذه الميزانية مع تقدير التكاليف الازمة لتنفيذ مختلف المشاريع. إن تنفيذ الاستراتيجية سيببدأ في بداية السنة 2012. ويتعلق الأمر بفترة 5 سنوات تبدأ من 2012 مع إمكانية حدوث تأخير في البداية. ويجب إجراء تحبيط أكثر دقة بعد إقامة لجنة الحكومة الالكترونية (CGOV) وإقامة آلية للتمويل.

### 1.6.6 توزيعات الميزانية

#### 1.1.6.6 التوزيع حسب المحاور

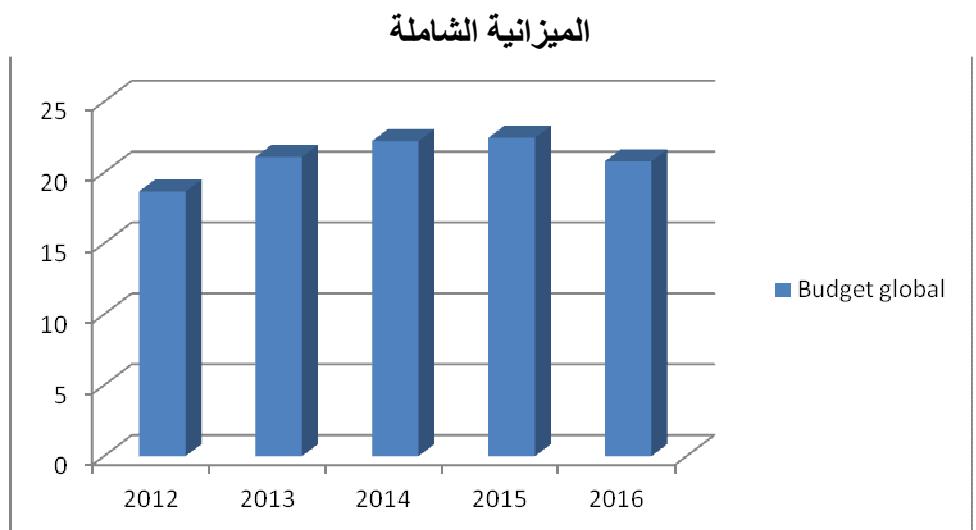
التوزيع حسب المحاور بين أن المحور الأول "تطوير وسائل ولوج الجميع إلى مجتمع المعلومات" يبقى الأكثر أهمية من الناحية المالية. فهو يشمل بالفعل مشاريع الربط الوطني والدولي التي هي مشاريع بنى تحتية هامة جداً. محور "تطوير الإدارة الالكترونية" يأتي في المرتبة الثانية. فهو يشكل بالفعل ربطاً بين تقنيات الإعلام والاتصال وعصرينة الإدارة. بعض المشاريع تعتبر مشاريع عصرية وزيادة فاعلية الإدارة. المحور "الدعم التكنولوجي القطاعي" يأتي في المرتبة الثالثة إذ أنه يشمل المشاريع القطاعية الهامة. محور "تطوير الاقتصاد الرقمي" يأتي في المرتبة الرابعة ويمكن من تدعيم قدرات القطاع الخاص في تقنيات الإعلام والاتصال في موريتانيا. محور "الرفع من نوعية وقابلية الاستفادة من الخدمات العمومية" يأتي في المرتبة قبل الأخيرة. هذا يتترجم ضرورة إعادة تنظيم وتبسيط الإجراءات قبل تمويل الأنشطة الباهظة الثمن. وأخيراً فإن محور "ملاءمة الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال" يأتي في المرتبة الأخيرة. وبالنظر إلى أن الصعب من العمل قد تم إنجازه في هذا المجال، فلم يبق إلا أشغال التحديث وتقديم النصوص.

الميزانية بملايين الدولار الأمريكي

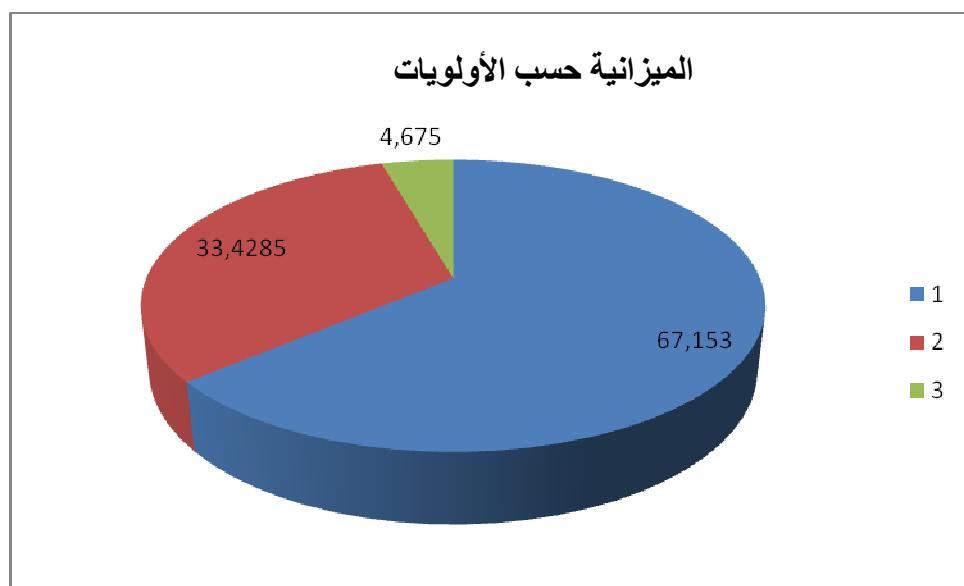


#### 2.1.6.6 التوزيع السنوي

الميزانية السنوية تبقى ثابتة بشكل إجمالي باستثناء السنة الأولى التي لا تشهد انطلاقه فعلية للاستراتيجية إلا في النصف الثاني منها.



#### 3.1.6.6 الميزانية حسب الأولويات



## 7. الملحق 1: تنظيم اللجنة المكلفة بتنفيذ استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال.

### 7.1. مسودة تنظيم اللجنة

يتمن إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بتنفيذ استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال التي تمثل هيئة الإشراف الاستراتيجي على استراتيجية عصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال بما في ذلك مشروع الإدارة الالكترونية. اللجنة تحدد الوجهة من حيث المبادرات والمشاريع اللازم القيام بها في إطار المخطط العملي والبرنامج المقرر وتقيم تقدمها والنتائج المتحصل عليها.

#### مهمة اللجنة:

- تحديد نظرة وأهداف الاستراتيجية
- تحديد الاستراتيجية وخطط العمل.
- تحديد الوسائل المالية الضرورية والقيام بدور التحكيم بين القطاعات والمنظمات المعنية بالقطاع
- ضمان التشاور مع مختلف الفاعلين في القطاع.
- ضمان الاتصال والترويج لأنشطة الاستراتيجية.
- ضمان متابعة التنفيذ.
- تعيين اللجان الفنية المكلفة بمتابعة بعض الأنشطة عندما يكون ذلك ضروريا.

#### تشكلة اللجنة

اللجنة يحكمها نظام داخلي ويرأسها مستشار للوزير الأول. وهي تشمل الأعضاء الدائمين التاليين:

- سكرتيريا اللجنة التي يجب أن يتولأها مستشار للوزير المكلف بتقنيات الإعلام والاتصال.
- مستشار الوزير الأول المكلف بمكتب التنظيم وطرق العمل.
- ممثل عن وزارة العدل
- ممثل عن وزارة الدفاع
- ممثل عن وزارة الداخلية واللامركزية
- ممثل عن وزارة الاقتصاد والتنمية
- ممثل عن وزارة المالية
- الممثلون المعينون من طرف الوزير المكلف بعصرنة الإدارة
- ممثلون معينون من طرف الوزير المكلف بتقنيات الإعلام والاتصال.
- ممثل عن سلطة التنظيم
- ممثل للبنك المركزي
- ممثل لوكالة النفاذه الشامل

**وتشمل كأعضاء غير دائمين:**

- ممثل عن كل قطاع وزاري.

تجمع اللجنة مرتين في الشهر وتعد محضرا يبين ما يلي:

- تقدم الأنشطة.
- الصعوبات المعترضة والحلول اللازم اتخاذها.
- الدعم الضروري اللازم توفيره لمختلف الهيئات المعنية بالإستراتيجية.
- تقارير اللجان الفنية التي تمت إقامتها من طرف اللجنة.